

التقرير النهائي حول قضايا اعتماد خدمات الخصوصية والوكالة عملية وضع السياسة

حالة هذه الوثيقة

هذا هو التقرير النهائي حول قضايا اعتماد خدمات الخصوصية والوكالة، من إعداد فريق عمل ICANN لتقديمه إلى مجلس GNSO في 7 ديسمبر 2015.

ملخص

يقدم هذا التقرير إلى مجلس GNSO للنظر فيه كخطوة ضرورية في عملية وضع سياسة GNSO الخاصة بمشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والوكالة.

جدول المحتويات

1. الملخص التنفيذي 3
2. الهدف والخطوات التالية 18
3. الخلفية 19
4. المنهج الذي تتخذه مجموعة العمل 24
5. مناقشات مجموعة العمل 29
6. التعقيبات والتعليقات العامة من المجتمع 40
7. توصيات مجموعة العمل النهائية 42
8. الاستنتاجات والخطوات التالية 61
- الملحق أ - ميثاق مجموعة عمل PDP 62
- الملحق ب - إطار عمل الإفصاح التوضيحي المعمول به على طلبات إفصاح أصحاب حقوق الملكية الفكرية 69

1. الملخص التنفيذي

1.1 الخلفية

في 27 يونيو 2013، صوت مجلس إدارة ICANN على [الموافقة على اتفاقية اعتماد أمين السجل الجديدة لعام 2013](#) ("اتفاقية اعتماد أمين السجل لسنة 2013"). تناولت اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA 2013 معظم التعديلات ذات الأولوية العالية أوصى المقترحة من قبل فريق الصياغة GNSO-ALAC في تقريرها النهائي ("تقرير RAA النهائي")¹ ووكالات إنفاذ القانون ("LEA")، ما عدا لتوضيح مسؤوليات أمين السجل فيما يتعلق بالإجراءات بموجب السياسة الموحدة لفض النزاع حول أسماء النطاقات ("UDRP")، والقضايا المتعلقة بخدمات الخصوصية والبروكسي، بما في ذلك اعتمادها وكشف عن وإجراءات الترحيل. وقد تناولت GNSO منذ ذلك الحين القضايا المتعلقة بمسؤوليات أمين السجل فيما يتعلق بقلب اسم النطاق الخاضع لإجراءات السياسة الموحدة UDRP، في حين أن السياسة الموحدة UDRP نفسها²، جنباً إلى جنب مع جميع الآليات الأخرى الحالية لحماية الحقوق والتي تعد موضوع تقرير المشكلات الأولى الذي نشر للتعليق العام في أكتوبر 2015³. على هذا النحو، تم تحديد القضايا المتعلقة بخدمات الخصوصية والبروكسي⁴ مثل القضايا المتبقية بعد اختتام مفاوضات RAA 2013 التي كانت مناسبة لـ PDP، بناء على طلب أكتوبر 2011 من قبل مجلس ICANN للإبلاغ عن المشكلة عند بدء المفاوضات لـ RAA 2013 مع مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء سجل نطاقات gTLD⁵. كما تتناول اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 أيضاً وضع وتنفيذ اعتماد خدمة الخصوصية والبروكسي من جانب ICANN⁶.

¹ انظر <http://gns0.icann.org/issues/raa/raa-improvements-proposal-final-report-18oct10-en.pdf>

² انظر <http://gns0.icann.org/en/group-activities/active/locking-domain-name>

³ راجع <http://gns0.icann.org/en/issues/new-gtlds/rpm-prelim-issue-09oct15-en.pdf>. لاحظ أنه حيث أن قرار المجلس الأصلي (<http://gns0.icann.org/en/council/resolutions#201112>) دعا إلى نشر تقرير المشكلة في خلال 18 شهراً من مفاوضات gTLD الأولى في برنامج gTLD الجديد، تمت الموافقة على تمديد الموعد النهائي إلى أكتوبر 2015 من قبل المجلس في يناير 2015:

<http://gns0.icann.org/en/meetings/minutes-council-29jan15-en.htm>

⁴ انظر التقرير في ختام مفاوضات RAA 2013، الذي أعده طاقم عمل ICANN في سبتمبر 2013:

<http://gns0.icann.org/en/issues/raa/negotiations-conclusion-16sep13-en.pdf>

⁵ انظر <https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2011-10-28-en#7>

⁶ راجع على سبيل المثال، القسم 3.14 من اتفاقية RAA لسنة 2013: <https://www.icann.org/resources/pages/approved-with-specs-2013-09-17-en#raa>

قام مجلس GNSO في 31 أكتوبر 2013 [بتدشين](#) عملية لوضع السياسات [وقن عمل](#) مجموعة عمل مشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والوكالة ("PPSAI"). وقد أصدرت دعوة للمتطوعين في مجموعة العمل ("WG") في 6 نوفمبر 2013، وعقدت مجموعة العمل اجتماعها الأول في 3 ديسمبر 2013⁷. وفي 5 مايو 2015، نشرت مجموعة العمل تقريرها المبدئي للتعليق العام⁸.

1.2 مناقشات مجموعة العمل

بدأت مجموعة عمل PPSAI عملها في 3 ديسمبر 2013. قررت مجموعة العمل عقد مداولاتها في المقام الأول من خلال المؤتمرات الهاتفية الأسبوعية، بالإضافة إلى المناقشات على القائمة البريدية والاجتماعات المقررة خلال اجتماعات ICANN العامة. ويوفر القسم 5 نظرة عامة على مداولات مجموعة العمل التي أجريت من خلال مؤتمر هاتفي وأيضاً من خلال قائمتها البريدية وفي اجتماعات ICANN العامة.

وافقت مجموعة العمل في وقت مبكر على تجميع الأسئلة الواحد وعشرون المبينة في ميثاقها إلى سبع فئات من الأسئلة ذات الصلة. ولكل سؤال خاص بالميثاق، استخدمت مجموعة العمل قالباً موحداً يحتوي على المعلومات الأساسية لذلك السؤال، والتعليقات الواردة من المجتمع، وردود استبيان عضو مجموعة العمل وغيرها من المواد ذات الصلة لإبلاغ مناقشاتها ووضعها للنتائج الأولية التي طرحت للتعليق العام في هذا التقرير الأولي. وقد استخدمت مجموعة العمل لإعداد هذا التقرير النهائي أداة مراجعة التعليقات العامة الموحدة من أجل تسهيل عملية التحليل التي تقوم بها لتعليقات المجتمع الواردة حول التقرير الأولي، بالإضافة إلى قيامه بتشكيل فرق عمل فرعية من أجل مراجعة فئات محددة من التعليقات العامة الواردة.

يمكن العثور على النتائج والتوصيات النهائية لمجموعة العمل بخصوص كافة أسئلة الميثاق بالكامل في القسم 7 في هذا التقرير النهائي. يتوفر ملخص في القسم 1.3 أدناه.

1.3 التوصيات النهائية لمجموعة العمل

توصيات مجموعة العمل على أن تقدم لمجلس GNSO "توصيات السياسات فيما يخص المشكلات التي تم تحديدها خلال مفاوضات اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، بما في ذلك التوصيات المقدمة من مجموعة عمل إنفاذ القانون وGNSO، والتي لم يتم تناولها خلال مفاوضات اتفاقية RAA لسنة 2013 والمهياة خلافاً لذلك من أجل عملية PDP، لاسيما، المشكلات ذات الصلة باعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي". وعندما قامت مجموعة العمل بنشر تقريرها النهائي، فقد اتفقت على مجموعة من النتائج الأولية لغالبية أسئلة الميثاق، على الرغم من أنها لم تتوصل في بعض الحالات إلى الآن إلى موقف متفق عليه حول مسائل محددة. ويحتوي التقرير النهائي على كافة توصيات الإجماع الخاصة بمجموعة العمل حول كافة أسئلة الميثاق الخاص بها، وذلك استناداً إلى المداولات الإضافية لمجموعة العمل بالإضافة إلى مراجعتها للتعليقات العامة التي وردتها حول التقرير الأولي.

⁷ للحصول على معلومات أساسية حول تشكيل ومداولات مجموعة العمل، انظر ويكي ساحة عمل مجموعة العمل على

<https://community.icann.org/x/9iCfAg>

⁸ ويمكن استعراض التقرير الأولي، والتعليقات العامة الواردة وتقرير فريق العمل على التعليقات العامة على [https://www.icann.org/public-](https://www.icann.org/public-comments/ppsai-initial-2015-05-05-en)

[comments/ppsai-initial-2015-05-05-en](https://www.icann.org/public-comments/ppsai-initial-2015-05-05-en)

التقرير النهائي حول قضايا اعتماد خدمات الخصوصية والوكالة

وتعتقد مجموعة العمل أن توصياتها النهائية، إذا وافق عليها مجلس GNSO ومجلس ICANN، سوف تؤدي إلى تحسين كبير في البيئة الحالية، حيث لا يوجد حالياً أي نظام لاعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي وعدم وجود أي مجموعة مقبولة أو طورها المجتمع من خط الأساس أو أفضل الممارسات لهذه الخدمات. وهي تأمل أن توفر توصياتها أساساً سليماً لوضع وتنفيذ إطار الاعتماد من قبل ICANN، كجزء من جهود ICANN الجارية لتحسين نظام WHOIS، بما في ذلك تنفيذ التوصيات التي قدمها فريق مراجعة سياسة WHOIS⁹. النص الكامل لجميع الاستنتاجات النهائية لمجموعة العمل، بما في ذلك أية ملاحظات إضافية مبينة بالتفصيل في القسم 7.

1.3.1 ملخص توصيات الإجماع النهائية لمجموعة العمل

أوضحت مجموعة العمل عند الانتهاء من توصياتها في العديد من النقاط خلال مداوالاتها أن هناك احتمال بوجود تحديات تخص التنفيذ في تطبيق معايير الاعتماد على موفري خدمات الخصوصية والبروكسي المعتمدين من غير المرتبطين بأمين سجل معتمد من جانب ICANN. وقد حددت مجموعة العمل عددًا من الموضوعات بين أسئلة الميثاق الخاصة بها والتي قد تطرح هذه الأنواع من التحديات. وهذا يشمل تأثير نقل تسجيل اسم نطاق على خدمات الخصوصية والبروكسي إلى أحد المتعاملين، والتأثير على عميل إعادة اعتماد موفر خدمة الخصوصية والبروكسي، بالإضافة إلى خيار موفر خدمة الخصوصية والبروكسي في عرض إلغاء تسجيل اسم نطاق في مقابل الإفصاح عن معلومات العميل ردًا على طلب صحيح من جهة أخرى. وفي حين ترى مجموعة العمل أن سياسات الاعتماد التي توصي بها مناسبة لتناول غالبية هذه المواقف، فإنها تدرك أيضًا أن تنفيذ هذه السياسات في حالة موفري الخدمات المعتمدين غير المرتبطين بأمناء سجلات معتمدين من ICANN قد يتطلب تعديلاً على عملية التنفيذ.

وقد توصلت مجموعة العمل إلى إجماع تام حول كافة التوصيات التالية:

1. التعريفات:

1. توصي مجموعة العمل باعتماد التعاريف التالية، لتجنب الغموض الذي يحيط بالاستخدام المشترك لبعض الكلمات في سياق WHOIS. توصي مجموعة العمل بأن تستخدم هذه التوصيات بشكل موحد من قبل ICANN، بما في ذلك عموماً فيما يتعلق بـ WHOIS وراء قضايا خدمة الخصوصية والبروكسي:

- "خدمة الخصوصية" عبارة عن خدمة يتم من خلالها تسجيل أي اسم مسجل للمستخدم المستفيد منها بصفته حامل الاسم المسجل، ولكن يتم توفير معلومات اتصال معتمدة له عوضاً عن ذلك بمعرفة موفر خدمة الخصوصية أو البروكسي من أجل عرض معلومات اتصال حامل الاسم المسجل في خدمة بيانات التسجيل (WHOIS) أو خدمة تعادلها¹⁰.

⁹ انظر خطة عمل ICANN للتقرير النهائي لفريق مراجعة سياسة WHOIS (نوفمبر 2012):

<https://www.icann.org/en/system/files/files/implementation-action-08nov12-en.pdf>

¹⁰ وتتناول تعريفات خدمة الخصوصية والبروكسي ذلك في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013. وفي هذا السياق، تعرّف اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 أيضاً "الاسم المسجل" بأنه اسم نطاق داخل نطاق من المستوى الأعلى العام gTLD، والتي يقوم مشغل سجل

- **"خدمة البروكسي"** عبارة عن خدمة من خلالها يقوم حامل الاسم المسجل بترخيص استخدام اسم مسجل أو عميل الخصوصية/البروكسي من أجل توفير استخدام عملاء الخصوصية/البروكسي لاستخدام اسم النطاق، ومعلومات اتصال حامل الاسم المسجل يتم عرضه في خدمة بيانات التسجيل (WHOIS) وخدمات مقابلة غير معلومات اتصال العميل.

ملحوظة: فيما يخص تعريفات خدمة الخصوصية والبروكسي، تقدم مجموعة العمل التوصيات الإضافية التالية:

- ولا يجوز لأمناء السجلات قبول¹¹ التسجيلات عمداً من موفري خدمة الخصوصية أو البروكسي من غير المعتمدين عن طريق عملية تضعها ICANN. بالنسبة للكيانات غير المعتمدة التي تقوم بتسجيل أسماء بالنيابة عن أطراف أخرى، تشير مجموعة العمل إلى أن التزامات حاملي الأسماء المسجلة وفقاً لما هو موضح في القسم 3.7.7 من اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 تسري على ذلك¹².
- **"الجهة التابعة"**، متى ما تم استخدامها في هذا التقرير النهائي في سياق العلاقة فيما بين موفر خدمة الخصوصية أو البروكسي وأمين سجل معتمد من ICANN، فهذا يعني موفر خدمة الخصوصية أو البروكسي المرتبط بأمين السجل ذلك، بنفس المعنى المستخدم به هذه الكلمة في [اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013](#). وتعرف المادة 1.3 من اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 كلمة "الجهة التابعة" بأنها شخص أو كيان يتحكم أو يخضع للتحكم والإدارة أو واقع تحت إدارة ورقابة مشتركة مع الشخص أو الكيان المحدد، سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وسيط واحد أو أكثر - مشتركة مع، الشخص أو الكيان المحدد.
- **"النشر"** يعني كشف¹³ تفاصيل هوية/ اتصال الشخص (أي المرخص له أو المستفيد صاحب اسم النطاق المسجل) في نظام WHOIS.
- **"الإفصاح"** يعني كشف تفاصيل هوية/ اتصال الشخص (أي المرخص له أو المستفيد صاحب اسم النطاق المسجل) إلى طرف ثالث بدون النشر في نظام WHOIS.
- يستخدم المصطلح **"شخص"** في هذه التعريفات ويفهم ضمه لأشخاص طبيعيين واعتباريين، وكذلك المنظمات والكيانات.
- **"سلطة إنفاذ القانون"** تعني الجهات المعنية بإنفاذ القانون وحماية المستهلك والجهات المماثلة شبه الحكومية أو غيرها ممن يتم تعيينهم من حين لآخر بمعرفة الحكومة الوطنية أو الإقليمية للولاية القضائية التي تم فيها إنشاء موفر خدمة الخصوصية أو البروكسي أو له فيها مقر مادي. ويستند هذا التعريف إلى المادة 3.18.2 من اتفاقية اعتماد أمين السجل

gTLD (أو جهة تابعة أو مقال من الباطن تابع لها مشارك في توفير خدمات السجل) بحفظ البيانات في قاعدة بيانات سجل، أو ترتيب عملية الحفظ تكل، أو الحصول على النخل من ذلك الحفظ، ويعرف "حامل الاسم المسجل" بأنه حامل أي اسم مسجل.

¹¹ وفي هذا السياق، تشير كلمة "عمداً" إلى المعرفة الفعلية في وقت تقديم التسجيل إلى أمين السجل. وكدليل وإرشادات لعملية التنفيذ، يتم الحصول على هذه المعرفة في المعتاد من خلال تقرير يقدم إلى أمين السجل من ICANN أو من جهة أخرى.

¹² المادة 3.7.7.3 من اتفاقية اعتماد أمين السجل لسنة 2013 نصها كالتالي: "أي حامل اسم مسجل ينوي ترخيص استخدام اسم نطاق إلى طرف ثالث سيكون رغم هذا حامل الاسم المسجل في السجل، وسيكون مسئولاً عن تزويد معلومات الاتصال الخاصة به وتزويد وتحديث المعلومات الدقيقة ومعلومات الاتصال الإدارية الكافية لتسهيل الحل في الوقت المناسب لأية مشكلة قد تنشأ فيما يتعلق بالاسم المسجل".

¹³ وحيث أن الكلمة المفردة "الكشف" استخدمت في سياق WHOIS لوصف إجراءات واضحين حددتهما مجموعة العمل بأنهم "الإفصاح" و"النشر"، تستخدم مجموعة العمل "الكشف" ضمن تعاريفها كجزء من وصف أكثر دقة، لتوضيح أي من المعنيين سوف يطبق في أي حالة محددة. يستخدم الباقي من هذا التقرير الأولي عادة مصطلحات "الإفصاح" و"النشر" للإشارة إلى الجانب المحدد ذو الصلة من "الكشف".

لسنة 2013، وينص هذا الحكم على التزام أمين السجل بالحفاظ على نقطة اتصال بجهات إنفاذ القانون ومراجعة التقارير الواردة منها¹⁴؛ وعلى هذا النحو، تشير مجموعة العمل إلى أن توصيتها من أجل تعريف "هيئة إنفاذ القانون" في سياق اعتماد خدمة الخصوصية والبروكسي يجب أيضًا تحديثها إلى حد إمكانية تعديل وتغيير التعريف المقابل في اتفاقية اعتماد أمين السجل ومتى ما تم ذلك.

- **"الترحيل"**، عندما تستخدم في سياق طلب مقدم خدمة الخصوصية أو البروكسي من الطالب، يعني أن يتم ترحيل الطلب إلى، أو إخطار، عميل خدمة الخصوصية أو البروكسي أن الطالب يحاول الاتصال بالعميل.
- **"الطالب"**، عندما تستخدم في سياق الترحيل، أو الإفصاح أو النشر، بما في ذلك في إطار عمل الإفصاح التوضيحي المشار إليه في الملحق "ب"، فتعني أي فرد أو منظمة أو كيان (أو ممثليهم المفوضين) ويطلب من موفر خدمة الخصوصية أو البروكسي إما ترحيل أو نشر أو الإفصاح عن هوية أو تفاصيل الاتصال الخاصة بالعميل، حسب مقتضيات الحالة.

2. لا تمييز في المعاملة؛ متطلبات تسمية WHOIS. والتحقق من بيانات العملاء:

2. من المفترض معاملة خدمات الخصوصية والبروكسي ("خدمات الخصوصية/البروكسي") بنفس الطريقة لغرض عملية الاعتماد.
3. لا ينبغي أن يكون وضع وحالة المسجل كمؤسسة تجارية، أو مؤسسة غير تجارية أو فرد العامل الدافع في توافر خدمات الخصوصية/البروكسي للمسجل. في الأساس، ينبغي أن تظل خدمات الخصوصية/البروكسي متاحة للمسجلين بغض النظر عن وضعهم باعتبارهم منظمات تجارية أو غير تجارية أو كأفراد. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن تقتصر تسجيلات الخصوصية/البروكسي على الأفراد الذين يستخدمون نطاقاتهم لأغراض غير تجارية.
4. ويجب تسمية وتمييز تسجيلات أسماء النطاقات التي تشتمل على موفري خدمات الخصوصية/البروكسي بشكل واضح على هذا النحو في WHOIS، إلى الحد الذي يكون فيه هذا الأمر ممكنًا¹⁵.
5. ويتم التحقق من بيانات عملاء خدمات الخصوصية/البروكسي بطريقة متوافقة مع المتطلبات المبينة في مواصفة برنامج دقة WHOIS لاتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لعام 2013 (حسبما قد يتم تحديثه من حين إلى آخر). في الحالات التي يكون فيها موفر خدمة الخصوصية/البروكسي مرتبطًا بأمين سجل وعندما يكون أمين السجل المرتبط قد قام بالمصادقة والتوثيق لبيانات عملاء خدمة الخصوصية/البروكسي، فلا يجب المطالبة بإعادة التحقق من جانب موفر خدمة الخصوصية/البروكسي من نفس المعلومات المتطابقة.

¹⁴ راجع <https://www.icann.org/resources/pages/approved-with-specs-2013-09-17-en>

¹⁵ في حين أن هذا قد يكون ممكنًا في الحقول القائمة، استكشفت أيضًا مجموعة العمل أن التسمية ربما يتم تنفيذها أيضًا بإضافة حقل آخر لـ WHOIS، وإدراك أن هذا قد يؤثر بعض الأسئلة التي ينبغي أن تعتبر بشكل مناسب كجزء من التنفيذ. ولمزيد من التوضيح، فإن الإشارات إلى "WHOIS" في هذا التقرير النهائي هي إشارات إلى خدمة دليل تسجيل gTLD الحالي القابل للوصول إليه دوليًا بالإضافة إلى أي تابعين أو بدلاء له.

الأحكام الإلزامية التي ستدرج في شروط توفير الخدمة والحد الأدنى ليتم إبلاغه للعملاء:

6. جميع حقوق ومسؤوليات والتزامات المسجلين وعملاء خدمة الخصوصية/البروكسي، وكذلك حقوق ومسؤوليات والتزامات مقدمي خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين يجب التنويه إليها بوضوح في اتفاقية تسجيل خدمات الخصوصية/البروكسي، بما في ذلك التزامات مقدم الخدمة في إدارة هذه الحقوق والمسؤوليات وأية متطلبات محددة تنطبق على نقل وتجديد أسماء النطاقات. وعلى وجه الخصوص، يجب على جميع موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين الكشف لعملائهم عن الظروف التي يجوز فيها إنهاء الخدمة في حال نقل اسم النطاق أو التنازل عنه، وكيفية التعامل مع طلبات تحويل ملكية أسماء النطاقات أو التنازل عنها.
7. يجب على جميع موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين تضمين رابط على مواقعهم على شبكة الإنترنت وفي جميع السياسات والوثائق المتعلقة بالإفصاح، لنموذج طلب تحتوي على مجموعة من المعايير النوعية الإلزامية بالحد الأدنى، أو قائمة مقابلة تضم تلك المعايير، والتي يطالب بها موفر الخدمة من أجل تحديد إذا كان من المفترض التوافق مع طلبات الجهات الأخرى أم لا، كما هو الحال بالنسبة لنر أو الإفصاح عن هوية العميل أو تفاصيل الاتصال الخاصة به.
8. يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين نشر شروط الخدمة الخاصة بهم، بما في ذلك الأسعار (على سبيل المثال على مواقعهم على الويب). وبالإضافة إلى الأحكام الإلزامية الأخرى التي أوصت بها مجموعة العمل، ينبغي أن تحتوي الشروط على الأقل على العناصر التالية فيما يتعلق بالإفصاح والنشر:
- توضيح الحالات التي تشير فيها تلك الشروط إلى طلبات النشر (وعواقبها)، والحالات التي تشير فيها إلى طلبات الإفصاح (وعواقبها). وقد أوصت مجموعة العمل كذلك أن يضمن مقدمي الخدمات المعتمدين صراحة نصًا في شروط خدمتهم يشرح معنى وعواقب النشر.
 - الأسس المحددة التي يمكن على أساسها نشر أو الإفصاح عن تفاصيل العميل أو تعليق أو إنهاء الخدمة، بما في ذلك النشر في حالة بدء العميل لعملية نقل ملكية أو التنازل عن اسم النطاق الأساسي¹⁶. وعند إصدار هذه التوصية، أشارت مجموعة العمل إلى التغييرات المقرر إجراؤها على [سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات \("IRTP"\)](#) في 2016، حيث يتم بعد إجراء تغيير للمسجل¹⁷ مطالبة أمين السجل بفرض حظر للنقل فيما بين أمناء السجلات مدته 60 يومًا.
 - التوضيح عما إذا كان العميل: (1) سوف يتم إخطاره عندما يتلقى موفر الخدمة طلب نشر أو إفصاح من طرف ثالث؛ و(2) قد يختار إلغاء تسجيل النطاق الخاص به قبل النشر أو الإفصاح أو عوضًا عنهما. وعلى الرغم من ذلك، فإن موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين الذين يقدمون هذا الخيار يجب عليهم رغم ذلك حظر الإلغاء بشكل صريح لأسماء النطاقات التي تخضع للإجراءات الموحدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات.

16 وترى مجموعة العمل أنه يجب ألا تكون هناك قيود إلزامية على موفري الخدمات ممن لديهم القدرة على إنهاء الخدمة المقدمة إلى أي عميل على أساس المبررات المنصوص عليها في شروط الخدمة، مع مراعاة أية قيود أخرى نوعية قد توصي بها مجموعة العمل في هذا التقرير. وتشير مجموعة العمل إلى أنه من غير المحتمل وضع سياسة عامة تمنع النشر في جميع الأحوال عن طريق إنهاء الخدمة حيث يتم إشعار العميل في النهائية بأنه كان برئيًا (أي غير مخالف).

17 ويمكن تعريف ذلك بأنه تغيير مادي، أي ليس مطبوعي سواء في اسم المسجل أو المؤسسة أو عنوان البريد الإلكتروني (أو في حالة غياب جهة اتصال البريد الإلكتروني، جهة الاتصال الإدارية المدرجة من أجل المسجل).

- توضيح يتم إخطار الطالب به في الوقت المحدد من قرار مقدم الخدمة: (1) إخطار العميل بالطلب، و (2) ما إذا كان مزود الخدمة يوافق على أو لا يوافق على الالتزام بطلب الإفصاح أو النشر. وينبغي الإشارة إلى هذا بوضوح أيضًا في جميع المواد المتعلقة بالإفصاح والنشر.

9. بالإضافة إلى ذلك، توصي مجموعة العمل بما يلي كأفضل الممارسات لمقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدين¹⁸:

- يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي تسهيل وعدم عرقلة نقل¹⁹، أو تجديد أو استعادة اسم النطاق من قبل عملائهم، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التجديد خلال فترة السماح بالاسترداد بموجب [سياسة استرداد التسجيل المنتهي](#) وعمليات نقل الملكية إلى أمين سجل آخر.
- يجب على مقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي بذل جهود معقولة من الناحية التجارية لتجنب الحاجة إلى الإفصاح عن بيانات العملاء الأساسية في عملية تجديد أو نقل ملكية أو استعادة أي اسم نطاق.
- ينبغي على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي تضمين رابط أو توجيه آخر في شروط خدمتهم إلى موقع ICANN على الويب (أو أي مكان عبر الإنترنت معتمد من ICANN مثل الموقع الخاص بموفر الخدمة على الويب) حيث يمكن لأي شخص البحث عن التعريفات المعتمدة ومعاني المصطلحات المحددة مثل الإفصاح أو النشر.

إمكانية الاتصال والاستجابة لمقدمي خدمات الخصوصية والبروكسي:

10. يجب على ICANN نشر وتوفير قائمة متاحة للجمهور تضم جميع مقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدين، مع كافة

معلومات الاتصال المناسبة. ويجب توجيه المشورة إلى أمناء السجلات بتوفير رابط على الويب بموفري خدمات الخصوصية/البروكسي التي تدار بمعرفتهم أو بمعرفة الجهات التابعة لهم كأحد بنود الممارسات الجيدة. ويجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي إعلان ارتباطهم أو تبعيتهم لأمين سجل (إن وجد) كشرط لبرنامج الاعتماد²⁰.

11. ويجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي الحفاظ على نقطة اتصال لأغراض الإبلاغ عن إساءة الاستخدام. وفي هذا

الصدد، فإن نقطة الاتصال "المعينة" بدلاً من "المخصصة" سوف تكون كافية، لأن الشغل الشاغل هو الحصول على نقطة اتصال واحدة يمكن للجهات الأخرى اللجوء إليها وتوقع الحصول على رد منها. ولمزيد من التوضيح، تشير مجموعة العمل إلى أنه طالما أن مطلب الحصول على نقطة اتصال واحدة يمكن تحقيقه من الناحية التشغيلية، فمن غير الملزم أن يحدد موفر الخدمة فردًا محددًا من أجل التعامل مع تلك التقارير.

18 تدرك مجموعة العمل أن تنفيذ هذه التوصيات قد يتضمن وضع إجراءات جديدة.

19 راجع أيضًا ملاحظات مجموعة العمل التالية في التوصية رقم 21 فيما يخص المخاطر والتحديات الإضافية التي قد تنشأ عندما يكون موفر خدمة الخصوصية/البروكسي مستقلاً عن أمين سجل معتمد من ICANN (أي غير تابع له أم مرتبط به)، الأمر الذي قد يحظى باهتمام خاص فيما يخص عمليات نقل الملكية ومسائل إلغاء الاعتماد.

20 كما ناقشت مجموعة العمل إمكانية مطالبة أمناء السجلات أيضًا إعلان انتمائهم (إن وجد) بموفر خدمة الخصوصية/البروكسي، ولكن لم تتوصل مجموعة العمل إلى إجماع في الآراء حول ذلك.

12. وينبغي توفير القدرة على الاتصال بموفري خدمة الخصوصية/البروكسي تمامًا، وذلك من خلال نشر تفاصيل الاتصال على مواقعهم على الويب على غرار الطريقة المفصلة في المادة 2.3 من اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 [موصفة تسجيلات الخصوصية والبروكسي](#)، حسبما يتم تحديثه من حين إلى آخر.

13. يجب أن تشمل المتطلبات ذات الصلة بأشكال السلوك الضار المزعومة المقرر تغطيتها بمعرفة نقطة الاتصال المخصصة والمنشورة لدى موفر خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمد من ICANN على قائمة بأنماط السلوك الضار المقرر تغطيتها. ينبغي لهذه المتطلبات السماح بالمرونة الكافية لاستيعاب أنواع جديدة من السلوك الضار. على سبيل المثال، المادة 3 من مواصفة التزامات المصلحة العامة (PIC) 21 في اتفاق تسجيل gTLD الجديدة أو الوقائية 2، الملحق 1 من بيان GAC في بكين 22 يمكن أن يكون نقطة انطلاق لوضع مثل هذه القائمة.

14. وينبغي أن تكون نقطة الاتصال المعينة لموفر خدمة الخصوصية/البروكسي قادرة ومرخص لها فحص ومعالجة تقارير الإساءة وطلبات المعلومات الواردة.

النموذج القياسي ومتطلبات الإبلاغ عن إساءة الاستخدام وطلبات المعلومات:

15. ينبغي وضع مجموعة موحدة من الحد الأدنى للمعايير الإلزامية التي يجب اتباعها لغرض الإبلاغ عن إساءة الاستخدام وتقديم الطلبات (بما في ذلك طلبات الإفصاح عن معلومات العملاء). أما النماذج التي يمكن أن يطالب بها موفرو خدمة الخصوصية/البروكسي الفرديين لهذا الغرض فيجب أن تحتوي أيضًا على مساحة من أجل نص حر للنموذج 23. يجب أن يكون لمقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي أيضا القدرة على "تصنيف" التقارير الواردة، من أجل تسهيل الاستجابة. كما يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي تحديد الاختصاص القضائي المعمول بها والذي يجب أن يتم فيه فض المنازعات (بما في ذلك أية منازعات تنشأ بموجب إطار عمل الإفصاح التوضيحي في الملحق "ب") حول أي من النماذج المستخدمة لأغراض الإبلاغ وتقديم الطلبات.

21 انظر <http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/agreement-approved-20nov13-en.pdf>؛ ينص القسم 3 على "يلتزم مشغل السجل بإدراج حكم في اتفاقية السجل-أمين السجل تشترط على أمناء السجلات إدراج أحكام اتفاقيات التسجيل الخاصة بهم تحظر على حاملي اسم المسجل من توزيع البرامج الضارة أو شبكات بوتنت التشغيلية الضارة أو رسائل التصيد أو القرصنة أو العلامات التجارية أو التعدي على حقوق المؤلف أو الممارسات الاحتيالية أو المضللة أو التزوير أو الانخراط في أنشطة خلاف ذلك تتعارض مع القوانين المعمول بها وتزويد (بما يتفق مع القوانين المعمول بها وأي إجراءات ذات صلة) عواقب لمثل هذه الأنشطة بما في ذلك تعليق اسم المجال".

22 انظر <https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/gac-to-board-11apr13-en.pdf>؛ الضمانة 2، الملحق 1، ينص على "يضمن مشغلو السجلات أن شروط الاستخدام الخاصة بالمسجلين تشمل على محاذير ضد توزيع البرامج الضارة، أو تشغيل شبكات بوتنت، أو الاحتيال، أو القرصنة، أو انتهاك العلامات التجارية أو حقوق التأليف والنشر، أو الأنشطة التديسية أو التزييف أو خلاف ذلك مما ينطوي على أنشطة تخالف القانون المعمول به".

23 مع الاستثناء المحدد لطلبات الإفصاح من أصحاب حقوق الملكية الفكرية (انظر التوصية رقم 19 أدناه)، ناقشت مجموعة العمل ولكن لم تصل إلى استكمال الحد الأدنى من العناصر التي ينبغي أن تدرج في هذا النموذج فيما يتعلق بالطلبات وغيرها من التقارير. تلاحظ مجموعة العمل أن هذه التوصية لا يقصد بها وصف الطريقة التي ينبغي أن يجعلها مقدم هذا النموذج متوفرة (على سبيل المثال من خلال النموذج على شبكة الإنترنت)، حيث أن المزدوين يجب أن يكون لديهم القدرة على تحديد الطريقة الأنسب للقيام بذلك.

ترحيل (توجيه) طلبات طرف ثالث:16. فيما يخص ترحيل الاتصالات الإلكترونية²⁴:

- يجب ترحيل كافة الاتصالات المطلوبة بموجب اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA وسياسات الإجماع الخاصة بـ ICANN.
- أما بالنسبة لجميع الاتصالات الإلكترونية الأخرى، فيجوز لمقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي اختيار أحد الخيارين التاليين:
 - أ. الخيار رقم 1: ترحيل كافة الطلبات الإلكترونية الواردة (بما في ذلك الطلبات الواردة عبر البريد الإلكتروني وعبر نماذج الويب)، ولكن يجوز لموفر الخدمة تنفيذ ضمانات معقولة من الناحية التجارية (بما في ذلك CAPTCHA) لتصفية الرسائل غير المرغوب فيها وغيرها من أشكال الاتصالات المسيئة
 - ب. الخيار رقم 2: ترحيل كافة الطلبات الإلكترونية الواردة (بما في ذلك الطلبات الواردة عن طريق البريد الإلكتروني ونماذج الويب) من الجهات المعنية بإنفاذ القانون وجهات أخرى والتي تحتوي على ادعاءات إساءة استخدام اسم النطاق (أي نشاط غير قانوني)
- في جميع الحالات، يجب على مقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي نشر والحفاظ على آلية (مثل نقطة اتصال بريد معينة) ليتسنى لمقدمي الطلبات الاتصال بها من أجل متابعة أو تصعيد طلباتهم الأصلية.

17. وفيما يتعلق بمزيد من إجراءات مزود الخدمة عندما يكون هناك فشل متكرر في تسليم الاتصالات الإلكترونية:

- تحال جميع الطلبات الإلكترونية المقدمة من جهات أخرى تزعّم التعرض لإساءات من قبل مقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي فوراً إلى العميل. وسوف يتم إخطار الطالب على وجه السرعة بالفشل المستمر في التسليم²⁵ والذي أصبح مقدم خدمة الخصوصية/البروكسي على علم به.
- وتزى مجموعة العمل أن "فشل التسليم المستمر" من شأنه أن يحدث عندما يتخلى نظام اتصالات إلكترونية أو يتوقف عن محاولة تقديم الاتصالات الإلكترونية للعميل بعد عدد معين من محاولات التسليم المتكررة أو المكررة في غضون فترة معقولة من الزمن. تؤكد مجموعة العمل على أن فشل التسليم المستمر هذا، في حد ذاته، ليس كافياً ليؤدي إلى مزيد من التزام أو عمل المزود فيما يتعلق بطلب تتابع ما لم يصبح المزود أيضاً على بينة من فشل التسليم المستمر.
- وكجزء من عملية التصعيد، وعند استيفاء الشروط المذكورة أعلاه المتعلقة باستمرار فشل تسليم المراسلات الإلكترونية، ينبغي على مزود الخدمة بناءً على طلب توجيه أو ترحيل نموذج إشعار آخر لعميله. وينبغي أن يكون لموفر الخدمة حرية تحديد أنسب الوسائل لتوجيه مثل هذا الطلب. ويكون لموفر الخدمة الحق في فرض قيود معقولة على عدد تلك الطلبات المقدمة من جانب نفس الطالب لنفس النطاق.

²⁴ وافقت مجموعة العمل أن رسائل البريد الإلكتروني ونماذج الويب قد تعتبر "اتصالات إلكترونية" في حين الفاكسات التي يديرها الإنسان لن تعتبر كذلك. توصي مجموعة العمل أن يكون تنفيذ مفهوم "الاتصالات الإلكترونية" مرتباً بما فيه الكفاية لاستيعاب التطورات التكنولوجية في المستقبل.

²⁵ تشير مجموعة العمل إلى أن الفشل في "تسليم" أية مراسلات لا يتساوى مع فشل العميل في "الرد" على أي طلب أو إشعار أو نوع آخر من المراسلات.

- عندما يصبح مقدم الخدمات على علم بفشل التسليم المستمر للعميل كما هو موضح في هذه الوثيقة، التي من شأنها أن تؤدي إلى التزام موفر خدمة الخصوصية/البروكسي بإجراء التحقق/إعادة التحقق (حسب مقتضى الحال) من عنوان(عناوين) البريد الإلكتروني الخاص بالعميل، وفقاً لتوصية مجموعة العمل أن يتم التحقق من صحة بيانات العملاء والتحقق منها بطريقة تتفق مع مواصفة دقة WHOIS في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 (انظر توصية مجموعة العمل رقم 5 أعلاه، ومناقشة الخلفية أسفل الفئة "ب"، السؤال 2 في القسم 7 أدناه).
- ومع ذلك، لن تمنع هذه التوصيات موفر خدمة الخصوصية/البروكسي من اتخاذ أي إجراءات إضافية في حال فشل التسليم المستمر للاتصالات الإلكترونية للعميل، وفقاً لشروط الخدمة المنشورة.

الإفصاح أو نشر هوية أو تفاصيل الاتصال بالعميل:

18. فيما يتعلق بالإفصاح والنشر، اتفقت مجموعة العمل على عدم وجوب قراءة أي من توصياتها بقصد إجراء تغيير (أو تفويض إجراء تغيير على) الممارسة السائدة بين مقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي لمراجعة الطلبات يدوياً أو لتسهيل الحل المباشر لأية مشكلة فيما بين مقدم الطلب و عميل خدمة الخصوصية/البروكسي. ويلاحظ أيضاً أن الكشف عن بعض تفاصيل الاتصال للعميل على الأقل قد تكون في بعض الحالات مطلوبة لتسهيل مثل هذا القرار مباشرة. وفيما يتعلق بالنشر الذي تبين فيما بعد أنه غير مضمون، ترى مجموعة العمل أن الاتفاقيات التعاقدية فيما بين موفري الخدمات و عملائهم بالإضافة إلى القوانين المعمول بها ذات الصلة هي التي ستحكم هذه العملية، ومن المحتمل أن توفر تصحيحات كافية في تلك الحالات.

19. وقد وضعت مجموعة العمل إطار عمل للإفصاح التوضيحي لطي يطبق على طلبات الإفصاح المقدمة لموفري خدمة الخصوصية/البروكسي بمعرفة أصحاب الملكية الفكرية (أي العلامات التجارية وحقوق النشر والتوزيع). ويتضمن الاقتراح متطلبات تتعلق بطبيعة ونوع المعلومات التي يتم توفيرها من قبل الطالب، وأسباب غير شاملة لرفض هذا الطلب، وإمكانية محايدة لتسوية/استئناف المنازعات في حالة نشوء نزاع. وتوصي مجموعة العمل بأن يتم إجراء مراجعة لإطار العمل هذا الخاص بالإفصاح في وقت مناسب بعد البدء في البرنامج وبصفة دورية بعد ذلك، من أجل الوقوف على مدى استيفاء التوصيات المنفذة لأهداف السياسة التي وضعت من أجلها. وقد تستند تلك المراجعة إلى القائمة غير الشاملة للمبادئ الإرشادية التي وضعتها مجموعة عمل بيانات ومقاييس وضع السياسات (DMPM) التابعة لـ GNSO، وفقاً لما اعتمده مجلس GNSO ومجلس إدارة ICANN. ووفقاً لما أوضحت مجموعة عمل DMPM، فإن المقاييس ذات الصلة قد تحتوي على موارد للصناعة، بالإضافة إلى تعقيبات من المجتمع عن طريق التعليقات العامة أو استطلاعات الرأي أو الدراسات. وفيما يخص استطلاعات الرأي (سواء كان ذلك لموفري الخدمات أو العملاء أو مقدمي الطلبات)، يجب تجهيل مصدر البيانات وتجميعها. برجاء الرجوع إلى الملحق "ب" للتعرف على إطار عمل الإفصاح بالكامل.

20. على الرغم من أن مجموعة العمل قد توصلت إلى اتفاق حول إطار عمل الإفصاح التوضيحي لمعالجة الطلبات المقدمة من حاملي حقوق الملكية الفكرية (أي العلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر)، إلا أنها لم تضع إطاراً أو قالباً مماثلاً ينطبق على مقدمي طلبات آخرين، مثل وكالات إنفاذ القانون LEA أو مجموعات مكافحة إساءة الاستخدام وحماية المستهلك. وتذكر مجموعة العمل أن بعض المخاوف، مثل الحاجة إلى الحفاظ على السرية فيما يتعلق بتحقيق وكالات إنفاذ القانون LEA

المستمر، قد تعني تطبيق اعتبارات مختلفة على أية متطلبات بالحد الأدنى قد يتم وضعها لمثل إطار العمل هذا. وفي هذا الشأن، وفي تقريرها الأولي، سعت مجموعة العمل للحصول على تعقيبات المجتمع حول المخاوف ذلك الصلة بالتعامل مع طلبات وكالات إنفاذ القانون LEA، مثل وجوب تفويض موفري الخدمات بالالتزام بها من عدمه. واستناداً إلى التعقيبات والمشاركات الواردة، توصي مجموعة العمل بأنه يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين الالتزام بالطلبات الصريحة المقدمة من وكالات إنفاذ القانون بعد إشعار أي عميل متى ما كان ذلك مشروطاً بمقتضى القانون المعمول به. وعلى الرغم من ذلك، ليس الهدف من هذه التوصية منع موفري الخدمات من الاعتماد الطوعي لمعايير أكثر صرامة أو من التعاون مع وكالات إنفاذ القانون. وفي حالة وضع إطار عمل للإفصاح في نهاية المطاف من أجل طلبات وكالات إنفاذ القانون، توصي مجموعة العمل بأن يحتوي إطار العمل صراحة على متطلبات يكون من بينها على أقل تقدير: (أ) موافقة مقدم الطلب على الالتزام بكافة القوانين المعمول بها بخصوص حماية البيانات واستخدام أية معلومات تم الإفصاح عنها له وحده لغرض تحديد ما إذا كانت إجراءات إضافية حول المسألة مطلوبة أم لا، أو في إجراءات قضائية فيما يخص المسألة التي تم تقديم الطلب بخصوصها؛ و(ب) إعفاء الإفصاح في الحالات التي يقدم فيها العميل أو يتوصل فيها موفر خدمة الخصوصية/البروكسي معلومات أو حقائق و/أو ظروف توضح بأن الإفصاح سوف يعرض سلامة العميل للخطر.

إلغاء الاعتماد وعواقبه:

21. فيما يتعلق بإلغاء اعتماد موفر خدمات الخصوصية/البروكسي:

تشدد مجموعة العمل على ملاحظتها السابقة بإمكانية حدوث مخاطر متزايدة على خصوصية العميل عند تعامله مع موفر خدمة خصوصية/بروكسي غير مرتبط بأحد أسماء السجلات المعتمدين من ICANN، حتى وإن كان موفر الخدمة معتمد من ICANN. تمت الإشارة إلى أن إلغاء الاعتماد كان أحد الموضوعات التي قد تنشأ فيها مشكلات إضافية. ومن ثم توصي مجموعة العمل باعتماد المبادئ العامة التالية واتباعها عند وضع عملية إلغاء اعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي مفصلة أكثر خلال التنفيذ. وكما هو الحال بالنسبة لنقل ملكية أسماء النطاقات التي تتم بخلاف ما يكون نتيجة عملية إلغاء اعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي، فإن هذه المبادئ تستند إلى اعتقاد مجموعة العمل بوجود أن تكون خصوصية العميل هي الشغل الشاغل والأساسي. وعلى هذا النحو، يجب أن تكون الضمانات المعقولة لضمان أن خصوصية العميل محمية بشكل مناسب في مسيرة عملية إلغاء اعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي - بما في ذلك الحالات التي تشتمل على نقل ملكية اسم أو أسماء نطاق للعميل - جزءاً لا يتجزأ من القواعد الحاكمة لعملية إلغاء الاعتماد.

المبدأ 1: يجب إخطار عملاء خدمات الخصوصية/البروكسي قبل إلغاء اعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي. وتشير مجموعة العمل إلى أن الممارسة الحالية لإلغاء اعتماد أمين السجل تشتمل على إرسال العديد من إشعارات المخالفة بمعرفة شعبية التزام ICANN قبل الخطوة الأخيرة لإنهاء اعتماد أمين السجل. وفي حين أن عملية إلغاء اعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي لا تسير بشكل مطابق لعملية إلغاء اعتماد أسماء السجلات، إلا أن مجموعة العمل توصي بأن تقوم ICANN باستقصاء الطرق العملية التي قد يتم فيها إشعار العملاء خلال عملية إشعار المخالفة (أو ما يقابلها) بمجرد إصدار ICANN إشعار إنهاء الاعتماد ولكن قبل أن تصبح عملية إلغاء الاعتماد سارية. وتوصي مجموعة العمل بأن تصبح عملية إلغاء الاعتماد سارية للعملاء الحاليين بعد إشعار الإنهاء بمدة 30 يوماً.

كما تشير مجموعة العمل إلى أنه في ضوء الحاجة المشروعة لحماية خصوصية العديد من العملاء، فإن مجرد نشر إشعار مخالفة على موقع ICANN على الويب (كما يتم الآن بالنسبة لإلغاء اعتماد أمناء السجلات) قد لا يكون كافيًا ليمثل إشعارًا.

المبدأ 2: كل خطوة في عملية إلغاء الاعتماد يجب أن تصمم بحيث يتم الحد من خطر الإعلان عن المعلومات المعروفة لشخصية العميل.

المبدأ 3: تشير مجموعة العمل إلى أن خطر النشر غير المتعمد لتفاصيل العميل في مسار عملية إلغاء الاعتماد قد تكون أعلى عندما يكون موفر الخدمة المعني غير مرتبط بأي أمين سجل معتمد من ICANN. وعلى هذا النحو، فإن تصميم التنفيذ الخاص بعملية إلغاء الاعتماد يجب أن يضع في الاعتبار السيناريوهات المختلفة التي قد تنشأ عندما يكون موفر الخدمة الذي يجري إلغاء اعتماده مرتبطًا أو غير مرتبط بأي أمين سجل معتمد من ICANN.

بالإضافة إلى المبادئ الثلاثة الموضحة أعلاه، توصي مجموعة العمل على وجه الخصوص أنه في حالة حدوث تغيير للسجل (كما هو موضح بموجب سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات IRTP) خلال عملية إلغاء الاعتماد لموفر خدمة بروكسي، فيجب على أمين السجل رفع الحظر الإلزامي المحددة بمدة 60 يومًا بموجب الطلب السريع المقدم من المستخدم المنتفع، شريطة أن يتم أيضًا إشعار أمين السجل بعملية إلغاء اعتماد موفر خدمة البروكسي²⁶.

1.3.2. توصيات عامة إضافية

بالإضافة إلى التوصيات التي وضعتها مجموعة العمل لكل من مسائل الميثاق الخاصة بها، فإنه توصي أيضًا أن يتم اعتماد المبادئ العامة التالية كجزء من برنامج اعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي.

في البداية، يجب أن تتضمن المراجعة التالية لسياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات IRTP تحليلًا للتأثير على عملاء خدمات الخصوصية/البروكسي، لضمان توافر الضمانات الكافية فيما يتعلق بحماية خدمات الخصوصية/البروكسي عند نقل ملكية أسماء النطاق وفقًا لعملية IRTP. وفي الحالات التي يطلق فيها عملية خدمات الخصوصية/البروكسي عملية نقل ملكية لاسم نطاق، تدرك مجموعة العمل أن على أي أمين السجل التحلي بنفس المرونة التي لديه في الوقت الحالي من أجل رفض عمليات نقل الملكية الواردة من أي من الأفراد أو الكيانات، بما في ذلك عمليات النقل التي تطرق من خلال خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدة. وعلى الرغم من ذلك، توصي مجموعة العمل أنه عند تنفيذ تلك العناصر الخاصة ببرنامج اعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي والتي تتعلق بعمليات نقل ملكية أسماء النطاقات أو تؤثر عليها وبالإضافة إلى التوصيات النوعية الخاصة بها والواردة في هذا التقرير النهائي، يجب على ICANN إجراء "فحص توافق" عام لكل آلية تنفيذ مقترحة مع سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات الجارية في ذلك الوقت.

²⁶ وتشير مجموعة العمل إلى أن التغييرات الجديدة على سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات تعطي أمين السجل حرية رفع الحظر بموجب طلب من المستخدم المستفيد، وأنه لم يتم إنشاء أية استثناءات محددة في وقت إجراء مراجعة على السياسة.

وثانيًا، توصي مجموعة العمل بأن تقوم ICANN بوضع وتطوير برنامج تواصل عام وتعليمي لأمناء السجلات وموفري خدمات الخصوصية/البروكسي والعلاء (بما في ذلك العملاء المحتملين) من أجل إخطارهم بوجود وإطلاق ومزايا برنامج اعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي.

وثالثًا، توصي مجموعة العمل بأنه يجب مطالبة موفري الخدمات بالحفاظ على إحصائيات لعدد طلبات النشر والإفصاح الواردة بالإضافة إلى عدد ما تم تنفيذه، بالإضافة إلى توفير هذه الإحصائيات في نموذج تجميعي إلى ICANN من أجل النشر الدوري. كما يجب تجميع البيانات بحيث لا يتم إنشاء سوق تكون للمستخدمين الأشرار لنظام أسماء النطاقات القدرة فيه على استخدام المعلومات من أجل العصور على خدمات الخصوصية/البروكسي الأقل احتمالاً في تقديم عمليات الإفصاح.

علاوة على ذلك، فإن مجموعة العمل خلصت إلى أن نموذج اعتماد أمين السجل مع الخطوات المتعددة التي تنطوي عليها والتي تخضع لأحكام اتفاقية اعتماد أمين السجل، قد لا تكون مناسبة تمامًا لخدمات الخصوصية/البروكسي. ومع ذلك، فهي نقطة انطلاق مفيدة يمكن من خلالها تكييف الأجزاء ذات الصلة لتطبيقها لموفري خدمة الخصوصية/البروكسي. وسوف تكون هناك حاجة للعمل على تأثيرات اعتماد نموذج اعتماد خاص كجزء من تنفيذ توصيات السياسات الخاصة بها، حسب ما يتم اعتماده.

1.3.3 ملاحظة إضافية حول المشكلات المفتوحة في التقرير الأولي فيما يخص أسماء النطاقات المستخدمة بشكل نشط من أجل المعاملات التجارية

وفقًا لما أشرنا في التقرير الأولي، لم تكن مجموعة العمل قادرة في ذلك الوقت على تحقيق إجماع حول السؤال الهام "هل يجب منع أسماء النطاقات التي يتم استخدامها بنشاط للمعاملات التجارية من استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي". وعلى العكس من العديد من الأسئلة الأخرى حول ماهية مجموعة العمل التي كانت قادرة على التوصل إلى نتائج مشروطة، فإن الانقسام في الآراء حول هذه المسألة²⁷ كان حادًا بما يكفي لدرجة اتخاذ قرار بطرح ثلاثة مسائل على الجمهور خلال فترة التعليق العام للتقرير الأولي.²⁸

واستفسر السؤال الأول عما إذا كان "من [الواجب] منع مسجلي أسماء النطاقات المرتبطة بأنشطة تجارية والتي تستخدم في المعاملات المالية على الإنترنت من استخدام أو الاستمرار في استخدام، خدمات الخصوصية/البروكسي". كانت الردود على السؤالين الباقيين متوقعة على التأييد المقدم لرد إيجابي على السؤال الأول، أي وجهة نظر بأنه لا يجب السماح بعد الآن لهؤلاء المسجلين باستخدام خدمات الخصوصية/البروكسي ("إذا كنت تتفق مع هذا الموقف، [الحظر]، فهل تعتقد أنه سيكون من المفيد اعتماد تعريف كلمة "التجاري" أو "المعاملات" لوصف تلك النطاقات التي يجب عدم السماح باستخدام تسجيل خدمات الخصوصية/البروكسي لها؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي التعريفات التي ينبغي أن تكون؟")

²⁷ راجع الملحق "و" من التقرير الأولي للتعرف على البيانات المقدمة من أعضاء مجموعة العمل وتشير فيها إلى وجهات نظر متباينة. راجع أيضًا الصفحات 48-49 من التقرير الأولي للتعرف على ملخصات لوجهات النظر المتعارضة.

²⁸ ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المسألة هي الوحيدة المميزة في التقرير الأولي بأنها "موضوع خاص يحظى في الوقت الحالي بإجماع داخل مجموعة العمل"؛ راجع التقرير الأولي في الصفحة 15.

وقد قامت إحدى الفرق الفرعية التابعة لمجموعة العمل بتحليل آلاف التعليقات الواردة التي ردت مباشرة على السؤال الأول المطروح، أو التي بدت للفرق الفرعية بأنها مرتبطة بشكل كبير بذلك السؤال (مثل التعليقات العديدة التي صادقت على البيانات التي تويّد "استخدام خدمات الخصوصية للجميع، ولكافة الأغراض القانونية، بصرف النظر عما إذا كان موقع الويب "تجاريًا")". ومن الناحية العددية، ردت غالبية كاسحة من هذه التعليقات على السؤال المطروح بالسلب وأيدت عدم فرض قيود على استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي.

وقد أشار العديد من المعلقين الذين يمثلون مجموعات كبيرة من أصحاب المصلحة إلى أن الرد بنعم أو لا على السؤال المطروح كان صعبًا حيث إن مجموعة العمل لم تقدم تعريفًا متفقًا عليه لمصطلحات مثل "الأنشطة التجارية" أو "المعاملات المالية على الإنترنت". وبمعنى آخر، من الصعب افتراض أن العديد من المعلقين الذي ردوا (من حيث الأثر) بأن التسجيلات المستخدمة للمشاركة في "الأنشطة التجارية" أو في تنفيذ "المعاملات المالية على الإنترنت" يجب الاستمرار في السماح لها باستخدام خدمات الخصوصية/البروكسي قد أجابت بالضرورة على السؤال بنفس الطريقة فيما يخص جميع التعريفات التي يمكن تصورها في هذه المصطلحات. هذه النقطة مفهومة بشكل جيد وربما كان تعاطف الجمهور مختلفًا إن كان هناك تعريف متفق عليه قد تم تقديمه كجزء من السؤال الأول. وعلى الجانب الآخر، ووفقًا لتحليل الفريق الفرعي للإجابات على السؤال 2، والذي تم فيه مطالبة الجمهور باقتراح تعريفات لكلمة "تجاري" و"معاملاتي"، ولكن فقط إذا ما اتفقوا على مفهوم طرح حظر على استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي لتلك الأغراض، يرى العديد من أصحاب الردود هؤالء أن تعريف المعنى التجاري والمعاملاتي سوف يكون صعبًا على الأقرب، والبعض يرى أن أنه أمر مستحيل²⁹.

وفي حقيقة الأمر فإن هذا السؤال لم يتم طرحه في سياق تعريف متفق عليه لهذه المصطلحات، كما أن وظيفة مجموعة العمل بعد فترة التعليق العام تمثلت في تحليل والحصول على النتائج والاستنتاجات من الإجابات المقدمة على الأسئلة المطروحة. وقد جرى هذا التحليل في سياق الوضع الراهن والذي لم تكن فيه أية قيود مفروضة على الاستخدامات والتي قد تفرض على أسماء النطاقات المسجلة باستخدام هذه الخدمات.

وفي ظل هذه الظروف، لا تعتقد مجموعة العمل أن معايير الاعتماد بالنسبة لخدمات الخصوصية/البروكسي يجب أن تتطلب من موفري الخدمات التفريق بين المسجلين الراغبين في استخدام هذه الخدمات من أجل المشاركة في الأنشطة التجارية أو المعاملات المالية على الإنترنت والمسجلين غير الراغبين في ذلك. ويسعى هذا الاستنتاج إلى إبداء غالبية الآراء الواضحة التي تم التعبير عنها في التعليقات، بالإضافة أيضًا إلى بقية الأسس والمبررات العملية: لأنه سوف يكون من الصعب بالتأكد (على أفضل الأحوال) تحقيق تعريف بالإجماع للمصطلحات الحيوية التي يجب تعريفها من أجل تضمين وتوحيد هذا المبدأ في معايير الاعتماد، فإن مجموعة العمل لا تويّد ترحيل اعتماد وتنفيذ نظام الاعتماد إلى أن يتم التوصل إلى هذا الإجماع.

وتشير مجموعة العمل إلى أن قدرًا كبيرًا من الموفرين الحاليين لهذه الخدمات قد اعتمدوا وبنفذون قيودًا مشابهة على من قد يستخدم خدماتهم الخاصة. علمًا بأن استنتاج مجموعة العمل بأن مثل هذا الحظر لا يجب تضمينه في معايير الاعتماد في هذا الوقت لا يقصد منه عدم تشجيع موفري الخدمات المعتمدين من اعتماد وتنفيذ هذه السياسات إذا ما اختاروا ذلك (شريطة أن يتم تنفيذ المعايير الأخرى ذات

²⁹ تقر مجموعة العمل أنه (ووفقًا لما هو موضح أدناه) نظرًا لأن بعض الخدمات تفرض في الوقت الحالي قيودًا على الاستخدامات التجارية لتسجيلات البروكسي، فإن القيام بالتعريفات وتوضيح الفوارق المطلوبة أمر ممكن بشكل واضح، لكنها تسعى لتمثيل آراء التعليقات العامة من خلال تضمين ذلك في البيان هنا.

الصلة، مثل نشر شروط الخدمة وأسس ومبررات إنهاء الخدمة). وتشير مجموعة العمل إلى أنه بعض المسجلين على الأقل المشاركين في معاملات تجارية من خلال استخدام أسماء النطاقات المسجلة من خلال خدمات الخصوصية/البروكسي يقومون بذلك من أجل تنفيذ أنشطة غير قانونية أو غيرها من أنشطة إساءة الاستخدام الأمر الذي قد يعد أساساً للإفصاح أو النشر بموجب جزء من هذه معايير الاعتماد هذه، أو بموجب شروط الخدمة التي يعتمدها وينشرها موفرو الخدمات المعتمدين. وبمعنى آخر، فإن استنتاج مجموعة العمل بأن المسجلين المشاركين في أنشطة تجارية أو أنشطة معاملات لا يجب اعتبارها في حد ذاتهم غير مؤهلين لاستخدام خدمات الخصوصية/البروكسي لا يجب أن يكون له أي تأثير على أهلية (أو عدم أهلية) مسجل محدد من القيام بذلك على أسس أخرى.

1.4 التعليقات العامة على التقرير الأولي

تم افتتاح منتدى للتعليقات العامة عند نشر التقرير الأولي لمجموعة العمل في 5 مايو 2015. وردًا على طلب مجموعة العمل، عُقدت فترة التعليق العام لمدة ستة وثلاثين (63) يومًا، وانتهت في 7 يوليو 2015. ونظرًا لعدد وحجم التعليقات الواردة، والتي شملت ما يزيد عن 11,000 مادة فردية مقدمة (اعتمد العديد منها على قالب متوفر على الويب)، بالإضافة إلى توقيع أكثر من 10,000 شخص على عريضة عبر الإنترنت (وقدم العديد منهم تعليقات إضافية) بالإضافة إلى أكثر من 150 رد محدد على نموذج متوفر على الإنترنت يحتوي على جميع التوصيات الأولية لمجموعة العمل³⁰، وقد قامت مجموعة العمل بتمديد أجل الموعد النهائي المحدد للسماح بمراجعة تامة لكافة التعليقات الواردة. وفي ضوء اهتمام الجمهور بالمسألة، فقد نشر الرؤساء المشاركون لمجموعة العمل أيضًا منشور على مدونة يوضح عملية التعليقات العامة بالإضافة إلى إجراءات العمل الخاصة بمجموعة العمل³¹.

1.5 الاستنتاجات والخطوات التالية

توصي مجموعة العمل بأن يعتمد مجلس GNSO كافة توصيات الإجماع الواردة في هذا التقرير النهائي، وذلك بعد مراجعتها المرضية لأعمال وعمليات مجموعة العمل.

³⁰ ويمكن الاطلاع على كافة التعليقات الفردية المقدمة مباشرة إلى منتدى التعليقات العامة بالإضافة إلى تقرير فريق العمل حول التعليقات العامة هنا: <https://www.icann.org/public-comments/ppsai-initial-2015-05-05-en>. كما يمكن الاطلاع على الردود الفردية على نموذج السؤال المتوفر على الإنترنت لمجموعة العمل بالإضافة إلى القالب نفسه هنا: <https://community.icann.org/x/KIFCAw>.
³¹ راجع <https://www.icann.org/news/blog/ppsai-wg-status-update-and-observations>.

2. الهدف والخطوات التالية

تم إعداد التقرير النهائي حول عملية وضع السياسات ("PDP") لمشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي وفقاً لما هو مطلوب بموجب عملية وضع سياسات GNSO المنصوص عليها في لوائح ICANN الداخلية، الملحق "أ". وقد استند هذا التقرير النهائي إلى التقرير الأولي الصادر في 5 مايو 2015، كما تم تحديثه بحيث يعكس مراجعة وتحليل مجموعة العمل للتعليقات العامة الواردة بالإضافة إلى المداولات المستفيضة الخاصة بها. ويجري تقديم هذا التقرير إلى مجلس GNSO من أجل النظر فيه. وفي حالة موافقة مجلس GNSO على هذا التقرير النهائي، فسوف يقوم فريق عمل ICANN بإعداد تقرير بتوصيات مجلس GNSO، والذي سيتم إرساله بالإضافة إلى التقرير النهائي إلى مجلس إدارة ICANN. وبعد فترة التعليق العام، سوف يتخذ مجلس إدارة ICANN قراره بما إذا كان سيوافق على السياسات التي أوصت بها مجموعة العمل في هذا التقرير النهائي أم لا.

3. الخلفية

3.1 خلفية العملية

- في اجتماع ICANN المنعقد في داكار في أكتوبر 2011، اعتمد مجلس إدارة ICANN [قراراً](#) بخصوص التعديلات على اتفاقية اعتماد أمين السجل ("قرار اتفاقية اعتماد أمين السجل في داكار").
- وقد وجه قرار اتفاقية اعتماد أمين السجل في داكار بأن يتم البدء في المفاوضات حول تعديد اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2009 على الفور، وأوضح القرار أن موضوع المفاوضات تمثل في تضمين التوصيات المقدمة من وكالات إنفاذ القانون LEA، وهي المقدمة في التقرير النهائي لاتفاقية RAA، بالإضافة إلى الموضوعات الأخرى التي ستعمل على تقديم الهدف الثنائي لتحقيق حماية المسجل واستقرار نظام أسماء النطاقات ("DNS"). وقد طالب هذا القرار أيضاً بإنشاء تقرير مشكلات من أجل تنفيذ عملية وضع السياسات لـ GNSO بأسرع ما يمكن، من أجل التعامل مع أية بنود باقية لم تتم تغطيتها في المفاوضات والمناسبة أكثر لعملية PDP.
- ورداً على قرار اتفاقية اعتماد أمين السجل في داكار، نشرت ICANN [تقرير مشكلات GNSO النهائي](#) في 6 مارس 2012. وفي هذا التقرير النهائي، أوصى فريق عمل ICANN بأن يبدأ مجلس GNSO في عملية PDP حول تعديلات اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA في أي من الحالات التالية: (1) استلام تقرير يفيد بانتهاء مفاوضات عملية RAA، أو أن أي من موضوعات التعديلات المقترحة وعددها 24 التي تم تحديدها في تقرير المشكلات النهائي لم يعد يجري التفاوض بشأنها بعد الآن، أو (2) تحديد تعليمات لمجلس الإدارة بمتابعة العمل في عملية PDP حول أي أو جميع موضوعات التعديل المقترحة المحددة في تقرير المشكلات النهائي.
- قام مجلس إدارة ICANN في 27 يونيو 2013، [بإعتماد](#) اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 الجديدة. وتنص الاتفاقية بعد تعديلها على إنشاء وتنفيذ برنامج لاعتماد وتوثيق موفري خدمة الخصوصية والبروكسي بمعرفة ICANN³².
- وفي 16 سبتمبر 2013، نشر فريق عمل ICANN [بحثاً](#) لمجلس GNSO حول نتائج مفاوضات اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، والذي أوصى بأن يتابع مجلس GNSO البدء في عملية وضع السياسات المطلوبة من مجلس الإدارة حول المشكلات الباقية التي لم يتم التعامل معها في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 والتي تتلاءم أكثر مع عملية PDP، أي المشكلات التي تتعلق بخدمات الخصوصية والبروكسي.
- وفي 31 أكتوبر 2013، [اعتمد](#) مجلس GNSO البدء في عملية PDP بالإضافة إلى ميثاق من أجل مجموعة عمل مشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي ("مجموعة عمل PPSAI").

³² راجع المادة 3.14 من اتفاقية RAA لسنة 2013.

التقرير النهائي حول قضايا اعتماد خدمات الخصوصية والوكالة

3.2 خلفية المشكلة

3.2.1 نتيجة مفاوضات اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013

يشتمل التقرير النهائي لاتفاقية RAA على عدد من موضوعات الأولوية العالية والأولوية المتوسطة. وقد تناولت مفاوضات اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 غالبية موضوعات الأولوية العليا والمتوسطة بالإضافة إلى التوصيات الواردة من وكالات إنفاذ القانون. ووفقاً لما تمت الإشارة إليه في تقرير فريق العمل حول اختتام مفاوضات اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، فقد ظل موضوعان فقط من هذه الموضوعات والتوصيات بعد الانتهاء من المفاوضات التي يمكن اعتبار أنه لم يتم التعامل معها بشكل كافٍ: (1) توضيح لمسئوليات أمين السجل فيما يتصل بالإجراءات قيد الإجراءات الموحدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات UDRP³³؛ وأيضاً (2) خدمات الخصوصية والبروكسي - بما في ذلك إجراءات الاعتماد والكشف/الترحيل.

وفيما يخص خدمات الخصوصية/البروكسي، تحتوي اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 على مواصفة مؤقتة³⁴ سوف يتم العمل بها إلى 1 يناير 2017 أو إلى أن تضع GNSO أي من توصيات PDP ويعتمدها مجلس إدارة ICANN، أيهما كان أولاً. تشتمل المواصفة على مجموعة محدودة من متطلبات الحد الأدنى المعمول بها على خدمات الخصوصية والبروكسي التي يوفرها أمناء السجلات المعتمدين من ICANN أو الجهات التابعة لهم، بما في ذلك ما يتم توزيعه من خلال موزعين. وتشتمل متطلبات الحد الأدنى هذه على ما يلي: (1) الإفصاح عن شروط الخدمة الأساسية؛ و(2) نشر نقطة الاتصال الخاصة بالانتهاك/إساءة الاستخدام؛ (3) نشر معلومات اتصال الأعمال؛ وأيضاً (4) تخزين بيانات العملاء.

خلال مفاوضات اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، اتفقت ICANN وفريق تفاوض أمناء السجلات على أن عدداً من أشكال الحماية المؤقتة سوف يتم العمل به من أجل خدمات الخصوصية/البروكسي المقدمة من خلال أمناء السجلات أو الجهات التابعة لهم. وتتطلب أشكال الحماية المؤقتة تلك أن يتم توفير وإتاحة معلومات حول بعض المسائل مثل عمليات الإبلاغ عن إساءة الاستخدام والظروف التي يحيل فيها موفر الخدمة مراسلات أطراف أخرى إلى عميل الخصوصية/البروكسي، وإنهاء خدمة العملاء ونشر تفاصيل العميل في WHOIS. وفي حين أنها غير شاملة بالضرورة من حيث الأحكام وسبل الحماية التي يمكن العمل بها من أجل موفري خدمة الخصوصية/البروكسي، إلا أن أشكال الحماية المؤقتة تلك كان الهدف منها توفير سوق أكثر مسؤولية إلى أن تقوم ICANN بوضع برنامج للاعتماد الرسمي.

ونسلط الضوء فيما يلي على معلومات أخرى ذات صلة بالإضافة إلى المواد والأعمال الأخرى التي وضعها مجلس GNSO في الاعتبار عند تأسيس وإنشاء مجموعة عمل PPSAI، والتي تمت مراجعتها أو الإشارة إليها بمعرفة مجموعة العمل خلال مداواتها³⁵.

³³ وقد تم التعامل مع المشكلة ذات الصلة بإجراءات UDRP في التوصيات التي اعتمدها مجلس GNSO في أغسطس 2013 لقل اسم النطاق بموجب إجراءات UDRP؛ وبدورها اعتمدها مجلس إدارة ICANN في سبتمبر 2013.

³⁴ راجع <https://www.icann.org/en/resources/registrars/raa/approved-with-specs-27jun13-en.htm#privacy-proxy>.

³⁵ وقد تم تلخيص ذلك في صورة مخطط مشكلات في تقرير فريق العمل حول اختتام ونتائج مفاوضات اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، وشكل الأساس لميثاق مجموعة عمل PPSAI الذي اعتمده مجلس GNSO في أكتوبر 2013.

3.2.2 الأعمال ذات الصلة من جانب GNSO ومجتمع ICANN

طرح مجتمع ICANN، بما في ذلك GAC وGNSO، في السابق عدداً من المشكلات والمخاوف فيما يخص خدمات الخصوصية/البروكسي. وعلاوة على الأعمال التي قام بها مجتمع GNSO ومجتمع At-Large في تقرير RAA النهائي، فإن الدراسات ذات الصلة بـ WHOIS والتي اعتمدها مجلس GNSO بين 2009 و2011 مثلت أيضاً جزءاً من مادة الخلفية لمجموعة عمل PPSAI. وقد اشتملت هذه الدراسات على إساءة استخدام خدمة الخصوصية والبروكسي التي أجراها المعمل الوطني المادي ("NPL") في المملكة المتحدة. وقد تم نشر نتائج NPL في مارس 2014. كما اعتمد مجلس GNSO أيضاً استطلاعاً لما قبل الجدوى حول إجراءات الترحيل والكشف، والذي أجرته Interisle Consulting Group، والتي نشرت نتائجها في أغسطس 2012.

وقد أصدرت GAC في السابق مجموعة من المبادئ فيما يخص خدمات WHOIS لنطاقات gTLD في 2007³⁶، كما اقترحت أيضاً عدداً من جوانب الموضوعات والدراسات على GNSO في 2008. بالإضافة إلى ذلك، عملت العديد من مجموعات دراسة GNSO على مقترحات دراسات فيما يخص خدمات WHOIS، وقامت بوضع تعريفات أساسية (بما في ذلك شروط "خدمة الخصوصية" وخدمة البروكسي") التي استخدمت من أجل وضع إطار لدراسات WHOIS الخاصة بـ GNSO.

3.2.3 توصيات من فريق مراجعة سياسة WHOIS

ينشر فريق مراجعة سياسة WHOIS (فريق مراجعة WHOIS)، الذي تم تشكيله كجزء من تأكيد التزامات ICANN مع الحكومة الأمريكية، المنشورة في التقرير النهائي³⁷ في مايو 2012. وقد سلط التقرير النهائي الضوء على نقص والافتقار إلى القواعد الواضحة والمتسقة فيما يخص خدمات الخصوصية/البروكسي، والتي أدت إلى نتائج غير متوقعة بالنسبة لأصحاب المصلحة. وقد أشار فريق مراجعة WHOIS إلى أن التنظيم والإشراف المناسبين على مثل هذه الخدمات من شأنه تناول احتياجات ومخاوف أصحاب المصلحة، وأوصى بأن تنظر ICANN في نظام اعتماد، بهدف توفير "متطلبات واضحة ومتسقة وقابلة للإنفاذ لتشغيل هذه الخدمات بما يتوافق مع القوانين الوطنية، وإيجاد توازن مناسب بين أصحاب المصلحة التنافسية والمشروعة في ذات الوقت. ويتضمن هذا على الأقل الخصوصية وحماية البيانات وإنفاذ القانون والصناعة المرتبطة بإنفاذ القانون ومجتمع حقوق الإنسان".

كما أوصى فريق مراجعة WHOIS بأن تنظر ICANN في "مزيج من الحوافز والعقوبات المتدرجة لتشجيع مزودي خدمات الخصوصية والوكيل للحصول على الاعتماد وضمان عدم قبول المسجلين عمداً تسجيلات من مزودي خدمات غير معتمدين". على سبيل المثال، "ينبغي أن تضع ICANN سلسلة تدرجية ومطبقة من العقوبات على مزودي خدمات الخصوصية الذين يخالفون المتطلبات مع مسار واضح لإلغاء الاعتماد بسبب المخالفات المتكررة والمتسلسلة أو الخطيرة".

وتابع فريق مراجعة WHOIS سرد العديد من الأهداف والتوصيات النوعية المحتملة للنظر فيها على النحو التالي:

- تمييز إدخالات WHOIS بوضوح للإشارة إلى أن التسجيلات قد تمت بواسطة خدمة خصوصية أو وكيل.

³⁶ راجع https://gacweb.icann.org/download/.../WHOIS_principles.pdf

³⁷ راجع <https://www.icann.org/en/about/aoc-review/whois/final-report-11may12-en>

- توفير كل تفاصيل اتصال WHOIS المباشرة وسريعة الاستجابة بشأن مزودي خدمات الخصوصية والوكيل.
- اتباع عمليات وإطارات زمنية معيارية للكشف والتحويل (ينبغي نشرها بوضوح والمبادرة بإبلاغها للمستخدمين المحتملين لهذه الخدمات؛ حتى يمكنهم تحديد اختيارات مبنية على معرفة حسب ظروف كل منهم على حدة).
- ضرورة إفصاح المسجلين عن علاقتهم بأي مزود لخدمات الخصوصية والوكيل.
- حفظ نقاط اتصال مخصصة لكل مزود بشأن إساءة الاستخدام.
- إجراء فحوص دورية للعناية الواجبة فيما يتعلق بمعلومات الاتصال بالمستهلك.
- الحفاظ على خصوصية وسلامة التسجيلات في حالة ظهور مشكلات رئيسية مع أحد مزودي خدمات الخصوصية والوكيل.
- توفير إرشاد واضح وغير مبهم بشأن حقوق حاملي الأسماء المسجلة وواجباتهم والطريقة التي ينبغي إدارتهم بها في بيئة الخصوصية والوكيل.

3.2.4 توصيات فريق عمل الخبراء حول خدمات دليل نطاقات المستوى الأعلى العامة

تم تشكيل فريق عمل الخبراء في ديسمبر 2012 كخطوة أولى نحو تنفيذ [توجيه مجلس إدارة ICANN](#) بالمساعدة في إعادة تعريف الغرض وتوفير بيانات تسجيل gTLD بالإضافة إلى توفير أساس ممكن لكي يتسنى لمنظمة GNSO وضع سياسة جديدة من أجل خدمات دليل تسجيل gTLD. ومن خلال المطالبة بأن يقوم فريق عمل ICANN بالتعامل مع الموضوع، فقد [طلب](#) مجلس الإدارة أيضاً تقرير مشكلات، والبدء في عملية وضع السياسات معتمدة من ICANN، من أجل التعامل مع الغرض من جميع وحفظ وتوفير بيانات تسجيل gTLD بالإضافة إلى المشكلات ذات الصلة التي تتعلق بدقة البيانات وإمكانية الوصول إليها.

وقد نشر فريق عمل الخبراء تقريره النهائي في يونيو 2014، والذي احتوى على توصيات محددة فيما يخص خدمات الخصوصية/البروكسي³⁸. كما أشار إلى أن النقص الحالي في العمليات القياسية والأعمال السابقة التي قامت بها منظمة GNSO ومجتمع ICANN، وسلط الضوء على بعض الاحتياجات المشتركة التي من المقرر مناقشتها:

- ترحيل المراسلات إلى عميل خدمة الخصوصية أو البروكسي - التي يقدمها العديد من موفري الخدمات وليس جميعها، وتتم في الغالب من خلال إعادة التوجيه التلقائي للبريد الإلكتروني إلى عنوان البريد الإلكتروني للمشرف/جهة الاتصال الفنية
- الكشف عن الهوية وتفاصيل الاتصال المباشرة لعميل البروكسي ردًا على شكوى من جهة أخرى - في هذه الحالة، فإن العمليات والتوثيق والقدرة على الاستجابة، والإجراءات التي تتخذ تتفاوت وغالبًا ما تعتمد على علاقات قائمة فيما بين مقدمي الطلبات وموفري الخدمات
- إماطة اللثام عن هوية العميل الأساسي ونشر اسمه/اسمها بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال في WHOIS
- غالبًا ما يعتمد الطالبون على أمين السجل (الذي قد يكون مرتبطًا أو غير مرتبط بموفر الخدمة) من أجل التصعيد أو المساعدة عند الفشل في الاتصال بالعميل الأساسي أو عندما لا يكون هناك قرار من موفر الخدمة

38 القسم السابع من تقرير فريق عمل الخبراء النهائي: <https://www.icann.org/en/system/files/files/final-report-06jun14-en.pdf>

وقد أوصى فريق عمل الخبراء باعتماد موفري خدمة الخصوصية/البروكسي على الإجمال، وعرض التوصيات النوعية الإضافية التالية³⁹:

- يجوز للكيانات والأشخاص الطبيعيين تسجيل أسماء النطاقات من خلال استخدام خدمات الخصوصية المعتمدة التي لا تفصح عن تفاصيل اتصال المسجل باستثناء ما يكون في ظروف محددة (على سبيل المثال انتهاك شروط الخدمة، مذكرة استدعاء) بالإضافة إلى خدمات البروكسي المعتمدة التي تسجل أسماء النطاقات بالنيابة عن العميل
- يجب على ICANN المطالبة بأن يتم تضمين شروط محددة في شروط الخدمة، والتي يجب أن تشمل على مطالبة موفر الخدمة بمحاولة توفير إشعار في الحالات الخاصة بالتعطل المتوقع.
- ويجب أن يزود موفرو الخدمات المعتمدين أمين السجل بتفاصيل دقيقة وموثوقة للاتصال بالنسبة لكافة جهات الاتصال الإلزامية المستندة إلى الأغراض⁴⁰، من أجل الوصول إلى موفر الخدمة والكيانات المفوضة بحل المشكلات الفنية والإدارية والمشكلات الأخرى بالنيابة عن المسجل.
- ويجب إلزام موفري الخدمات المعتمدين بترحيل رسائل البريد الإلكتروني من خلال توجيه عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمسجل.
- يجب على موفري خدمة البروكسي المعتمدين تزويد أمين السجل باسم المسجل الخاص به وتفاصيل الاتصال الخاصة به، بما في ذلك عنوان البريد الإلكتروني الفريد للتوجيه من أجل الاتصال بالكيان المرخص له تسجيل اسم النطاق بالنيابة عن العميل.
- وباعتباره مالك الاسم المسجل، يتعين على موفري خدمات البروكسي المعتمدين تولي كافة المسؤوليات الاعتيادية للمسجل عن اسم هذا النطاق، بما في ذلك توفير جهات الاتصال الدقيق والمعتمدة والإلزامية المستندة إلى الأغراض وغيرها من بيانات التسجيل.
- ويجب فرض خدمات البروكسي المعتمدة من أجل الرد على طلبات الكشف في الوقت المناسب.

³⁹ راجع المبادئ الموصى بها 138-149 من القسم السابع والملحق "ح" من التقرير النهائي لفريق عمل الخبراء.
⁴⁰ وقد قام فريق عمل الخبراء بتطوير هذا المفهوم كجزء من خدمة دليل التسجيل المقترحة ("RDS") وهو موصوف باستفاضة في التقرير الخاص بهم.

4. المنهج الذي تتخذه مجموعة العمل

4.1 منهجية العمل

بدأت مجموعة عمل PPSAI مداولاتها في 3 ديسمبر 2013. وقد قررت إجراء أعمالها بشكل أساسي من خلال المؤتمرات الهاتفية الأسبوعية، بالإضافة إلى تبادل البريد الإلكتروني على القائمة البريدية الخاصة بها، بالإضافة إلى مناقشات إضافية تتم في اجتماعات ICANN العامة عند جدولتها. وجميع اجتماعات مجموعة العمل موثقة على [مساحة عمل ويكي](#) الخاصة بها، بالإضافة إلى قائمتها البريدية، ومسودات المستندات، ومواد الخلفية والتعليقات والمشاركات الواردة من منظمات الدعم/اللجان الاستشارية التابعة لـ ICANN بالإضافة إلى مجموعة أصحاب المصلحة والدوائر في GNSO. واعتباراً من 18 نوفمبر 2015، عقدت مجموعة العمل 76 اجتماعاً، ولا تشمل اجتماعات الفريق الفرعي أو جلسات المجتمع المفتوحة في اجتماعات ICANN العامة.

كما أعدت مجموعة العمل أيضاً [خطة عمل](#)، تمت مراجعتها وتحديثها بصفة منتظمة. ولتسهيل العمل الذي تقوم به مجموعة العمل، فقد قررت استخدام نموذج من أجل جدولته جميع التعليقات الواردة رداً على طلبها بالحصول على بيانات مجموعة الدوائر وأصحاب المصلحة، والتعقيب من منظمات الدعم/اللجان الاستشارية الأخرى التابعة لـ ICANN، بالإضافة إلى ردود أعضاء مجموعة العمل الفرديين (سواء بالنيابة عنهم أو كممثلين لمجموعاتها المعنية) وذلك على استطلاع للرأي أجري فيما بين مجموعة العمل فيما يخص كل من الأسئلة المتعلقة بميثاق مجموعة العمل.

وقد قامت مجموعة العمل بجدولة جلسات المجتمع في كل اجتماع عام لـ ICANN والذي تم بعد تأسيسه، والذي قدمت فيه نتائجها الأولية، وفتح المشكلات و/أو النتائج على مجتمع ICANN الأوسع من أجل المناقشة والحصول على الآراء. وقد تم أيضاً اختيار مجموعة العمل من جانب مجلس GNSO لكي يكون بمثابة مجموعة العمل الأولى التي تشارك في المشروع التجريبي لمجلس GNSO من أجل تسهيل بناء الإجماع الفعلي لمجموعة العمل في العام المالي لسنة 2015. وقد أخذ ذلك شكل اجتماع مباشر وجهاً لوجه ولمدة يوم كامل (شخصياً بالإضافة إلى المشاركين عن بعد) في اجتماع ICANN العام في لوس أنجلوس في أكتوبر 2014، والذي قام على تيسيره أحد القائمين على تيسير أعمال المجتمع من أصحاب الخبراء في هذا الموضوع. وفي إعداد التقرير النهائي، تم اختيار مجموعة العمل مرة أخرى من جانب مجلس GNSO لإجراء المزيد من الاجتماعات المباشرة وجهاً لوجه (بما في ذلك المشاركة عن بعد بالنسبة لأعضاء مجموعة العمل ممن لا يمكنهم حضور الجلسة بشخصهم). وقد حدث ذلك في اجتماع ICANN العام في دبلن في أكتوبر 2015.

وقد تلقت مجموعة العمل ما يزيد عن 11,000 رد فردي (استند العديد منها على النموذج المتوفر على الإنترنت والذي قامت مجموعة من الأشخاص المعنيين بتعميمه) مباشرة إلى منتدى التعليقات العامة الذي تم افتتاحه لتقريرها الأولي في مايو 2015. وقد اشتمل ذلك على عريضة متوفرة على الإنترنت وقع عليها أكثر من 10,000 شخص، وقدم العديد منهم أيضاً تعليقات إضافية. وقد تم الحصول على أكثر من 150 رد فردي أيضاً على نموذج متوفر على الإنترنت نشرته مجموعة العمل ويحتوي على كافة التوصيات التمهيدية بالإضافة إلى الأسئلة المفتوحة التي طرحتها مجموعة العمل من أجل الحصول على التعليقات. ولضمان تحقيق مراجعة عادلة وشاملة لحجم

التعليقات، فقد استخدمت مجموعة العمل نموذج موحد لأداة مراجعة التعليقات، مقسمة إلى أربعة أجزاء مختلفة لكي تضع في الاعتبار جميع التعليقات الواردة. بالإضافة إلى ذلك، فقد شكلت مجموعة العمل أرفع فريق عمل فرعية من أجل النظر بشكل أكثر تحديداً في التعليقات الواردة على كافة المشكلات المفتوحة التي لم تتوصل مجموعة العمل إلى إجماع بشأنها في تقريرها الأولي، بالإضافة إلى مراجعة كافة التعليقات الواردة على موضوع اعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي. وقد حظي كل فريق فرعي بمساحة العمل التعاونية الخاصة به على الإنترنت حيث تم تحميل جميع مسودات العمل الخاصة بها، وتم تسجيل وتدوين نصوص كافة اجتماعات الفرق الفرعية⁴¹.

4.2 أعضاء مجموعة العمل

فيما يلي أعضاء مجموعة عمل PPSAI:

الحضور**	الانتماء*	NCSG
21	NCUC	عمرو الصدر
36	NCSG	ديفيد كيك
13	NCUC	ماريا فاريل++
11	NPOC	ماري-لور ليمنوير++
17	NCUC	روي باليستي
54	NCUC	ستيفاني بيرين
1	NCUC	ويندي سيلتزر
0	NCUC	هوارد فيلمان
70	NCSG	كاثي كليمان
15	NCSG	جيمس غانون
8	NPOC	رودي فانسنك
		CSG
1	ISPCP	أدامو ناسر
57	دائرة الملكية الفكرية IPC	أليكس ديكون
1	دائرة الملكية الفكرية IPC	هيكاتور أريال مانوف
3	دائرة الملكية الفكرية IPC	بريان وينتر فيلدت
17	دائرة الملكية الفكرية IPC	كيث كوفرشميد

41 يمكن الاطلاع على أدوات مراجعة التعليقات العامة لمجموعة العمل هنا: <https://community.icann.org/x/KIFCAw>، كما يمكن الاطلاع على العضوية والاجتماعات والأعمال الخاصة بجميع فرق العمل الفرعية على كل صفحة ويكي لكل منها على مساحة عمل مجتمع مجموعة العمل: <https://community.icann.org/x/9iCfAg>.

32	دائرة الملكية الفكرية IPC	كيران مالانكاروفيل
32	دائرة الملكية الفكرية IPC	كريستينا روزيت++
78	دائرة الملكية الفكرية IPC	ستيف ميتاليتز
48	دائرة مزودي خدمات الإنترنت والاتصال ISPCP	أوزفالدو نوفوا
36	دائرة الملكية الفكرية IPC	فيليب مارانو
60	دائرة الملكية الفكرية IPC	تود ويليامز
35	دائرة الملكية الفكرية IPC	فكتوريا شيكلر
65	دائرة الملكية الفكرية IPC	غريفين بارنيت
67	دائرة الملكية الفكرية IPC	فاليريا شيرمان
27	دائرة الملكية الفكرية IPC	ديفيد هوغيز
50	دائرة الملكية الفكرية IPC	بول مكجرادي
48	دائرة الملكية الفكرية IPC	جيم بيكوف
51	دائرة الملكية الفكرية IPC	ديفيد هيسلي
10	دائرة الملكية الفكرية IPC	دون مودي
4	دائرة قطاع الأعمال BC	إيميلي إيمانويل
0	دائرة قطاع الأعمال BC	مايكل عاديبيا
53	دائرة قطاع الأعمال BC	جاستين ماسي
9	دائرة قطاع الأعمال BC	جون هورتون
25	دائرة قطاع الأعمال BC	ليبي باني
1	دائرة قطاع الأعمال BC	مايكل شكري
29	دائرة مزودي خدمات الإنترنت والاتصال ISPCP	كرستيان داوسون
9	دائرة قطاع الأعمال BC	لورا جديد
0	دائرة قطاع الأعمال BC	كاترين ماجوان++
43	دائرة قطاع الأعمال BC	سوزان كواغوتشي
1	دائرة قطاع الأعمال BC	كريس تشابلو
37	دائرة قطاع الأعمال BC	فيل كورون
21	دائرة قطاع الأعمال BC	تيري ستومي
6	دائرة الملكية الفكرية IPC	شون ماكنيرني
0	دائرة الملكية الفكرية IPC	سيث أرنولد
RrSG		
4		بين أندرسن
0		جيفري إيكهاوز

5	غوردان ديك
69	جرايم بونتون
44	تاتيانا كرامتسوسفا
59	جيمس بليديل
53	لوس سيوفر
2	مات سيرلن
48	مايكل نيلون
6	نيكولا شتاينباخ
0	روب فيلنوف
15	توبياس ستالر
32	سوزان بروسر
22	تيم رويز ++
61	فولكر جريمان
17	ثيو غيرتز
57	سارة ويلد
60	دارسي ساوثويل
3	بيلي واتنوف
12	جنيفر ستاندفورد
52	كريس بيلنغ
0	بوب ويجاند
23	ليندساي هاملتون-ريد
0	إيفنز أوليفيرا بورتو
17	روجر كارني
15	سارة بوكي

RySG

6	مايكل بالچ
4	ستاتون هاموك
1	بريت فاوسيت

At Large/ALAC

47	كارلتون سامويلز
45	هولي رايتش

الأفراد

52	دون بلومينثال
1	إيريك برونر-ويليامز
3	دان بوركي++
38	فرانك ميكليك
0	ويليام لين
2	توماس ريكيرت

أخرى

8	اللجنة الاستشارية الحكومية	جيما ماريا كامبيلوس++
12		ريتشارد لينغ++

يمكن العثور على بيانات إبداء الاهتمام لأعضاء مجموعة العمل على <https://community.icann.org/x/c4Lg>.

يمكن العثور على سجلات الحضور على <https://community.icann.org/x/xrbhAg>. يمكن العثور على أرشيفات البريد الإلكتروني على <http://mm.icann.org/pipermail/gnso-ppsai-pdp-wg/>.

* فيما يلي منظمات الدعم/اللجان الاستشارية التابعة لـ ICANN ومجموعة ودوائر أصحاب المصلحة التابعة لمنظمة GNSO والتي قدم لها أعضاء مجموعة العمل ارتباطات:

RrSG – مجموعة أصحاب المصلحة في أمين السجل

RySG – مجموعة أصحاب المصلحة في السجل

CBUC - دائرة المستخدمين التجاريين ومستخدمو الأعمال

NCUC – دائرة المستخدمين غير التجاريين

IPC – دائرة الملكية الفكرية

ISPCP - دائرة مقدمي الاتصال وخدمات الإنترنت

NPOC – دائرة المنظمات غير الهادفة للربح

GAC – اللجنة الاستشارية الحكومية

** كان هذا دقيقًا اعتبارًا من 18 نوفمبر 2015. يرجى ملاحظة أن بعد الأعضاء قد شاركوا في مجموعة العمل فقد بعد بداية اجتماعها في ديسمبر 2013، وأن العديد من أعضاء مجموعة العمل قد غادروا منذ ذلك الحين (تمت الإشارة إليهم بعلامة ++ مقابل أسمائهم).

5. مناقشات مجموعة العمل

يورد هذا القسم نظرة عامة على مداوات مجموعة العمل. والهدف من النقاط الموضحة أدناه يتمثل في تزويد القارئ بمعلومات ذات صلة بالخلفية حول مداوات وإجراءات مجموعة العمل، ويجب عدم قراءتها على اعتبار أنها تمثل مجمل المداوات الخاصة بمجموعة العمل.

5.1 البحث الأولي وإيجاد الحقائق المبدئية

بموجب الميثاق الخاص بمجموعة العمل، فقد كُلفت المجموعة بمراجعة قائمة بالموضوعات والأسئلة، وذلك كجزء من العمل الخاص بها من أجل وضع توصيات السياسة ذات الصلة باعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي. وقد استمدت هذه الموضوعات والأسئلة في قسم كبير منها من الأعمال السابقة التي قام بها مجتمع ICANN، وفقاً لما هو موضح في القسم 3 أعلاه.

وقد قامت مجموعة العمل بتجميع كافة أسئلة الميثاق في سبع فئات محددة، على النحو التالي: المشكلات الرئيسية، والحفاظ والإبقاء على خدمات الخصوصية والبروكسي؛ وتسجيل خدمات الخصوصية والبروكسي؛ ونقطة الاتصال المقرر توفيرها من جانب خدمات الخصوصية والبروكسي؛ وتحويل الشكاوى إلى عميل الخصوصية/البروكسي؛ والكشف عن هوية أو تفاصيل عميل الخصوصية/البروكسي؛ بالإضافة إلى إنهاء خدمات الخصوصية/البروكسي وإلغاء اعتماد موفري خدمات الخصوصية/البروكسي⁴². وكل فئة وأسئلة خاصة بالميثاق مجمعة داخلها مدرجة بمزيد من التفصيل فيما يلي.

من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات في بداية العملية، أُجريت دراسة استقصائية بين أعضاء مجموعة العمل. بالإضافة إلى ذلك، طلبت مجموعة العمل أيضاً تقديم تعقيبات من مجموعات ودوائر أصحاب المصلحة لدى GNSO، وكذلك منظمات ICANN الداعمة الأخرى واللجان الاستشارية بما يتفق مع دليل عملية وضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة الخاصة بـ GNSO.

5.2 المشكلات الرئيسية (الفئة "أ" من تجميع أسئلة الميثاق)

تم تجميع أسئلة الميثاق التالية في هذه الفئة "أ"، حيث رأت مجموعة العمل أنها سوف تكون ذات طبيعة عامة أكثر. وقد تم تجميع الأسئلة النوعية الأخرى بالتالي إلى فئات أكثر تركيزاً (الفئة "ب" إلى "ز").

1. ما هي أنواع الممارسات القياسية للخدمات، إن وجدت، التي يجب اعتمادها ونشرها من جانب موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN؟

⁴² راجع التجميع النهائي لمجموعة العمل بخصوص أسئلة الميثاق (اعتباراً من 23 فبراير 2014):

<https://community.icann.org/download/attachments/47256202/Clean%20PPSAI-Charter-QuestionsGrouping-13%20Feb%202014.doc?version=1&modificationDate=1397484425000&api=v2>

2. هل يجب على ICANN التفريق بين خدمات الخصوصية والبروكسي لأغراض عملية الاعتماد؟
3. ما هي تأثيرات مواصفة خدمة الخصوصية والبروكسي الواردة في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013؟ هل عملت هذه المتطلبات الجديدة على تحسين جودة WHOIS وإمكانية الاتصال بالمسجلين ومدى استخدام الخدمات؟
4. ما الالتزامات التعاقدية التي يجب أن تكون لأمناء السجلات المعتمدين من ICANN فيما يخص موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين؟ هل يجب السماح لأمناء السجلات قبول السجلات على علم في حالة استخدام المسجل لموفري خدمات غير معتمدين والملتزمين بنفس المعايير الخاصة بموفري الخدمات المعتمدين؟
- في مراجعة أسئلة الفئة "أ"، وافقت مجموعة العمل على إمكانية أن تكون المسألة الفرعية التالية أيضاً ذات صلة بمداولاتها:
- ما هي التزامات أي أمين السجل عند اكتشافه أن مسجلاً يعمل كموفر خدمة غير معتمد بعد التعامل بالفعل مع التسجيل؟
- وافقت مجموعة العمل مبكراً على أن أية مناقشة مفيدة ومستمدة من بيانات السؤال أ-3 يجب أن تتم فقط فيما بعد، بالنظر إلى أن اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 سرى العمل بها فقط في 1 يناير 2014. كما رأيت مجموعة العمل أن السؤال أ-1 أو أ-4 كانا من الأسئلة العامة التي يفضل التعامل معها بعد إنهاء مجموعة العمل للتوصيات في الفئات الأخرى من أسئلة الميثاق. وتمثل ردود مجموعة العمل على هذين السؤالين جزءاً من ردودها على أسئلة الميثاق الأخرى، وعلى هذا النحو يتم تسجيلها في تلك الأقسام المعنية من هذا التقرير. ويمكن العثور على التوصيات النهائية حول الفئة "أ" في القسم 7.

5.3 الحفاظ على خدمات الخصوصية/البروكسي (مجموعة أسئلة الميثاق من الفئة "ب")

تم تجميع أسئلة الميثاق التالية في هذه الفئة "ب" بالإضافة إلى أسئلة فرعية تم الاتفاق عليها وإضافتها إلى السؤال ب-2 وفقاً لما هو موضح أدناه:

1. هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بتمييز إدخلالات WHOIS كم أجل توضيح وبيان الوقت الذي يتم فيه إجراء تسجيل من خلال خدمة الخصوصية/البروكسي؟
2. هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بإجراء عمليات فحص دورية للتأكد من دقة معلومات الاتصال الخاصة بالعميل، وإن كان الأمر كذلك، فكيف؟
- أ. ما هي الطريقة التي يجب من خلالها إجراء تلك الفحوصات وإلى أي مستوى (على سبيل المثال، على غرار مستويات التوثيق والتحقق المنصوص عليها في اتفاقية اعتماد أمين السجل لسنة 2013 أو مستوى ما آخر)؟
3. ما الحقوق والمسئوليات التي يجب أن تكون لمسجلي أسماء النطاقات الذي يستخدمون خدمات الخصوصية/البروكسي؟ ما الالتزامات التي يجب فرضها على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN في إدارة هذه الحقوق والمسئوليات؟ يجب توضيح الطريقة التي يجب من خلالها تطبيق عمليات نقل الملكية وعمليات التجديد وسياسات PEDNR.

فيما يخص السؤال ب-3، طلبت مجموعة العمل تقريراً موجزاً من فريق عمل ICANN حول السياسات والعمليات الحالية فيما يخص عمليات التحويل والتجديد واستعادة اسم النطاق بعد الانتهاء ("[PEDNR](#)"). كما أنشأت مجموعة العمل فريقاً فرعياً من أجل النظر في المشكلات التي قد تنشأ خلال عمليات نقل ملكية أسماء النطاقات، بما في ذلك عمليات تحويل الملكية من أمين سجل فاشل وعمليات نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات كانت تجني أو تخسر استخدامات أمين السجل لخدمات الخصوصية/البروكسي. وقد أوصى الفريق الفرعي⁴³ بأن تنتظر مجموعة العمل بشكل عام في تفويض ترحيل الاتصالات الحيوية لـ ICANN (مثل الإشعارات والتنذيرات المطلوبة - على سبيل المثال، التنذيرات السنوية بموجب سياسة WHOIS للتنذير بالبيانات والإشعارات قيد سياسة استعادة التسجيل المنتهي). بالنسبة لعمليات نقل الملكية من أمين سجل فاشل أو ملغى اعتماده، فقد رأى فريق العمل الفرعي أن الموقف سوف تتم تغطيته بالكامل تقريباً من خلال سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات IRTP.

في تحليل التفاعل فيما بين عمليات حماية الخصوصية (من خلال استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي) و عملية أي نقل ملكية بموجب سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات، أشار فريق العمل الفرعي إلى أنواع متعددة من حالات الاستخدام التي يمكن أن تحدث، على النحو التالي:

أ. غير خاص إلى غير خاص (سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات الحالية)	ب. خاص إلى غير خاص
ج. غير خاص إلى خاص	د. خاص إلى خاص

- عدم شمول خدمات الخصوصية/البروكسي (الوضع الراهن قيد سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات الحالية)
- أمين السجل الخاسر لديه خصوصية/بروكسي تابع، والرابح ليس لديه ذلك.
- أمين السجل الرابح لديه خصوصية/بروكسي تابع، والخاسر ليس لديه ذلك.
- كل من أمين السجل الرابح والخاسر لديهما خصوصية/بروكسي مرتبطتين واختار العميل استخدامهما.

وقد أشار الفريق الفرعي إلى أن الحالات التي تنشأ بموجب البند "ب" و"د" من المحتمل أن تتطلب طريقة ما لأمناء السجلات وخدمات الخصوصية/البروكسي المرتبطة بهم من أجل تبادل بيانات الاتصال المحمية، مثل دالة التجزئة، من أجل توفير حماية إضافية لنقل ملكية أسماء النطاقات. وقد وضعت مجموعة العمل في اعتبارها خلال إعداد تقريرها النهائي أعمال الفريق الفرعي والمشكلات التفصيلية التي يمكن أن تنشأ وقد تؤثر على توافر واستخدام خدمات الخصوصية والبروكسي في حالة نقل ملكية اسم نطاق بموجب سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات IRTP.

ويمكن العثور على التوصيات النهائية حول الفئة "ب" في القسم 7.

⁴³ راجع تقرير الفريق الفرعي حول مشكلات نقل الملكية: <https://community.icann.org/x/BI-hAg>.

5.4 تسجيل خدمات الخصوصية/البروكسي (مجموعة أسئلة الميثاق من الفئة "ج")

تم تجميع أسئلة الميثاق التالية في هذه الفئة "ج"، مع الموافقة المبكرة لمجموعة العمل على أن سؤال "العتبة" الإضافية كان لازماً من أجل وضع وتحديد سياق تام لمسألة الاستخدام "التجاري" و"غير التجاري". وكما هو الحال بالنسبة لفئات الميثاق، وافقت مجموعة العمل أيضاً على عدد من الأسئلة الفرعية لمناقشتها داخل هذه الفئة.

سؤال العتبة: في الوقت الحالي، تتوفر خدمات البروكسي/الخصوصية للشركات والمنظمات غير التجارية وللأفراد. هل يجب أن يكون هناك أي تغيير على هذا الجانب من النظام الحالي في معايير الاعتماد الجديدة؟⁴⁴

1. هل يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين التفريق بين أسماء النطاقات المستخدمة لأغراض التجارية في مقابل الأغراض الشخصية؟ وبشكل محدد، هل استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي مناسب عندما يكون هناك اسم نطاق مسجل لأغراض تجارية؟

أ. قم بتعريف "الغرض التجاري" - هل يجب أن تكون هناك "تجارة" فعلية، أم أنها تشتمل على أي من أغراض الأعمال المتوفرة على الإنترنت (على سبيل المثال، بما في ذلك ما يكون للمعلومات أو التعليم)؟

ب. هل يجب أن يكون هناك تعريف لما يمثل تجارة؟ الغرض؟ المستوى؟

ج. هل هناك أي اختلاف فيما بين "شخصي" و"غير تجاري" مثل؛ ماذا عن المؤسسات غير التجارية أو الأغراض غير التجارية مثل الأغراض السياسية أو أغراض الهوايات أو الأغراض الدينية أو الأبوية؟

د. يجب تضمين ما إذا كان التسجيل من أجل الأغراض التجارية (وليس فقط استخدام اسم النطاق)

ه. هل يجب أن تفصح خدمات الخصوصية/البروكسي على المصالح المرتبطة بها؟

2. هل يجب قصر استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي فقط على المسجلين الذين يكونون أفراداً مخصصين يستخدمون اسم النطاقات من أجل أغراض غير تجارية؟

أ. ماذا عن المؤسسات غير الربحية أو غير التجارية الأخرى التي تستخدم اسم نطاق لأغراض غير تجارية؟

3. هل يجب أن يكون هناك فارق في حقول البيانات المقرر عرضها في حال كان اسم النطاق مسجلاً أو مستخدماً⁴⁵ لغرض تجاري، أو من خلال كيان تجاري بدلاً من شخص طبيعي؟

أ. التسجيل والاستخدام (من عدمه)؟

ب) كيف يمكن التعامل مع المؤسسات غير التجارية التي قد تكون مشمولة في مؤسسات لأغراض التأمين أو تحمل المسؤولية؟

⁴⁴ أشار العديد من أعضاء مجموعة العمل إلى أن بعض الأسئلة في هذه الفئة "ج" شرطية إلى حد ما، من حيث أن إجابة بنعم/لا على أي منها قد يُظهر الحاجة إلى الإجابة على أسئلة أخرى.

⁴⁵ جاء اقتراح خلال مداورات مجموعة العمل حول الفئة "ج" بأن سؤالاً آخر حول العتبة يمكن أن يتمثل فيما إذا كان الاستعلام عن "استخدام" اسم نطاق داخل نطاق ومهمة ICANN أم لا.

أدت هذه الفئة في الميثاق إلى استخراج قدر كبير من النقاش داخل مجموعة العمل، والسبب يرجع في الأساس إلى نقص التعريف الواضح أو الفارق فيما يخص ما قد يمثل أغراضاً واستخدامات ومنظمات "تجارية" و"غير تجارية". وقد تم التعبير أيضاً عن مخاوف حيال ما إذا كان الاستعلام عن "استخدام" اسم نطاق قد يتضمن مشكلات تخص المحتوى أم لا. وقد احتوى التقرير الأولي لمجموعة العمل على وجهتي نظر حول هذا السؤال، والذي تمت المطالبة بالحصول على تعليقات عامة حوله من أجل مساعدة مجموعة العمل في وضع توصياتها النهائية. ويمثل التقرير النهائي إجماع مجموعة العمل حول هذا السؤال بعد مراجعتها للتعليقات العامة التي وردتها. ويمكن العثور على التوصيات النهائية حول الأسئلة في الفئة "ج" في القسم 7.

5.5 توفير نقطة اتصال من خلال خدمة الخصوصية/البروكسي (أسئلة الميثاق من الفئة "د")

تم تجميع أسئلة الميثاق التالية في هذه الفئة "د" بالإضافة إلى موافقة مجموعة العمل على أسئلة فرعية إضافية كما هو موضح أدناه.

1. ما المعايير التي يجب اتخاذها من أجل ضمان القدرة على الاتصال والرد من جانب موفري الخدمات؟
2. هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بالحفاظ على نقاط اتصال مخصصة من أجل الإبلاغ عن حالات إساءة الاستخدام؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يجب أن تكون الشروط متنسقة مع المتطلبات المنطبقة على أمناء السجلات بموجب القسم 3.18 من اتفاقية اعتماد أمين السجل؟
3. هل يجب المطالبة بتفاصيل اتصال WHOIS الكاملة لموفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN؟
4. ما هي أشكال السلوك الضار المزعومة، إن وجدت، والمقرر تغطيتها بمعرفة نقطة اتصال معلنة لدى موفر خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمد من ICANN⁴⁶؟
 - أ. الفرق بين "القانوني" و"الضار"؟
 - ب. هل هناك أي فارق في حال كان الطالب هيئة إنفاذ قانون في مقابل جهة خاصة؛ إذا كان الطالب من منطقة اختصاص مختلفة غير موفر خدمة الخصوصية/البروكسي، أو في حال كانت القوانين مختلفة في أماكن الاختصاص القضائي لكل من موفر خدمة الخصوصية/البروكسي والمسجل؟

أشارت مجموعة العمل في مداولاتها حول الفئة "د" أن المواصفة الحالية للخصوصية/البروكسي المؤقتة في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 تشترط على موفري الخدمات "نشر نقطة اتصال للأطراف الأخرى الراغبة في الإبلاغ عن إساءة استخدام أو انتهاك العلامات التجارية (أو غيرها من الحقوق)". كما أن مجموعة العمل راجعت المتطلبات الحالية المعمول بها على أمناء السجلات المعتمدين بموجب المادة 3.18 من اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، مشيرة إلى الفارق بين نقطة اتصال "محددة" في مقابل نقطة اتصال "مخصصة" لتلقي التقارير والشكاوى. وقد ناقشت مجموعة العمل أيضاً صلة تعريف "النشاط غير القانوني" في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، ووافق على أنه قد يكون من المفيد تحليل الفارق المحتمل (والتأثير التالي) بين العبارة "نشاط غير قانوني" و"تصرف ضار".

ويمكن العثور على التوصيات النهائية حول الفئة "د" في القسم 7.

⁴⁶ أوضح العديد من أعضاء مجموعة العمل أن الحصول على نقطة اتصال منشورة قد يعني أنها سوف تستخدم لكل من الأغراض المشروعة وأيضاً غير المشروعة.

5.6 ترجيل المراسلات إلى عميل خدمة الخصوصية/البروكسي (الفئة "هـ" من أسئلة الميثاق)

تم تجميع أسئلة الميثاق التالية في هذه الفئة "هـ" بالإضافة إلى العديد من الأسئلة الفرعية الإضافية التي وافقت عليها مجموعة العمل.

1. ما هو الحد الأدنى لعمليات الترحيل القياسية والأساسية، إن وجدت، الذي يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN استخدامه؟
2. هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN أن يرسلوا إلى العميل كافة ادعاءات الأنشطة غير القانونية التي يتلقونها فيما يخص أسماء نطاقات محددة للعميل؟
 - أ. وإذا كان الأمر كذلك، هل يجب أن ينطبق ذلك على جميع التنسيقات، أو على مراسلات البريد الإلكتروني فحسب؟
 - ب. بالإضافة إلى نشر عنوان البريد الإلكتروني للمدعي؟
 - ج. أي فارق إذا كان الاستعلام من إنفاذ القانون أو محام خاص أو جهات أخرى؟
 - د. هل يجب على خدمة الخصوصية/البروكسي الامتناع عن إرسال الادعاءات إلى العميل في حالة مطالبة المستعلم عدم القيام بذلك والتفكير في طلبه؟
 - هـ. هل هناك أي فارق؛ إذا كان الطالب من منطقة اختصاص مختلفة غير موفر خدمة الخصوصية/البروكسي، أو في حال كانت القوانين مختلفة في أماكن الاختصاص القضائي لكل من موفر خدمة الخصوصية/البروكسي والمسجل؟
 - و. في حالة استلام ادعاءات من ضحية مفترضة، فكيف يمكن حماية سلامتها/خصوصيتها؟ المطالبة بطلبات مصاغة (أي تحديد أن المعلومات محذوفة) أو الحصول على ذلك كخيار؟
 - ز. هل يجب أن يكون لخدمة الخصوصية/البروكسي حرية الإرسال بدلاً من التفويض (خارج أمر محكمة أو طلب من إنفاذ القانون)؟

المخاوف التي تحيط بنقص القواعد والممارسات القياسية من أجل ترحيل مراسلات الجهات الأخرى إلى عميل خدمة خصوصية أو بروكسي - بالإضافة إلى الكشف عن كيانات ومعلومات الاتصال الخاصة بالعميل - تم توثيقها بشكل تام في السابقة، بما في ذلك الأقرب عهداً من جانب فريق مراجعة WHOIS وفريق عمل الخبراء (راجع القسم 3 أعلاه). هناك مثال متعلق بإجراءات الترحيل والكشف وهو مداوالات GNSO لسنة 2010 حول مقترح بدراسة مدى حظر الاستخدامات القانونية لبيانات WHOIS من جانب خدمات الخصوصية/البروكسي. وقد كشفت هذه المناقشات عن مخاوف كبيرة حيال جدوى تلك الدراسة، والسبب يرجع بشكل كبير إلى احتمالية عدم القدرة على الحصول على نموذج بيانات كافٍ من المستجيبين المتطوعين لأسباب تتفاوت ما بين حساسية الأعمال إلى تعقيدات الخصوصية⁴⁷.

ولذلك بدأ مجلس GNSO في إجراء دراسة جدوى أجرتها مجموعة Interisle Consulting Group. وتشير هذه نتائج الدراسة المنشورة في أغسطس 2012، إلى إنه ينبغي تصميم دراسة شاملة وأن يتم تنفيذها بطريقة لا تتطلب كشف المشاركين بالدراسة لتفاصيل محددة عن أسماء النطاقات أو لمعلومات عن أمناء السجلات المستخدمين لخدمات الوكيل والخصوصية. إن الدارسة الشاملة التي اعتمدت

⁴⁷ راجع <http://gns0.icann.org/en/issues/whois/whois-pp-relay-reveal-feasibility-survey-28mar11-en.pdf>

على القدرة على تعقب وربط طلبات وإجابات محددة بشكل فردي ستكون بالتالي غير عملية. ستكون دراسة مصممة للعمل مع بيانات كلية لطلبات أو بيانات بدون ذكر الأسماء مقبولة لدى عدد من المشاركين على الأقل، إن تم توفير ضمانات محكمة لحماية تلك البيانات وإذا لم تتطلب مشاركتهم وقتاً وجهداً كبيراً. ومع ذلك فإن البيانات غير الكلية أو التي بدون ذكر الأسماء قد لا تساعد في طبيعة التحليل التفصيلي المتوقع من قبل مجلس GNSO. الدراسة المتأنيئة لهذه المقايضة يجب أن تسبق أي قرار يتم اتخاذه بخصوص الاستثمار في دراسة شاملة".

ولم يواصل مجلس GNSO إجراء دراسة كاملة حول إجراءات الترحيل واستخدام خدمات الخصوصية/البروكسي. ونتيجة لذلك، فإن مناقشات مجموعة عمل PPSAI للمهام المحددة لها فيما يخص إجراءات الترحيل بالإضافة إلى مشكلات الكشف (راجع أيضاً القسم 5.7 أدناه) قد استغرقت قدرًا كبيرًا من وقت مجموعة العمل.

وفي ثنايا نشر مجموعة العمل لتقريرها الأولي فقد توصلت إلى اتفاق يخص بالأساس عملية الترحيل (أو الإرسال) من جانب موفر خدمة الخصوصية/البروكسي للمراسلات الإلكترونية. وفي التعامل مع الاحتمالية بأن مقدم طلب خارجي قد يتلقى ردًا، فقد بينت مجموعة العمل الفارق بين موقف لا يرد فيه العميل على طلب وارد (أي عدم الرد) وموقف لا يتلقى فيها العميل الطلب (أي عدم التسليم). وفي هذا الصدد، فقد أشارت مجموعة العمل إلى النظم المختلفة التي يمكن تكوينها بشكل مختلف، وقد لا يعرف موفر الخدمة في العديد من الحالات أن التسليم إلى عميل قد فشل أو قد أنه قد تأخر. ومن ثم فقد وافقت مجموعة العمل على وضع وصياغة توصيات بلغة محايدة من الناحية التكنولوجية، من أجل السماح للعديد من أنواع مواقف الفشل في التسليم، بالإضافة إلى جعل إجراءات موفر خدمة الخصوصية/البروكسي متوقعة على معرفته بالفعل الدائم في التسليم. كما أشارت مجموعة العمل إلى أن المواصفة المؤقتة الحالية للخصوصية/البروكسي في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 تلتزم أمناء السجلات المعتمدين من ICANN والجهات الفرعية التابعة لهم ممن يعرضون خدمات الخصوصية/البروكسي بالإفصاح في شروط الخدمة الخاصة بهم عن الظروف التي سوف يقومون فيها بترحيل مراسلات الجهات الأخرى إلى عميل ما.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ناقشت مجموعة العمل مسألة التصعيد، بالإضافة إلى مدى التزام موفر خدمة الخصوصية/البروكسي بالتصرف في حالة عدم حصول مقدم الطلب على رد على طلبه من العميل. وقد تمت الإشارة إلى أن طلبات التصعيد يمكن أن تكون في صورة إلكترونية أو ورقية، وقد تكون هناك تكلفة مرتبطة بالتعامل مع التنسيقات المختلفة المتعددة. كما أقرت مجموعة العمل كذلك توصيتها بموجب الفئة ب - إلى حد حصول موفر الخدمة على التزام بتوثيق دقة معلومات اتصال العميل عند العلم بفشل محاولة تسليم أية مراسلات⁴⁸. وقد التمسست مجموعة العمل تعقيبات المجتمع على كل من نتائجها الأولية المتفق عليها بالإضافة إلى المشكلات المفتوحة حول التصعيد والتي لا تحظى بأي إجماع عليها في الوقت الحالي. ويمكن العثور على توصيات مجموعة العمل النهائية حول الفئة "هـ" في القسم 7.

48 راجع مناقشات مجموعة العمل حول هذه النقطة، بموجب فئة أسئلة الميثاق ب-2 وب-3 (القسم 7 أدناه).

5.7 كشف هوية أو بيانات اتصال عميل خدمات الخصوصية/البروكسي في WHOIS (مجموعة أسئلة الميثاق من الفئة "و")

تم تجميع أسئلة الميثاق التالية في هذه الفئة "و" بالإضافة إلى بعض الأسئلة الفرعية الإضافية التي وافقت عليها مجموعة العمل.

1. ما هو الحد الأدنى لعمليات الإفصاح القياسية والأساسية، إن وجدت، الذي يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN استخدامه؟
 - أ. هل هناك أي فارق إذا كان مقدم الطلب جهة إنفاذ قانون أو جهة خاصة؟
 - ب. هل يجب الكشف عن تفاصيل المدعي إلى المسجل/المالك؟
 - ج. يجب النظر في إلغاء تطوعي لتسجيل اسم النطاق خيار، بصرف النظر عن الوصول إلى البيانات من خلال مقدمي الطلبات الشرعيين. إذا كان الأمر كذلك، هل يجب أن يظل لجهة إنفاذ القانون والجهات المتضررة إمكانية الوصول إلى المعلومات؟ كيف (إن أمكن) منع المسجل من تغيير المعلومات الخاصة به عند استلام إشعار؟
 - د. يجب النظر في خيار العميل بالنسبة للطرق المختلفة ومشكلات الإشعار إذا ما سمحت بذلك القوانين المعمول بها.
 - هـ. ما هي العمليات أو مستويات الإفصاح عن المسجل الأساسي المعمول بها؟
 - و. ما هو الحد الأدنى من معايير الإثبات التي يجب المطالبة بها لهوية الطالب؟
 - ز. ما هو الحد الأدنى من معايير الإثبات التي يجب المطالبة بها للدعوات التي يقوم الطالب بطرحها؟
 - ح. هل يجب أن تطلع خدمة الخصوصية والبروكسي إلى قانونية الطلب؟ ماذا لو أشار الادعاء إلى إجراء قانوني في اختصاص قضائي وغير قانوني في اختصاص آخر؟
 - ط. ما هي القيود التي يجب مطالبة مقدم الطلب بالموافقة عليها فيما يخص استخدام البيانات المفصح عنها (على سبيل المثال، فقط للأغراض المحددة في الطلب وليس للنشر إلى الجمهور العام)؟
2. هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بالكشف عن هويات العملاء لأغراض محددة تتمثل في ضمان التسليم في الوقت المناسب لخطابات الكف والامتثال؟
 - أ. متى يجب مطالبة موفري خدمات الخصوصية/البروكسي بالقيام بذلك؟
 - ب. قم بتوضيح أن هذا يرتبط بتسليم الخطابات من خلال محامين خصوصيين (وأطراف أخرى)؟
 - ج. هل يجب أيضاً/المطالبة بإشعار العميل؟
 - د. متى يجب إشعار العميل؟ ما هي الظروف التي يمكن فيها للعميل رفض الكشف قبل أن يحدث؟
 - هـ. هل هناك أي فارق في حال كان الطالب هيئة إنفاذ قانون في مقابل جهة خاصة؛ إذا كان الطالب من منطقة اختصاص مختلفة غير موفر خدمة الخصوصية/البروكسي، أو في حال كانت القوانين مختلفة في أماكن الاختصاص القضائي لكل من موفر خدمة الخصوصية/البروكسي والمسجل؟
3. ما هي أشكال التصرفات الضارة المزعومة، إن وجدت، وما هو المعيار الثبوتي الذي يكفي للبدء في عملية كشف وإفصاح؟
 - أ. هل هناك أي فارق في حال كان الطالب هيئة إنفاذ قانون في مقابل جهة خاصة؛ إذا كان الطالب من منطقة اختصاص مختلفة غير موفر خدمة الخصوصية/البروكسي، أو في حال كانت القوانين مختلفة في أماكن الاختصاص القضائي لكل من موفر خدمة الخصوصية/البروكسي والمسجل؟

4. ما الضمانات التي يجب تفعيلها لضمان توافر الحماية المناسبة للخصوصية وحرية التعبير؟
 - أ. أشكال الحماية التي تغطي كل من الأفراد والمؤسسات
 - ب. الضمانات لازمة أيضًا للشركات الصغيرة/المشروعات الرائدة في مقابل أنشطة مكافحة التنافسية، بالإضافة إلى حالات المخاطر الجسدية/النفسية (على سبيل المثال التربص/التحرش) ربما لا تكون ذلك صلة بالعرض من اسم النطاق؟
 - ج. يجب النظر في أشكال الحماية أيضًا للحالات التي يمكن أن يؤدي فيها نشر العنوان المادي إلى تعريض سلامة شخص ما للخطر، أو سلامة مؤسسة (على سبيل المثال مجموعة دينية أو سياسية)
5. ما هي الظروف، إن وجدت، التي تجيز لوكالات إنفاذ القانون الاطلاع على بيانات المسجل؟
6. ما هي العمليات الواضحة والعميل والنافذة والمعارية التي يجب اعتمادها من جانب خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدة من ICANN من أجل تنظيم هذا الوصول (في حالة إجازة هذا الوصول)؟
7. ما هي الانتهاكات الخاصة المزعومة لشروط خدمة موفر الخدمة، إن وجدت، التي ستكون كافية للبدء في نشر معلومات الاتصال الخاصة بالمسجل/المالك؟
8. ما هي الضمانات أو التعويضات التي يجب إتاحتها في حال تبين أن النشر لم تتم إجازته؟
 - أ. هل يجب إشعار المسجل قبل النشر؟
9. ما هي الالتزامات التعاقدية، إن وجدت، التي إذا لم تتحقق تكون مبررًا للوصول إلى العملاء من خلال موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN؟

وفقًا لما أوضحنا في القسم 5.6 أعلاه، فإن أعمال المجتمع السابقة قد كشفت عن مخاوف كبيرة بالإضافة إلى نقص في القواعد والممارسات القياسية لما إذا كان موفر خدمة الخصوصية/البروكسي يقوم بالإفصاح وموعد قيامه بذلك - سواء إلى مقدم طلب خارجي أو أكثر اتساعًا من ذلك إلى الجمهور من خلال النشر في WHOIS - لهوية عميل أو تفاصيل الاتصال الخاصة به. ومن ثم فقد أمضت مجموعة العمل أيضًا قدرًا كبيرًا من الوقت في مناقشة هذا الموضوع، بما في ذلك العديد من المشكلات النوعية التي تم تحديدها في أسئلة الميثاق المتعددة في هذه الفئة.

وكانت لمجموعة العمل القدرة على التوصل إلى اتفاق حول التعريفات التي تفسير بمزيد من الوضوح الشكليات المحتملين لعملية "الإفصاح"، أي الكشف إلى مقدم طلب فردي في مقابل النشر إلى العالم ككل. وقد راجعت عينات من الردود من العديد من موفري خدمة الخصوصية/البروكسي، والتي أكدت الافتقار إلى ممارسة قياسية فيما بين موفري الخدمات فيما يخص كيفية تعاملهم مع طلبات الإفصاح والنشر. وقد أظهرت العينات أيضًا أنه في البيئة الحالية، يقوم العديد من موفري الخدمات بتضمين أحكام في شروط الخدمة الخاصة بهم، أو تقوم بإخطار العملاء إما بالظروف التي سيقوم فيها موفر الخدمة بنشر أو الإفصاح عن هوياتهم و/أو معلومات الاتصال الخاصة بهم، أو التي تشير إلى حرية موفر الخدمة في القيام بذلك في مواقف مناسبة (على سبيل المثال ردًا على أمر محكمة). وكما هو الحال بالنسبة للترحيل، يتوافق ذلك مع المطلب الحالي في المواصفة المؤقتة للخصوصية/البروكسي في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، من حيث إن أمناء السجلات المعتمدين من ICANN والجهات الفرعية الخاصة بهم ممن يقدمون خدمات الخصوصية/البروكسي ملتزمون في الوقت الحالي بالكشف لعملائهم عن الظروف التي سوف يتم فيها الإفصاح عن هوية العميل أو بيانات الاتصال الخاصة به

أو نشرها. وعلى الرغم من ذلك، فقد أشارت عينات موفري خدمة الخصوصية/البروكسي إلى أن نشر تفاصيل العملاء في WHOIS كان أقرب ما يكون نتيجة لإنهاء موفر الخدمة⁴⁹ خدمته المقدمة إلى عميل نتيجة مخالفة ذلك العميل لشروط الخدمة.

كما أقرت مجموعة العمل أيضًا بأن هناك العديد من الأسس المختلفة التي قد يطلب بموجبها أطراف أخرى الإفصاح. وقد تشتمل هذه الأسس على البدء في إجراءات قضائية بموجب السياسة الموحدة لفض نزاعات أسماء النطاقات، أو ادعاءات حقوق التأليف والنشر أو العلامات التجارية أو غيرها من انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، والمشكلات في محتوى موقع (مواقع) الويب، بالإضافة إلى نشر البرامج الضارة. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا أنواع مختلفة من مقدمي الطلبات - على سبيل المثال، وكالات إنفاذ القانون أو مالكي حقوق الملكية الفكرية أو محاميه، ومجموعات مكافحة البريد غير المرغوب ومكافحة التصيد (على سبيل المثال لا الحصر). وقد أشارت مجموعة العمل إلى إمكانية الحاجة إلى وضع معايير وتوصيات مختلفة لكل نوع من الطلبات، أو كل نوع من مقدمي الطلبات، أو كليهما. وقد وضعت مجموعة العمل إطار عمل توضيحي للإفصاح بالنسبة للطلبات المقدمة من خلال مالكي العلامات التجارية أو حقوق التأليف والنشر أو ممثلين المفوضين (راجع الملحق "ب"). وعلى الرغم من ذلك، لم تقم بوضع إطار عمل مماثل لوكالات إنفاذ القانون والأنواع الأخرى من مقدمي الطلبات الخارجيين.

كما أقرت مجموعة العمل بأن أي طلب للإفصاح أو النشر يجب أن يكون مشروطًا دائمًا على وجود طلب ترحيل أولاً من مقدم الطلب الخاص بذلك. وناقشت مجموعة العمل أيضًا احتمالية أن تقوم الإجراءات الواضحة والمتسقة والمفهومة جيدًا للترحيل بالحد من الحاجة والاعتماد من جانب مقدمي الطلبات على الإفصاح والنشر من أجل حل المشكلات مع أي اسم نطاق.

ويمكن العثور على توصيات مجموعة العمل النهائية حول الفئة "و" في القسم 7.

5.8 إنهاء [والغاء اعتماد] خدمات الخصوصية/البروكسي

تم تجميع أسئلة الميثاق التالية في هذه الفئة "ز" بالإضافة إلى أسئلة فرعية إضافية وافقت عليها مجموعة العمل:

1. ما أنواع الخدمات التي يجب تغطيتها، وما هي أشكال عدم الالتزام التي يفترض أن تؤدي إلى إنهاء أو تعليق الخدمة؟
 - أ. كيف سيتم حل النزاعات الخاصة باعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي؟
 - ب. ما العملية المفترضة للشكاوى التي تفيد عدم تحقيق موفر خدمة خاص معتمد بعد الآن لمعايير الاعتماد؟
 - ج. هل ستكون هناك آلية طعن في حالة رفض موفر خدمة للاعتماد؟

وافقت مجموعة العمل مبكرًا على أن نطاق الميثاق الخاص بها قد اشتمل على مداوات لكل من الموقف الذي يقوم فيه موفر خدمة الخصوصية/البروكسي بإنهاء الخدمة إلى عميل، بالإضافة إلى الحالات التي يتم فيها إنهاء اعتماد موفر الخدمة نفسه من جانب ICANN، أي إلغاء الاعتماد.

⁴⁹ راجع أيضًا القسم 5.8 أدناه.

وقد التمسست مجموعة العمل وحصلت على تقارير موجزة من شعبة خدمات أمناء السجلات في ICANN، لكي تفهم أولاً عملية اعتماد وإلغاء اعتماد أمين السجل بموجب اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، وثانياً، هل من شأن عملية اعتماد أو إلغاء اعتماد أمين السجل أن تعمل كنموذج لاعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي وبرنامج إلغاء الاعتماد. وقد أقرت مجموعة العمل أن العديد من التفاصيل والإجراءات الفعلية فيما يخص تلك العملية سوف يكون بحاجة إلى تطوير كجزء من تنفيذ توصيات سياسة مجموعة العمل؛ وعلى الرغم من ذلك، رأت مجموعة العمل أيضاً أن فهم مختلف النماذج البديلة للاعتماد وإلغاء الاعتماد قد يساعد في إشعار وإفادة مداولاتها ووضع سياسة عملية قابلة للتنفيذ. وبعد مراجعتها للتعليقات العامة الواردة، سعت مجموعة العمل أيضاً للحصول على الإرشادات والتوجيه من فريق خدمات أمين السجل حول التشغيل والتأثيرات بالنسبة لخدمات الخصوصية/البروكسي للتغييرات المعلقة على سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات، وبشكل عام أكثر، حول الكيفية التي يمكن من خلال صياغة توصياتها النهائية من أجل ضمان بقاء حماية خصوصية عميل خدمة الخصوصية/البروكسي هدفاً أولياً.

ويمكن العثور على توصيات مجموعة العمل النهائية لهذه الفئة "ز" في القسم 7.

6. التعليقات والتعليقات العامة من المجتمع

6.1 طلب الحصول على تعقيبات وتعليقات المجتمع العامة

طبقاً لدليل PDP من GNSO⁵⁰، يجب على مجموعة عمل PDP أن تطلب رسمياً بيانات من كل مجموعة أصحاب مصلحة ودائرة في GNSO في مرحلة مبكرة من مداولاتها. وقد تم تشجيع مجموعة عمل PDP أيضاً على طلب الرأي من منظمات الدعم واللجان الاستشارية التابعة لـ ICANN التي قد تكون لديها خبرات أو تجارب عملية أو اهتمام بهذه المسألة. ونتيجة لذلك، تواصلت مجموعة العمل مع جميع منظمات الدعم واللجان الاستشارية التابعة لـ ICANN وكذلك مجموعات ودوائر أصحاب المصلحة في GNSO مع طلب للحصول على تعقيبات وإسهامات في بداية مداولاتها. رداً على ذلك، وردت بيانات من:

- دائرة GNSO للأعمال (BC)
- دائرة GNSO للملكية الفكرية (IPC)
- دائرة GNSO لموفري خدمات الإنترنت وموفري الاتصال (ISPCP)
- مجموعة GNSO لأصحاب المصالح غير التجارية (NCSG)
- لجنة At-Large الاستشارية (ALAC)

يمكن الاطلاع على البيانات الكاملة من هنا: <https://community.icann.org/x/SRzRAq>.

نشرت مجموعة العمل تقريرها الأولي - والذي يحتوي على عشرين توصية أولية بالإضافة إلى العديد من الأسئلة المفتوحة التي يفترض أن تتوصل إلى إجماع إلى الآن حولها - للتعليق العام في 5 مايو 2015. وعند اختتام فترة التعليق العام التي استمرت لمدة ثلاثة وستين (63) يوماً لتقريرها الأولي، تلقت مجموعة العمل ما يزيد عن 11,000 تعليق فردي (واستند العديد منها إلى نموذج بريد إلكتروني) على منتدى التعليقات العامة، بما في ذلك عريضة على الإنترنت وقع عليها ما يزيد عن 10,000 شخص، وألحق العديد منهم بيانات فردية إضافية. بالإضافة إلى ذلك، تم الحصول على أكثر من 150 رد على نموذج مجموعة العمل المتوفر على الإنترنت واحتوي على جميع التوصيات الأساسية بالإضافة إلى الأسئلة المفتوحة، والتي كانت مجموعة العمل قد نشرتها من أجل تسهيل تقديم تعقيبات إضافية. علماً بأن جميع منظمات الدعم/اللجان الاستشارية التابعة لـ ICANN بالإضافة إلى مجموعة أصحاب المصلحة في GNSO ودوائرها التي قدمت تعقيبات رداً على مطالبة مجموعة العمل المبكرة لتعقيبات قد قدمت أيضاً تعليقات عامة على التقرير الأولي لمجموعة العمل.

⁵⁰ راجع الملحق رقم 2 من إجراءات تشغيل: GNSO: <http://gns0.icann.org/council/annex-2-pdp-manual-13nov14-en.pdf>

6.2 مراجعة التعقيبات الواردة

ولتسهيل مراجعتها لكافة التعليقات العامة، فقد استخدمت مجموعة العمل أداة مراجعة موحدة للتعليقات العامة، والتي قامت بتجميع التعليقات ذات الصلة في قوائم تقابل التوصية الأولية المناسبة (وفقاً لما هو مرقم ومنشور في التقرير الأولي لمجموعة العمل). وحيث احتوى التقرير الأولي على عشرين (20) توصية أولية (البعض منها يضم أجزاء فرعية) والعديد من المشكلات المفتوحة، فقد تم تقسيم أداة مراجعة التعليقات العامة إلى أربعة أجزاء مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل أربعة فرق فرعية من أعضاء مجموعة العمل المتطوعين - ثلاثة منها للنظر في التعليقات العامة ذات الصلة بالمشكلات المفتوحة المشار إليها في التقرير الأولي، والرابع لمراجعة التعليقات العامة الباقية التي طرحت في الجزء 4 من أداة مراجعة التعليقات العامة. كما قامت مجموعة العمل أيضاً بتعديل وتمديد إطارها الزمني بموجب خطة العمل الخاصة بها بحيث تستوعب مراجعتها لجميع التعليقات الواردة.

ويمكن الاطلاع على الأجزاء الأربعة لأداة مراجعة التعليقات العامة لمجموعة العمل بالإضافة إلى أدوات المراجعة الأولية المختلفة التي وضعت لكل فريق فرعي استناداً إلى نموذج مجموعة العمل على <https://community.icann.org/x/KIFCAw>. وقد تم تسجيل جميع المسودات والاجتماع الخاصة بفرق العمل الفرعية الأربعة ويمكن الاطلاع على كل منها على صفحة ويكي الخاصة بالفريق الفرعي على <https://community.icann.org/x/BI-hAg>. كما يمكن الاطلاع على تقرير فرق العمل للتعليقات العامة الواردة على <https://www.icann.org/public-comments/ppsai-initial-2015-05-05-en#summary>.

كما أجرت مجموعة العمل بالإضافة إلى اجتماعاتها الأسبوعية ومناقشاتها على البريد الإلكتروني اجتماعاً ثانٍ مباشر وجهاً لوجه في دبلن في أكتوبر 2015 (قبل اجتماع ICANN العام مباشرة)، من أجل مواصلة مداولاتها استعداداً لهذا التقرير النهائي، وذلك استناداً إلى تحليلها للتعليقات العامة.

ونتيجة لمراجعة التعقيبات التي وردت إلى مجموعة العمل، فقد قامت بتعديل وتحديث بعض من توصياتها التي كانت في تقريرها الأولي. وفي المناقشات الإضافية التي تلت تحديث التعليقات العامة ذات الصلة، توصلت مجموعة العمل أيضاً إلى اتفاق على المشكلات العديدة المفتوحة التي لم يتم التوصل إلى إجماع بخصوصها في وقت نشر تقريرها الأولي. علماً بأن التعليقات العامة في هذا التقرير النهائي كانت نتيجة للمناقشات والتوحيد المعبر من مجموعة العمل -متى ما كان ذلك ذي صلة- لتعقيبات المجتمع المقدمة إليها.

7. توصيات مجموعة العمل النهائية

7.1 التوصيات

عُهد إلى مجموعة العمل مهمة تزويد مجلس GNSO "بتوصيات سياسات فيما يخص المشكلات التي تم تحديدها خلال مفاوضات اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، بما في ذلك التوصيات المقدمة من مجموعة عمل إنفاذ القانون وGNSO، والتي لم يتم تناولها خلال مفاوضات اتفاقية RAA لسنة 2013 والمهياة خلافاً لذلك من أجل عملية PDP، لاسيما، المشكلات ذات الصلة باعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي". وفيما يلي التوصيات النهائية المقدمة من مجموعة العمل، والمدرجة حسب ترتيب كل سؤال للميثاق، وفقاً للترتيب الوارد حسب الفئة (أ-ز). وبالنسبة لكل توصية، فإن مستوى الإجماع الذي تم الحصول عليه داخل مجموعة العمل تمت الإشارة إليه أيضاً. واستناداً إلى تحليل مجموعة العمل للتعليقات العامة ذات الصلة، في الحالة التي تم فيها تغيير توصية مجموعة العمل النهائية بشكل كبير عن توصيتها التمهيدية وفقاً لما هو موضح في التقرير الأولي، فقد تم التركيز على ذلك أيضاً في الأقسام التي تلت ذلك.

الفئة أ السؤال 2: هل يجب على ICANN التفريق بين خدمات الخصوصية والبروكسي لأغراض عملية الاعتماد؟

استنتاج مجموعة العمل: من المفترض معاملة خدمات الخصوصية والبروكسي بنفس الطريقة لغرض عملية الاعتماد.

كما وافقت مجموعة العمل على اعتماد التعليقات الخاصة بخدمات الخصوصية والبروكسي الواردة في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، على النحو التالي:

- "خدمة الخصوصية" عبارة عن خدمة يتم من خلال تسجيل أي اسم مسجل للمستخدم المستفيد بصفته حامل الاسم المسجل، ولكن يتم توفير معلومات اتصال بديلة ومعتمدة له من خلال موفر الخصوصية/البروكسي من أجل عرض معلومات اتصال حامل الاسم المسجل في خدمة بيانات التسجيل (WHOIS) أو خدمات مقابلة⁵¹.
- "خدمة البروكسي" عبارة عن خدمة من خلالها يقوم حامل الاسم المسجل بتريخيص استخدام اسم مسجل أو عميل الخصوصية/البروكسي من أجل توفير استخدام عملاء الخصوصية/البروكسي لاستخدام اسم النطاق، ومعلومات اتصال حامل الاسم المسجل يتم عرضه في خدمة بيانات التسجيل (WHOIS) وخدمات مقابلة غير معلومات اتصال العميل.
- "الجهة التابعة"، متى ما تم استخدامها في هذا التقرير النهائي في سياق العلاقة فيما بين موفر خدمة الخصوصية أو البروكسي وأمين سجل معتمد من ICANN، فهذا يعني موفر خدمة الخصوصية أو البروكسي المرتبط بأمين السجل ذلك، بنفس المعنى المستخدم به هذه الكلمة في [اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013](#). وتعرّف المادة 1.3 من اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 كلمة "الجهة التابعة" بأنها شخص أو كيان يتحكم أو يخضع للتحكم

⁵¹ وتتناول تعريفات خدمة الخصوصية والبروكسي ذلك في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013. وفي هذا السياق، تعرّف اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 أيضاً "الاسم المسجل" بأنه اسم نطاق داخل نطاق من المستوى الأعلى العام gTLD، والتي يقوم مشغل سجل gTLD (أو جهة تابعة أو مقاول من الباطن تابع لها مشارك في توفير خدمات السجل) بحفظ البيانات في قاعدة بيانات سجل، أو ترتيب عملية الحفظ تلك، أو الحصول على الدخل من ذلك الحفظ، ويعرّف "حامل الاسم المسجل" بأنه حامل أي اسم مسجل.

والإدارة أو واقع تحت إدارة ورقابة مشتركة مع الشخص أو الكيان المحدد، سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وسيط واحد أو أكثر- مشتركة مع، الشخص أو الكيان المحدد.

فيما يخص تعريفات خدمة الخصوصية والبروكسي، تقدم مجموعة العمل التوصيات الإضافية التالية:

- ولا يجوز لأمناء السجلات قبول⁵² التسجيلات عمداً من موفري خدمة الخصوصية أو البروكسي من غير المعتمدين عن طريق عملية تضعها ICANN. بالنسبة للكيانات غير المعتمدة التي تقوم بتسجيل أسماء بالنيابة عن أطراف أخرى، تشير مجموعة العمل إلى أن التزامات حاملي الأسماء المسجلة وفقاً لما هو موضح في القسم 3.7.7 من اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 تسري على ذلك⁵³.

الفئة ب السؤال 1 - هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بتمييز إدخالات WHOIS كم أجل توضيح وبيان الوقت الذي يتم فيه إجراء تسجيل من خلال خدمة الخصوصية/البروكسي؟

استنتاج مجموعة العمل: ويجب تسمية وتمييز تسجيلات أسماء النطاقات التي تشتمل على موفري خدمات الخصوصية/البروكسي بشكل واضح على هذا النحو في WHOIS، إلى حد إمكانية ذلك⁵⁴.

ملاحظات مجموعة العمل على ب-1:

قد تكون هناك طرق مختلفة لتنفيذ هذه التوصية من أجل تحقيق هذا الغرض؛ كما أن جدوى وفعالية هذه الخيارات يجب التحري عنه بشكل كبير كجزء من عملية التنفيذ. وكمثال على ذلك، تم اقتراح أن تتم مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي بتوفير بيانات التسجيل بتنسيق موحد/قياسي يجعل من الواضح بأن تسجيل اسم النطاق يشتمل على خدمة خصوصية/بروكسي - على سبيل المثال أن تقوم بإدخال "اسم الخدمة، بالنيابة عن العميل" في حقل معلومات المسجل (في حالة خدمة البروكسي يمكن أن تشتمل في ذلك الحين على رقم، مثل العميل رقم 512، في حين أنه في حالة خدمة الخصوصية يمكن أن تشتمل على الاسم الفعلي للعميل). وبعد تقديم هذه المعلومات إلى أمين السجل، يتم بعد ذلك عرض هذه المعلومات في WHOIS بما يجعله قابلاً للتحديد بوضوح كتسجيل لاسم نطاق يشتمل على خدمة خصوصية/بروكسي. أشارت مجموعة العمل إلى أن جدوى هذه التوصية قد تتأثر بحقيقة أنه قد لا يكون موفر خدمة الخصوصية/البروكسي المسئول عن قيد المعلومات ذات الصلة في نظام WHOIS.

⁵² وفي هذا السياق، تشير كلمة "عمداً" إلى المعرفة الفعلية في وقت تقديم التسجيل إلى أمين السجل. وكدليل وإرشادات لعملية التنفيذ، يتم الحصول على هذه المعرفة في المعتاد من خلال تقرير يقدم إلى أمين السجل من ICANN أو من جهة أخرى.

⁵³ المادة 3.7.7.3 من اتفاقية اعتماد أمين السجل لسنة 2013 نصها كالتالي: "أي حامل اسم مسجل ينوي ترخيص استخدام اسم نطاق إلى طرف ثالث سيكون رغم هذا حامل الاسم المسجل في السجل، وسيكون مسئولاً عن تزويد معلومات الاتصال الخاصة به وتزويد وتحديث المعلومات الدقيقة ومعلومات الاتصال الإدارية الكافية لتسهيل الحل في الوقت المناسب لأية مشكلة قد تنشأ فيما يتعلق بالاسم المسجل".

⁵⁴ وقد أقرت مجموعة العمل بأن تنفيذ هذه التوصية قد يتطلب تحليلاً للتأثيرات المحتملة لإضافة حقل آخر إلى WHOIS. ولمزيد من التوضيح، فإن الإشارات إلى "WHOIS" في هذا التقرير النهائي هي إشارات إلى خدمة دليل تسجيل gTLD الحالي القابل للوصول إليه دولياً بالإضافة إلى أي تابعين أو بدلاء له.

الفئة ب السؤال 2 - هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بإجراء عمليات فحص دورية للتأكد من دقة معلومات الاتصال الخاصة بالعميل، وإن كان الأمر كذلك، فكيف؟

استنتاج مجموعة العمل: توصي مجموعة العمل⁵⁵ بأن يتم توثيق بيانات عميل خدمة الخصوصية/البروكسي والتحقق منها بطريقة تتسق مع المتطلبات المنصوص عليها في مواصفة برنامج دقة WHOIS في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 (وفقاً لتحديث ذلك من حين إلى آخر). وعلاوة على ذلك، في الحالات التي يكون فيها موفر خدمة الخصوصية/البروكسي مرتبباً بأمين سجل وعندما يكون أمين السجل المرتبب قد قام بالمصادقة والتوثيق لبيانات عملاء خدمة الخصوصية/البروكسي، فلا يجب المطالبة بإعادة التحقق من جانب موفر خدمة الخصوصية/البروكسي من نفس المعلومات المتطابقة.

ملاحظات مجموعة العمل على ب-2:

وكما هو الحال بالنسبة لسياسة WHOIS للتذكير بالبيانات، يجب مطالبة موفري خدمات الخصوصية/البروكسي بإشعار عميل خدمات الخصوصية/البروكسي سنوياً بطلبه/طلبها توفير معلومات اتصال دقيقة وحديثة إلى موفر خدمة الخصوصية/البروكسي. وفي حالة حصول موفر خدمة الخصوصية/البروكسي على أية معلومات ترجح بأن معلومات عميل خدمات الخصوصية/البروكسي غير دقيقة (مثل حصول موفر الخدمة على إشعار بمنع البريد الإلكتروني أو رسالة إشعار بعدم التسليم فيما يتصل بالالتزام بإشعارات التذكير بالبيانات أو خلاف ذلك) لأي من عملاء خدمة الخصوصية/البروكسي، فيجب على موفر الخدمة توثيق أو إعادة توثيق عنوان (عناوين) البريد الإلكتروني، حسبما ينطبق. في حالة عدم تلقي موفر خدمة الخصوصية/البروكسي -في غضون خمسة عشر (15) يوماً تقويمياً اعتباراً من استلام أي من هذه المعلومات- لرد تأكيدي من عميل خدمة الخصوصية/البروكسي يقدم فيه التوثيق المطلوب، فيلتزم موفر خدمة الخصوصية/البروكسي بتوثيق معلومات الاتصال المطابقة يدوياً.

الفئة ب السؤال 3 - ما الحقوق والمسئوليات التي يجب أن تكون لمسجلي أسماء النطاقات الذي يستخدمون خدمات الخصوصية/البروكسي؟ ما الالتزامات التي يجب فرضها على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN في إدارة هذه الحقوق والمسئوليات؟ يجب توضيح الطريقة التي يجب من خلالها تطبيق عمليات نقل الملكية وعمليات التجديد وسياسات PEDNR.

استنتاج مجموعة العمل: جميع حقوق ومسئوليات والتزامات المسجلين وكذلك حقوق ومسئوليات والتزامات مقدمي خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين يجب التنويه إليها بوضوح في اتفاقية تسجيل الخصوصية/البروكسي، بما في ذلك التزامات مقدم الخدمة في إدارة هذه الحقوق والمسئوليات وأية متطلبات محددة تنطبق على نقل وتجديد أسماء النطاقات. وعلى وجه الخصوص، يجب على جميع موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين الكشف لعملائهم عن الظروف التي يجوز فيها إنهاء الخدمة في حال نقل اسم النطاق أو التنازل عنه، وكيفية التعامل مع طلبات تحويل ملكية أسماء النطاقات أو التنازل عنها. وقد يجب وضع المزيد من التفاصيل فيما يخص الحد الأدنى للمتطلبات بالنسبة للحقوق والمسئوليات والالتزامات.

⁵⁵ وقد عبر بعض أعضاء مجموعة العمل رغم ذلك عن وجهة نظر بأن الحد الأدنى من معايير التوثيق والاعتماد لخدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدة يجب أن تتجاوز بشكل نموذجي الخدمات المعمول بها على التسجيلات غير البروكسي.

كما توصي مجموعة العمل أيضًا بأن يكون لزامًا على جميع موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين أن يرسلوا إلى عملائهم أية إشعارات لازمة بموجب اتفاقية اعتماد أمين السجل أو أي سياسة إجماع لـ ICANN (راجع النص الرئيسي بموجب الفئة "هـ" في هذا القسم 7 للتعرف على التوصيات الإضافية فيما يخص الترحيل).

بالإضافة إلى ذلك، توصي مجموعة العمل بما يلي كأفضل الممارسات لمقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدين:

- يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي تسهيل وعدم عرقلة نقل، أو تجديد أو استعادة اسم النطاق من قبل عملائهم، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التجديد خلال فترة السماح بالاسترداد بموجب [سياسة استرداد التسجيل المنتهي](#) وعمليات نقل الملكية إلى أمين سجل آخر.
- يجب على مقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي بذل جهود معقولة من الناحية التجارية لتجنب الحاجة إلى الإفصاح عن بيانات العملاء الأساسية في عملية تجديد أو نقل ملكية أو استعادة أي اسم نطاق.
- ينبغي على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي تضمين رابط أو توجيه آخر في شروط خدمتهم إلى موقع ICANN على الويب (أو أي مكان عبر الإنترنت معتمد من ICANN مثل الموقع الخاص بموفر الخدمة على الويب) حيث يمكن لأي شخص البحث عن التعريفات المعتمدة ومعاني المصطلحات المحددة مثل الإفصاح أو النشر.

ملاحظات مجموعة العمل على ب-3:

وفيما يتعلق بعمليات نقل وتحويل الملكية وعمليات التجديد، فقد أشارت مجموعة العمل إلى ممارسة شائعة فيما بين موفري الخدمات لإنهاء حماية خدمات الخصوصية/البروكسي كجزء من عملية نقل الملكية بالإضافة إلى التغييرات المتعلقة على سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات فيما يخص نتائج تعطيل خدمة البروكسي بموجب سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات. ونتيجة لذلك، فقد قامت مجموعة العمل بوضع توصيات تؤكد على الحاجة للإفصاح عن هذه النتائج إلى العملاء (ملاحظة: تم أيضًا تشكيل مجموعة فرعية من أجل التعرف على الطرق العملية لتسهيل عمليات نقل الملكية دون الحاجة للإفصاح - راجع القسم 5.3 أعلاه).

لم تتحرى مجموعة العمل تفصيليًا عن توصية محتملة بأن موفري خدمة الخصوصية/البروكسي يبلغون بتحديثات على معلومات WHOIS في إطار زمني محدد (على سبيل المثال ما هو محدد النماذج في القسم 3.2.2 من اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013).

الفئة ج 56:

سؤال "العتبة": في الوقت الحالي، تتوفر خدمات البروكسي/الخصوصية للشركات والمنظمات غير التجارية وللأفراد. هل يجب أن يكون هناك أي تغيير على هذا الجانب من النظام الحالي في معايير الاعتماد الجديدة؟⁵⁷

56 وافقت مجموعة العمل على مناقشة مسألة عتبة في البداية (أي أساس) لهذه الفئة. وفي مسيرة المداولات بات من الواضح أن الردود المحتملة على الأسئلة ج-1 وج-2 كانت مرتبطة عن قرب بهذا السؤال الخاص بالعتبة.

57 بالموافقة على مناقشة سؤال العتبة في البداية للفئة ج، أشار أعضاء مجموعة العمل إلى أن بعض الإجابات على بعض الأسئلة في هذه الفئة شرطية إلى حد ما، من حيث أن إجابة بنعم/لا على أي منها قد يُظهر الحاجة إلى الإجابة على أسئلة أخرى. كما أشارت مجموعة العمل إلى الإشارات إلى "استخدام" نطاق لأغراض محددة قد يستدعي أيضًا أسئلة حول المحتوى.

وقد ناقشت مجموعة العمل الصعوبات العملية التي حدثت بسبب نقص الوضوح الكافي فيما يخص المقصود بكلمة "تجارية" وما المقصود بكلمة "غير تجاري". على سبيل المثال، يمكن إجراء تفريق على أساس حصول الشخص أو المؤسسة على شكل مؤسسي محدد، أو على أساس الأنشطة/المعاملات التي ينخرط فيها الفرد أو المؤسسة بصرف النظر على الشكل المؤسسي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم بعض الكيانات التجارية بتسجيل واستخدام أسماء نطاقات من أجل أغراض غير تجارية (على سبيل المثال خيرية أو تجريبية).

استنتاج مجموعة العمل: توافق مجموعة العمل على أن وضع وحالة المسجل كمؤسسة تجارية، أو مؤسسة غير تجارية أو فرد لا ينبغي أن تكون العامل الدافع في توافر خدمات الخصوصية/البروكسي للمسجل. في الأساس، ينبغي أن تظل خدمات الخصوصية/البروكسي متاحة للمسجلين بغض النظر عن وضعهم باعتبارهم منظمات تجارية أو غير تجارية أو كأفراد⁵⁸.

وعلى الرغم من ذلك، خلال المداولات التي أدت إلى التقرير الأولي، عبر بعض من أعضاء مجموعة العمل عن وجهة النظر القائلة بأن أسماء النطاقات التي تستخدم بنشاط من أجل المعاملات التجارية (على سبيل المثال، بيع أو تبادل السلع أو الخدمات) يجب ألا تكون لهم القدرة على استخدام أو مواصلة استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي. وطبقاً لذلك، عرض السؤال ج-1 للميثاق بعض الفرض التي أدت إلى انقسام داخل مجموعة العمل والتي انعكست في التقرير الأولي، والتي طلبت مجموعة العمل الحصول من أجلها على تعليقات عامة.

الفئة ج السؤال 1- هل يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين التفريق بين أسماء النطاقات المستخدمة لأغراض التجارية في مقابل الأغراض الشخصية؟ وبشكل محدد، هل استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي مناسب عندما يكون هناك اسم نطاق مسجل لأغراض تجارية؟

ووفقاً لما أوضحت أعلاه في ردها على مسألة العتبة لهذه الفئة ج، توافق مجموعة العمل على أن الحقيقة المجردة المتمثلة في أن أي نطاق يجري تسجيله من خلال كيان تجاري، أو من خلال أي شخص يمارس نشاطاً تجارياً في مجالات أخرى، يجب ألا تمنع استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية أعضاء مجموعة العمل لم تعتقد أن من الضروري أو العملي منع أسماء النطاقات التي يجري استخدام بنشاط لنشاط تجاري من استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي.

ووفقاً لما هو محددة في وجهتي النظر اللتان طرحنا لتعقيب المجتمع في التقرير الأولي، لم يوافق أعضاء مجموعة العمل الآخرون، مشيرين إلى أنه في "العالم غير المتصل بالإنترنت" تتم مطالبة الشركات بالتسجيل لدى الجهات المعنية بالإضافة إلى الإفصاح عن بيانات حول هوياتها ومواقعها. وقد عبر هؤلاء الأعضاء أيضاً عن وجهة النظر بأنه من الضروري والعملي أيضاً التمييز بين النطاقات المستخدمة لغرض تجاري (بصرف النظر عما إذا كان المسجل مسجلاً بالفعل ككيان تجاري في أي مكان) وتلك النطاقات (التي قد يتم تشغيلها من خلال كيان تجاري) والمستخدم لأغراض غير تجارية. وعلاوة على ذلك، فإن النطاقات التي تجري معاملات مالية يجب أن يكون لدينا معلومات متاحة بدون قيود حول تسجيل النطاق لأغراض الحماية الذاتية للعملاء ولأغراض إنفاذ القانون، على سبيل المثال. وطبقاً لذلك، فقد اقترح هؤلاء الأعضاء أن يتم استخدام النطاقات للمعاملات المالية المتوفرة على الإنترنت لأغراض تجارية يجب أن تكون غير مؤهلة لتسجيلات الخصوصية والبروكسي.

⁵⁸ تشير مجموعة العمل إلى أن فريق مراجعة WHOIS قد أقر على وجه التحديد أن خدمات الخصوصية/البروكسي يمكن استخدامها ويتم استخدامها بالفعل لمعالجة المصالح المشروعة، التجارية وغير التجارية.

ومن بين الحوارات ردًا على ذلك، أكد بعض أعضاء مجموعة العمل أنه في الاختصاصات القضائية التي يكون فيها متطلبات قانونية مشابهة (على سبيل المثال تسجيل الأعمال، والإفصاح عن المواقع) والموجود بالفعل "للعالم المتوفر على الإنترنت"، يتم القيام بمثل عمليات الإفصاح هذه من خلال رابط بارز على موقع الويب بدلاً من أن يكون في بيانات WHOIS. ويعود ذلك بشكل واضح إلى حقيقة أنه في المعاملات من "العالم غير المتصل بالإنترنت" إلى "العالم المتصل بالإنترنت"، غالبًا ما يركز المشرعون على المحتوى المتوفر بموجب اسم النطاق، وليس تسجيل اسم النطاق في حد ذاته. كما تؤكد وجهة النظر هذه أيضًا على إمكانية وجود أسباب صحيحة وراء احتياج مسجلي أسماء النطاقات الذين يستخدمون أسماء نطاقاتهم لأغراض تجارية بشكل مشروع لتوفر تلك الخدمات (على سبيل المثال، ممارسة الخطابة السياسية).

الأجزاء الفرعية من السؤال ج-1 رقم (أ) و(ب)، والتي أضافتها مجموعة العمل من أجل تركيز مناقشاتها في ذلك الوقت، واقتراح تعريف لفظ "تجاري" في سياق الأهداف المحددة، واستخدام "تداول" كمثال. وعلى الرغم من ذلك، فقد ركزت مناقشة مجموعة العمل على المصطلح الأوسع "تجاري" وما إذا كانت أنواع محددة من النشاط التجاري تعني أن نطاقًا غير مؤهل لتسجيل الخصوصية/البروكسي. ومن ثم فقد بدأت مجموعة العمل في استخدام الكلمة "تجاري" بمعنى أوسع بالإضافة إلى كلمة "المعاملات" للتعامل مع المشكلات التي تظهر بسبب الموقف الذي تتخذه المجموعة والذي دعم حظر النطاقات المستخدمة للمعاملات المالية المتاحة على الإنترنت مع عرض تجاري من استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعريفًا محتملاً لكلمة "معاملات" تم تطويره من خلال استخدام المداولات الأولية لمجموعة العمل، على النحو التالي: "[النطاقات] التي تستخدم في المعاملات المالية عبر الإنترنت لأغراض تجارية يجب أن تكون غير مؤهلة لتسجيلات الخصوصية والوكيل".

وبالتالي، طالبت مجموعة العمل في تقريرها الأولي بتعقيبات المجتمع فيما يخص السؤال القائل بما إذا كان "من [الواجب] منع مسجلي أسماء النطاقات المرتبطة بأنشطة تجارية والتي تستخدم في المعاملات المالية على الإنترنت من استخدام أو الاستمرار في استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي". كانت الردود على سؤالين إضافيين متوقعة على التأييد المقدم لرد إيجابي على السؤال الأول، أي وجهة نظر بأنه لا يجب السماح بعد الآن لهؤلاء المسجلين باستخدام خدمات الخصوصية/البروكسي. وكان هذين السؤالين على النحو التالي: "إذا كنت تتفق مع هذا الموقف، [الحظر]، فهل تعتقد أنه سيكون من المفيد اعتماد تعريف كلمة "التجاري" أو "المعاملات" لوصف تلك النطاقات التي يجب عدم السماح باستخدام تسجيل خدمات الخصوصية/البروكسي لها؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي التعريفات التي ينبغي أن تكون؟"

وقد قامت إحدى الفرق الفرعية⁵⁹ التابعة لمجموعة العمل بتحليل آلاف التعليقات الواردة التي ردت مباشرة على السؤال الأول المطروح، أو التي بدت للفرق الفرعية بأنها مرتبطة بشكل كبير بذلك السؤال (مثل التعليقات العديدة التي صادقت على البيانات التي تؤيد "استخدام خدمات الخصوصية للجميع، ولكافة الأغراض القانونية، بصرف النظر عما إذا كان موقع الويب "تجاريًا"). ومن الناحية العددية، ردت غالبية كاسحة من هذه التعليقات على السؤال المطروح بالسلب وأيدت عدم فرض قيود على استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي. وقد عارضت غالبية التعليقات بشدة أي تفريق بين الجانب التجاري وغير التجاري ورأت أن أي تغيير سوف ينظر إليه على أنه تعرية للخصوصية ونقص في الحماية للشركات القائمة في المنازل/الصغيرة وحظر حرية التعبير. كما رأي العديد منها أيضًا وجود قوانين

⁵⁹ ويمكن استعراض المداولات ومسودات المستندات والتقارير من هذا الفريق الفرعي على الرابط

<https://community.icann.org/x/0YZCAw>

التقرير النهائي حول قضايا اعتماد خدمات الخصوصية والوكالة

وأنظمة كافية سارية للتعامل مع الإفصاح عن الأسماء في حالة مطالبة المحاكم بذلك. وعلى الجانب الآخر، فإن هؤلاء المعلقين القلة المؤيدين لحظر استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي لأصحاب الأنشطة التجارية أو المالية استنادًا إلى هذا الرأي على حظر الجريمة والتحري عنها.

تم الحصول على قدر كبير من التعقيبات العامة التي عبرت عن مخاوف حول نقص التعريفات القوية والعملية للمصطلحات "نشاط تجاري، و"معاملات مالية على الإنترنت"، مع إشارة بعض المعلقين على أنه سوف يكون من الصعب جدًا تطوير تلك التعريفات. وقد أشار العديد من المعلقين الذين يمثلون مجموعات كبيرة من أصحاب المصلحة إلى أن الرد بنعم أو لا على السؤال الأول المطروح كان صعبًا حيث إن مجموعة العمل لم تقدم تعريفًا متفقًا عليه لهذه المصطلحات. ومن ثم، فقد توصلت مجموعة العمل إلى صعوبة افتراض أن العديد من المعلقين الذي ردوا (من حيث الأثر) بأن التسجيلات المستخدمة للمشاركة في "الأنشطة التجارية" أو في تنفيذ "المعاملات المالية على الإنترنت" يجب الاستمرار في السماح لها باستخدام خدمات الخصوصية/البروكسي قد أجابت بالضرورة على السؤال بنفس الطريقة فيما يخص جميع التعريفات التي يمكن تصورها في هذه المصطلحات.

ومن منظور حقيقة أن الموقف الحالي هو موقف لا ينطوي على وجود قيود على الاستخدامات التي قد تفرضها أسماء النطاقات المسجلة التي تستخدم هذه الخدمات، فإن مجموعة العمل لا تعتقد أن معايير الاعتماد بالنسبة لخدمات الخصوصية/البروكسي يجب أن تتطلب من موفري الخدمات التفريق بين المسجلين الراغبين في استخدام هذه الخدمات من أجل المشاركة في الأنشطة التجارية أو المعاملات المالية على الإنترنت والمسجلين غير الراغبين في ذلك. وتسعى هذه النتيجة إلى إظهار الغالبية الواضحة من الآراء التي تم التعبير عنها في التعليقات، ولكن تستند أيضًا إلى أسس عملية، وسوف يكون من الصعب بالتأكد (على أفضل الأحوال) تحقيق تعريف بالإجماع للمصطلحات الحيوية التي يجب تعريفها من أجل تضمين وتوحيد هذا المبدأ في معايير الاعتماد، كما أن مجموعة العمل لا تؤيد ترحيل اعتماد وتنفيذ نظام الاعتماد إلى أن يتم التوصل إلى هذا الإجماع.

وتشير مجموعة العمل إلى أن بعض موفري خدمات الخصوصية/البروكسي قد اعتمدوا في الوقت الحالي وينفذون قيودًا مشابهة على من قد يستخدم خدماتهم الخاصة. علمًا بأن استنتاج مجموعة العمل بأن مثل هذا الحظر لا يجب تضمينه في معايير الاعتماد في هذا الوقت لا يقصد منه عدم تشجيع موفري الخدمات المعتمدين من اعتماد وتنفيذ هذه السياسات إذا ما اختاروا ذلك (شريطة أن يتم تنفيذ المعايير الأخرى ذات الصلة، مثل نشر شروط الخدمة وأسس ومبررات إنهاء الخدمة).

وتشير مجموعة العمل إلى أنه بعض المسجلين على الأقل المشاركين في معاملات تجارية من خلال استخدام أسماء النطاقات المسجلة من خلال خدمات الخصوصية/البروكسي يقومون بذلك من أجل تنفيذ أنشطة غير قانونية أو غيرها من أنشطة إساءة الاستخدام الأمر الذي قد يعد أساسًا للإفصاح أو النشر بموجب جزء من هذه معايير الاعتماد هذه، أو بموجب شروط الخدمة التي يعتمدها وينشرها موفرو الخدمات المعتمدين. ولتجنب حدوث شك، فإن استنتاج مجموعة العمل بأن المسجلين المشاركين في أنشطة تجارية أو أنشطة معاملات لا يجب اعتبارها في حد ذاتهم غير مؤهلين لاستخدام خدمات الخصوصية/البروكسي لا يجب أن يكون له أي تأثير على أهلية (أو عدم أهلية) مسجل محدد من القيام بذلك على أسس أخرى.

وكان العديد من المعلقين معنيون جداً بالعواقب المحتملة غير المرغوبة التي يمكن أن تنشأ من استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي لأنواع محددة من المسجلين. كما كانت هناك موجة غير محددة من الدعم للمبدأ القائمة أن السياسة لا يجب أن تقيد بشكل مفرط استخدام أو خدمات الخصوصية/البروكسي على حساب الحقوق الأساسية.

وتلخص القائمة التالية ما تؤمن به مجموعة العمل، نتيجة لمراجعتها والتي تعد بعض المخاوف الحقيقية والمشروعة التي عبر عنها العديد من المعلقين:

- البحث عن المعلومات الخاصة ونشرها/خداع خدمات الطوارئ والمخاوف حيال السلامة البدنية (على سبيل المثال، التريص أو التحرش أو الحالات التي لا يكون فيها المسجل في موقع آمن أو ينطوي على تهديد)
- احتياجات تجهيل المصدر بالنسبة لبعض الأفراد والمؤسسات (على سبيل المثال من يخدمون المجتمعات المعرضة للخطر، والأقليات المستهدفة، ونشاط حقوق المرأة والحقوق السياسية والدينية)
- الافتقار إلى فصل وجود الأعمال على الإنترنت عن المعلومات الشخصية، في بعض الحالات لأسباب التكلفة وعلى وجه الخصوص لشركات الأعمال القائمة في المنازل أو الشركات الصغيرة (على سبيل المثال أصحاب المحال المتوفرة على الإنترنت، أو أصحاب الأعمال الحرة، أو أصحاب الأعمال الشخصية، أو الكتاب)
- المسجلين الذين يستخدمون أسماء مستعارة وأسماء كتاب لأغراض قانونية (على سبيل المثال، مقدمو العروض الترفيهية للبالغين، أو كتّاب أدب الإثارة)
- مخاوف حصد البيانات
- البريد غير المرغوب فيه، أو التديس أو السطو على الهوية (على سبيل المثال محاولات التصيد)
- الحاجة المشروعة الأخرى لخصوصية معلومات النطاقات، على سبيل المثال، إطلاق المنتجات الجديدة، أو منافسو الأعمال أو مواقع الويب لما قبل الإطلاق.

الفئة ج السؤال 2 - هل يجب قصر استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي فقط على المسجلين الذين يكونون أفراداً مخصصين يستخدمون اسم النطاقات من أجل أغراض غير تجارية؟

استنتاج مجموعة العمل: بالنظر إلى المناقشة السابقة، لا ترى مجموعة العمل أنه ينبغي أن تقتصر تسجيلات الخصوصية/البروكسي على الأفراد الذين يستخدمون نطاقاتهم لأغراض غير تجارية.

الفئة ج السؤال 3 - هل يجب أن يكون هناك فارق في حقول البيانات المقرر عرضها في حال كان اسم النطاق مسجلاً أو مستخدماً لغرض تجاري، أو من خلال كيان تجاري بدلاً من شخص طبيعي؟

استنتاج مجموعة العمل: يرى غالبية أعضاء مجموعة العمل أنه من غير المرغوب أو المجدي تحديد فارق في حقول البيانات المقرر عرضها.

الفئة د السؤال 1 - ما المعايير التي يجب اتخاذها من أجل ضمان القدرة على الاتصال والرد من جانب موفري الخدمات؟

استنتاج مجموعة العمل: يجب على ICANN نشر وتوفير قائمة متاحة للجمهور تضم جميع مقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدين، مع كافة معلومات الاتصال المناسبة. ويجب توجيه المشورة إلى أمناء السجلات بتوفير رابط على الويب بموفري خدمات الخصوصية/البروكسي التي تدار بمعرفتهم أو بمعرفة الجهات التابعة لهم كأحد بنود الممارسات الجيدة. ويجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي إعلان ارتباطهم أو تبعيةهم لأمين سجل (إن وجد) كشرط لبرنامج الاعتماد.

ملاحظات مجموعة العمل على د-1:

أشارت مجموعة العمل إلى أن استجابة موفر الخدمة جزء منفصل لكنه ضروري بالنسبة لبرنامج الاعتماد. في حين أنه غير مؤد إلى تسوية تامة لمسألة الاستجابة بالنسبة لجميع أنواع التقارير والطلبات التي قد يتلقاها موفر خدمة الخصوصية/البروكسي، فقد وضعت مجموعة العمل مجموعة من التوصيات فيما يخص ترحيل المراسلات الإلكترونية، بالإضافة إلى إطار عمل توضيحي يحكم استهلاك موفر الخدمة ومعالجته وردة على طلبات الإفصاح عن المعلومات من أصحاب حقوق الملكية الفكرية (راجع النص الأصلي في هذا القسم 7 من الفئة "هـ" والفئة "و" للتعرف على تفاصيل توصيات مجموعة العمل فيما يخص إجراءات الترحيل والإفصاح).

الفئة د السؤال 2: هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بالحفاظ على نقاط اتصال مخصصة من أجل الإبلاغ عن حالات إساءة الاستخدام؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يجب أن تكون الشروط متسقة مع المتطلبات المنطبقة على أمناء السجلات بموجب القسم 3.18 من اتفاقية اعتماد أمين السجل؟

استنتاج مجموعة العمل: يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي الحفاظ على نقطة اتصال لأغراض الإبلاغ عن إساءة الاستخدام. في هذا الصدد، وافقت مجموعة العمل على أن نقطة الاتصال "المعينة" بدلا من "المخصصة" سوف تكون كافية لأغراض الإبلاغ عن حالات الإساءة، مشيرة إلى أن الشغل الشاغل هو أن يكون نقطة اتصال واحدة يمكن لأطراف ثالثة الذهاب لها وتوقع الحصول على رد منها. ولمزيد من التوضيح، تشير مجموعة العمل إلى أنه طالما أن مطلب الحصول على نقطة اتصال واحدة يمكن تحقيقه من الناحية التشغيلية، فمن غير الملزم أن يحدد موفر الخدمة فردًا محددًا من أجل التعامل مع تلك التقارير. كما توصي مجموعة العمل بأن تكون نقطة الاتصال المعينة لموفر خدمة الخصوصية/البروكسي "قادرة ومرخص لها" فحص ومعالجة تقارير الإساءة وطلبات المعلومات الواردة.

ملاحظات مجموعة العمل على د-2:

تشير مجموعة العمل مع الموافقة على التوصيات التالية المقدمة من إدارة الالتزام في ICANN (تلك التعقيبات التي سعت إليها مجموعة العمل) فيما يخص الأعمال العملية للقسم 3.18 من اتفاقية اعتماد أمين السجل، وتوافق على أن هذه التوصيات قد تكون مفيدة في تطوير إرشادات وعمليات خلال مرحلة تنفيذ مقترحات مجموعة العمل لهذا السؤال الخاص بالميثاق: (أ) توفير إرشادات على مطلب الإبلاغ عن إساءة الاستخدام فيما يخص أنواع شكاوى إساءة الاستخدام المسموح بها وأنواع الإجراءات التي يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي اتخاذها حول هذه التقارير؛ بالإضافة إلى (ب) النظر في خيارات بديلة لإجراءات الإبلاغ عن إساءة الاستخدام بدلاً من نشر عنوان بريد إلكتروني على موقع ويب وفي نتائج WHOIS (للتعامل مع زيادة حكم البريد غير المرغوب فيه).

الفئة د السؤال 2 - هل يجب المطالبة بتفاصيل اتصال WHOIS الكاملة لموفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN؟

استنتاج مجموعة العمل: وافقت مجموعة العمل على أنه ينبغي توفير القدرة على الاتصال بموفري خدمة الخصوصية/البروكسي تماماً، وذلك من خلال نشر تفاصيل الاتصال على مواقعهم على الويب على غرار الطريقة المفصلة في المادة 2.3 من اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 مواصفة تسجيلات الخصوصية والبروكسي (حسبما يتم تحديثه من حين إلى آخر).

ملاحظات مجموعة العمل على د-3:

تشير مجموعة العمل إلى أن اعتماد وتنفيذ توصياتها رداً على أسئلة الميثاق الأخرى قد يكون لها تأثير على طريقة تنفيذ هذه التوصية (على سبيل المثال، توصية مجموعة العمل إلى ICANN بنشر قائمة يمكن للجمهور الوصول إليها تضم موفري الخدمات المعتمدين (راجع نتيجة مجموعة العمل للسؤال د-1)، ولكي يتم تمييز إدخالات WHOIS بوضوح إذا كانت مخصصة لموفر خدمة خصوصية/بروكسي (راجع نتيجة مجموعة العمل للسؤال ب-1)).

الفئة د السؤال 4 - ما هي أشكال السلوك الضار المزعومة، إن وجدت، والمقرر تغطيتها بمعرفة نقطة اتصال معلنة لدى موفر خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمد من ICANN؟

استنتاج مجموعة العمل: توصي مجموعة العمل بأن يتم تغطية المتطلبات ذات الصلة بأشكال السلوك الضار المزعومة المقرر تغطيتها بمعرفة نقطة الاتصال المخصصة والمنشورة لدى موفر خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمد من ICANN وأن تشمل على قائمة بأنماط السلوك الضار المقرر تغطيتها. ينبغي لهذه المتطلبات السماح بالمرونة الكافية لاستيعاب أنواع جديدة من السلوك الضار. المادة 3 من مواصفة التزامات المصلحة العامة (PIC)⁶⁰ في اتفاق تسجيل gTLD الجديدة أو الوقائية 2، الملحق 1 من بيان GAC⁶¹ في بكين يمكن أن يكون نقطة انطلاق لوضع مثل هذه القائمة.

توصي مجموعة العمل بأن يتم وضع مجموعة موحدة من المعايير الإلزامية بالحد الأدنى لأغراض تقديم تقارير إساءة الاستخدام وطلبات المعلومات. أما النماذج التي يمكن أن يطالب بها موفرو خدمة الخصوصية/البروكسي الفرديين لهذا الغرض فيجب أن تحتوي أيضاً على مساحة من أجل نص حر للنموذج⁶². يجب أن يكون لمقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي أيضاً القدرة على "تصنيف" التقارير الواردة، من أجل تسهيل الاستجابة.

⁶⁰ "يلتزم مشغل السجل بإدراج حكم في اتفاقية السجل-أمين السجل تشترط على أمناء السجلات إدراج أحكام اتفاقيات التسجيل الخاصة بهم تحظر على حاملي اسم المسجل من توزيع البرامج الضارة أو شبكات بوتنت التشغيلية الضارة أو رسائل التصيد أو القرصنة أو العلامات التجارية أو التعدي على حقوق المؤلف أو الممارسات الاحتياطية أو المضللة أو التزوير أو الانخراط في أنشطة خلاف ذلك تتعارض مع القوانين المعمول بها وتزويد (بما يتفق مع القوانين المعمول بها وأي إجراءات ذات صلة) عواقب لمثل هذه الأنشطة بما في ذلك تعليق اسم المجال".

⁶¹ "يلتزم مشغلو السجلات بضمان أن شروط الاستخدام الخاصة بالمسجلين تشتمل على محاذير ضد توزيع البرامج الضارة، أو تشغيل شبكات بوتنت، أو الاحتيال، أو القرصنة، أو انتهاك العلامات التجارية أو حقوق النشر والتوزيع، أو الأنشطة التديسية أو التزييف أو خلاف ذلك مما يشتمل على أنشطة تخالف القانون المعمول به".

⁶² ناقشت مجموعة العمل لكنها لم تنتهي من عناصر الحد الأدنى التي يجب تضمينها في مثل هذا النموذج.

الفئة هـ السؤال 1 و2 - ما هو الحد الأدنى لعمليات الترحيل القياسية والأساسية، إن وجدت، الذي يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN استخدامه؟ هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN أن يرسلوا إلى العميل كافة ادعاءات الأنشطة غير القانونية التي يتلقونها فيما يخص أسماء نطاقات محددة للعميل؟

استنتاجات مجموعة العمل: قامت مجموعة العمل بتقسيم مناقشاتها حول الفئة "هـ" إلى موضوعين إضافيين، وفقاً لما هو موضح بالتفصيل أدناه. والمجموعة الأولى من التوصيات تخص التزامات موفر الخدمة من حيث توجيه وإرسال المراسلات الإلكترونية الأولية. أما المجموعة الثانية من التوصيات فتخص التزامات موفر الخدمة فيما يخص تصعيد طلبات الترحيل بمعرفة الطالب للمراسلات الأولية.

1. فيما يخص المراسلات الإلكترونية⁶³:

- (1) يجب ترحيل كافة الاتصالات المطلوبة بموجب اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA وسياسات الإجماع الخاصة بـ ICANN.
- (2) أما بالنسبة لجميع الاتصالات الإلكترونية الأخرى، فيجوز لمقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدين اختيار أحد الخيارات التالية:

- الخيار رقم 1: ترحيل كافة الطلبات الإلكترونية الواردة (بما في ذلك الطلبات الواردة عبر البريد الإلكتروني ونماذج الويب)، ولكن يجوز لموفر الخدمة تنفيذ ضمانات معقولة من الناحية التجارية (بما في ذلك CAPTCHA) لتصفية الرسائل غير المرغوب فيها وغيرها من أشكال الاتصالات المسيئة
- الخيار رقم 2: ترحيل كافة الطلبات الإلكترونية (بما في ذلك الطلبات الواردة عن طريق البريد الإلكتروني ونماذج الويب) من وكالات إنفاذ القانون وجهات أخرى والتي تحتوي على ادعاءات إساءة استخدام اسم النطاق (أي نشاط غير قانوني).
- (3) في جميع الحالات، يجب على مقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدين نشر والحفاظ على آلية (مثل نقطة اتصال بريد معينة) ليتسنى لمقدمي الطلبات الاتصال بها من أجل متابعة أو تصعيد طلباتهم الأصلية.

كما توصي مجموعة العمل بأن يتم التحري عن استخدام النماذج القياسية وغيرها من الآليات التي يمكن أن تسهل من التحديد الفوري والدقيق لطلبات الترحيل خلال عملية التنفيذ (على سبيل المثال القوائم المنسدلة في نماذج موفر الخدمة المستندة إلى الويب أو الحقول التي تتطلب ملء وتعينة تفاصيل اتصال مقدم الطلب، والتي تحدد نوع الطلب أو المعلومات الأساسية الأخرى).

2. وفيما يتعلق بمزيد من إجراءات مزود الخدمة عندما يكون هناك فشل قائم في تسليم الاتصالات الإلكترونية

- تحال جميع الطلبات الإلكترونية المقدمة من جهات أخرى تزعم التعرض لإساءات من قبل مقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي فوراً إلى العميل. وسوف يتم إخطار الطالب على وجه السرعة بالفشل المستمر في التسليم⁶⁴ والذي أصبح مقدم خدمة الخصوصية/البروكسي على علم به.

⁶³ توافق مجموعة العمل أن رسائل البريد الإلكتروني ونماذج الويب والمؤتمرات الهاتفية المؤتمتة تعتبر "مراسلات الكترونية" في حين لا تعتبر الفاكسات التي يديرها الإنسان والمؤتمرات الهاتفية غير المؤتمتة كذلك. توصي مجموعة العمل أن يكون تنفيذ مفهوم "الاتصالات الإلكترونية" مرناً بما فيه الكفاية لاستيعاب التطورات التكنولوجية في المستقبل.

⁶⁴ تشير مجموعة العمل إلى أن الفشل في "تسليم" أية مراسلات لا يتساوى مع فشل العميل في "الرد" على أي طلب أو إشعار أو نوع آخر من المراسلات.

- وترى مجموعة العمل أن "فشل التسليم المستمر" من شأنه أن يحدث عندما يتخلى نظام اتصالات إلكترونية أو يتوقف عن محاولة تقديم الاتصالات الإلكترونية للعميل بعد عدد معين من محاولات التسليم المتكررة أو المكررة في غضون فترة معقولة من الزمن. تؤكد مجموعة العمل على أن فشل التسليم المستمر هذا، في حد ذاته، ليس كافياً ليؤدي إلى مزيد من التزام أو عمل المزود أو إجراؤه بموجب الفئـة "هـ" ما لم يصبح المزود أيضاً على بينة من فشل التسليم المستمر.
- وكجزء من عملية التصعيد، وعند استيفاء الشروط المذكورة أعلاه المتعلقة باستمرار فشل تسليم المراسلات الإلكترونية، ينبغي على مزود الخدمة بناءً على طلب توجيه أو ترحيل نموذج إشعار آخر لعميله. وينبغي أن يكون لموفر الخدمة حرية تحديد أنسب الوسائل لتوجيه مثل هذا الطلب. ويكون لموفر الخدمة الحق في فرض قيود معقولة على عدد تلك الطلبات المقدمة من جانب نفس الطالب لنفس اسم النطاق.
- عندما يصبح مقدم الخدمات على علم بفشل التسليم المستمر للعميل كما هو موضح في هذه الوثيقة، التي من شأنها أن تؤدي إلى التزام موفر الخدمة لإجراء تحقق / إعادة تحقق (حسب مقتضى الحال) من عنوان (عناوين) البريد الإلكتروني الخاص بالعميل، وفقاً لتوصية مجموعة العمل هذه في الفئـة ب، السؤال 2.
- ولن تمنع هذه التوصيات موفر خدمة الخصوصية/البروكسي من اتخاذ أي إجراءات إضافية في حال فشل التسليم المستمر للاتصالات الإلكترونية للعميل، وفقاً لشروط الخدمة المنشورة.

الفئة و:

1. ما هو الحد الأدنى لعمليات الإفصاح القياسية والأساسية، إن وجدت، الذي يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN استخدامه؟
2. هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بالكشف عن هويات العملاء لأغراض محددة تتمثل في ضمان التسليم في الوقت المناسب لخطابات الكف والامتناع؟
3. ما هي أشكال التصرفات الضارة المزعومة، إن وجدت، وما هو المعيار الثبوتي الذي يكفي للبدء في عملية كشف وإفصاح؟
4. ما الضمانات التي يجب تفعيلها لضمان توافر الحماية المناسبة للخصوصية وحرية التعبير؟
5. ما هي الظروف، إن وجدت، التي تجيز لوكالات إنفاذ القانون الاطلاع على بيانات المسجل؟
6. ما هي العمليات الواضحة والعميل والنافذة والمعيارية التي يجب اعتمادها من جانب خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدة من ICANN من أجل تنظيم هذا الوصول (في حالة إجازة هذا الوصول)؟
7. ما هي الانتهاكات الخاصة المزعومة لشروط خدمة موفر الخدمة، إن وجدت، التي ستكون كافية للبدء في نشر معلومات الاتصال الخاصة بالمسجل/المالك؟
8. ما هي الضمانات أو التعويضات التي يجب إتاحتها في حال تبين أن النشر لم تتم إجازته؟
9. ما هي الالتزامات التعاقدية، إن وجدت، التي إذا لم تتحقق تكون مبرراً للوصول إلى العملاء من خلال موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN؟

فيما يلي توصيات مجموعة العمل النهائية حول الفئة "و" من أسئلة الميثاق. كان القصد من طبيعة المداولات أن مجموعة العمل ترى أنه سيكون من المفيد أكثر طرح توصياتها في شكل مختلف بدلاً من إجابات تزامنية على كل سؤال يخص الميثاق.

1. التعريفات الموصى بها

تشير مراجعة مجموعة العمل لعينة من سياسات موفر خدمة الخصوصية/البروكسي بالإضافة إلى أعمال ICANN المسبقة حول هذه المسألة إلى أنه لا يوجد في الوقت الحالي تعريف واحد متنسق ومقبول بشكل عام أو مفهوم بشكل جيد لكلمة "الإفصاح" بنفس طريقة استخدام مجتمع ICANN لها. قامت مجموعة العمل بتطوير التعريفات التالية من أجل تغطية الجانبين في ما يفهم بشكل مشترك من لفظ "الإفصاح"، وتوصي بأن تعتمد ICANN هذه التعريفات في برنامج اعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي الخاص بها، وبشكل عام أكثر في كافة العقود ذات الصلة والسياسة المرتبطة بذلك:

- "النشر" يعني كشف تفاصيل هوية/ اتصال الشخص (أي المرخص له أو المستفيد صاحب اسم النطاق المسجل) في نظام WHOIS.
- "الإفصاح" يعني كشف تفاصيل هوية/ اتصال الشخص (أي المرخص له أو المستفيد صاحب اسم النطاق المسجل) إلى طرف ثالث بدون النشر في نظام WHOIS.
- يستخدم المصطلح "شخص" في هذه التعريفات ويفهم ضمه لأشخاص طبيعيين واعتباريين، وكذلك المنظمات والكيانات.
- "الطالب"، عندما تستخدم في سياق الترحيل، أو الإفصاح أو النشر، بما في ذلك في إطار عمل الإفصاح التوضيحي المشار إليه في الملحق "ب"، فتعني أي فرد أو منظمة أو كيان (أو ممثلهم المفوضين) الذي يطلب من موفر خدمة الخصوصية أو البروكسي إما ترحيل أو نشر أو الإفصاح عن هوية أو تفاصيل الاتصال الخاصة بالعميل، حسب مقتضيات الحالة.

كما توافق مجموعة العمل على أنه قد تكون هناك حاجة في بعض الحالات للتفريق بين طلب مقدم من هيئات إنفاذ القانون ("وكالات إنفاذ القانون") والطلب المقدم من أطراف خارجية أخرى مثل حاملي حقوق الملكية الفكرية أو المنظمات الخاصة العاملة في مجال مكافحة إساءة الاستخدام. تشير مجموعة العمل إلى أن تعريفاً لوكالات إنفاذ القانون تظهر في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 (راجع <https://www.icann.org/resources/pages/approved-with-specs-2013-09-17-en>) وتوصي باعتماد تعريف مشابه في برنامج اعتماد ICANN وفي العقود والسياسات ذات الصلة:

"سلطة إنفاذ القانون" تعني الجهات المعنية بإنفاذ القانون وحماية المستهلك والجهات المماثلة شبه الحكومية أو غيرها ممن يتم تعيينهم من حين لآخر بمعرفة الحكومة الوطنية أو الإقليمية للولاية القضائية التي تم فيها إنشاء موفر خدمة الخصوصية أو البروكسي أو له فيها مقر مادي. ويستند هذا التعريف إلى المادة 3.18.2 من اتفاقية اعتماد أمين السجل لسنة 2013، وينص هذا الحكم على التزام أمين السجل بالحفاظ على نقطة اتصال بجهات إنفاذ القانون ومراجعة التقارير الواردة منها⁶⁵؛ وعلى هذا النحو، تشير مجموعة العمل إلى أن توصيتها من أجل تعريف "هيئة إنفاذ القانون" في سياق اعتماد خدمة الخصوصية والبروكسي يجب أيضاً تحديثها إلى حد إمكانية تعديل وتغيير التعريف المقابل في اتفاقية اعتماد أمين السجل ومتى ما تم ذلك.

⁶⁵ راجع <https://www.icann.org/resources/pages/approved-with-specs-2013-09-17-en>.

2. التوصيات العامة حول النشر والإفصاح

قامت مجموعة العمل بمراجعة ممارسات النشر والإفصاح للعديد من موفري خدمة الخصوصية/البروكسي، والبعض منهم ممثلون في مجموعة العمل. وقد أبلغ العديد من موفري الخدمات عن استخدام نظام يدوي بدلاً من نظام أوتوماتيكي في التعامل مع طلبات الإفصاح، بمعنى أن هناك موظف يقوم بشكل أولي بمراجعة الطلب قبل أن يتم اتخاذ قرار حول الامتثال أم لا. وبالنسبة لموفر واحد على أقل تقدير، فإن السياسات والممارسات الخاصة به كان الهدف منها تشجيع مقدم الطلب والعميل على التعامل مباشرة مع بعضهما البعض قدر المستطاع.

اتفقت مجموعة العمل على عدم وجوب قراءة أي من توصياتها بقصد إجراء تغيير (أو تفويض إجراء تغيير على) الممارسة السائدة بين مقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي لمراجعة الطلبات يدوياً أو لتسهيل الحل المباشر لأية مشكلة فيما بين مقدم الطلب وأي عميل. ويلاحظ أيضاً أن الكشف عن بعض تفاصيل الاتصال للعميل على الأقل قد تكون في بعض الحالات مطلوبة لتسهيل مثل هذا القرار مباشرة.

توافق مجموعة العمل على إمكانية وجود اختلافات كبيرة فيما بين عواقب نشر تفاصيل العملاء في نظام WHOIS العام مقارنة بالإفصاح عن نفس التفاصيل من مقدم طلبات فردي وخارجي. وعلى وجه الخصوص، توافق مجموعة العمل على إمكانية وجود حاجة للضمانات من أجل التأكد من حماية العملاء فيما يخص النشر بدلاً مما يخص عملية الإفصاح. ومن ثم توصي مجموعة العمل بأنه يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي الإشارة بشكل واضح في شروط الخدمة الخاصة بهم عن وقت إشارتهم إلى طلبات النشر (وعواقبها)، وعند تقديم طلبات الإفصاح (ونتائجها). وقد أوصت مجموعة العمل كذلك أن يضمن موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين صراحة نصاً في شروط خدمتهم يشرح معنى وعواقب النشر.

وتشير مجموعة العمل إلى أن العديد من موفري الخدمات يضمنون في الوقت الحالي في شروط الخدمة الخاصة بهم أو أحكام السياسات الأخرى المنشورة التي قد يفصح موفر الخدمة بموجبها أو ينشر تفاصيل العميل، أو يقوم بتعليق أو إنهاء الخدمة إلى عميل. وتشمل الظروف المحتملة التي يلزم فيها من خلال عملية قانون مثل أوامر المحاكم، أو أوامر الاستدعاء، أو التفويض، من خلال سياسة إجماع ICANN أو متطلبات السجل. قد تظهر ظروف أيضاً في مسار حل دعاوى الجهات الأخرى التي تشتمل على اسم النطاق أو استخداماته، بما في ذلك متى ما كان ضرورياً حماية الممتلكات أو الحقوق، أو حماية الجمهور أو أي شخص، أو منع أو وقف الأنشطة التي قد تكون غير قانونية أو غير أخلاقية. وبدون إجازة تضمين هذه الشروط الخاصة في أحكام خدمة لأحد موفري الخدمات المعتمدين، فإن مجموعة العمل رغم ذلك توصي بأن يجب على موفري الخدمات الإشارة بشكل واضح في شروط الخدمة الخاصة بهم إلى الأسس الخاصة التي قد يتم بناءً عليها الإفصاح عن تفاصيل العميل أو نشرها أو تعليق أو إنهاء الخدمة⁶⁶. وعند إصدار هذه التوصية، أشارت مجموعة العمل إلى التغييرات المقرر إجراؤها على سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات IRTP في 2016،

⁶⁶ وتتشرط مواصفة الخصوصية/البروكسي الحالي في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013 بأن يقوم موفرو خدمات الخصوصية/البروكسي المرتبطين أو غير المرتبطين بأمناء سجلات بنشر شروط الخدمة الخاصة بهم سواء على مواقعهم على الويب أو على مواقع موفري الخدمة التابعين لهم، بما في ذلك الظروف الذي قد يتم بموجبها إنهاء الخدمة أو وقت كشف هوية وتفاصيل العميل أو الإفصاح عنها: راجع القسم 2.4 من المواصفة: <https://www.icann.org/resources/pages/approved-with-specs-2013-09-17-en#privacy-proxy>.

حيث يتم بعد إجراء تغيير للمسجل مطالبة أمين السجل بفرض حظر للنقل فيما بين أمناء السجلات مدته 60 يومًا. كما توصي مجموعة العمل بأنه ينبغي على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي تضمين رابط أو توجيه آخر في شروط خدمتهم إلى موقع ICANN على الويب (أو أي مكان عبر الإنترنت معتمد من ICANN مثل الموقع الخاص بموفر الخدمة على الويب) حيث يمكن لأي شخص البحث عن التعريفات المعتمدة ومعاني المصطلحات المحددة مثل الإفصاح أو النشر.

كما توصي مجموعة العمل أيضًا بأنه في تقرير ما إذا كان من المفترض على موفري الخدمات الامتثال أو عدم الامتثال لطلب إفصاح أو نشر، لا يفوض موفرو الخدمات وجوب قيام مقدم الطلب في البداية بتقديم طلب ترحيل.

3. توصيات مجموعة العمل الخاصة بطلبات وكالات إنفاذ القانون

على الرغم من قيام مجموعة العمل بوضع إطار عمل توضيحي للإفصاح لاستيعاب ومعالجة والرد على طلبات الإفصاح المقدمة من مالك حقوق التأليف والنشر أو مالك العلامة التجارية (راجع الملحق ب)، فإنه لم يتم بنفس الشيء لمقدمي الطلبات من وكالات إنفاذ القانون، أو الطلبات المقدمة من أنواع أخرى من الجهات الخارجية. وكان السبب في ذلك في جزء منه متمثلًا فيما تراه مجموعة العمل أن يكون اختلافات هامة مع الكيفية التي عالج بها مقدمو الطلبات بعض المشكلات مثل تلك المشكلات المرتبطة بالاعتماد والحفاظ على السرية، وما تراه مجموعة العمل بأنه نقص نسبي في الخبرات حول المسألة داخل مجموعة العمل بالنظر إلى وجود القليل من المشاركين من مجموعة العمل ولهم خلفية بوكالات إنفاذ القانون. وفي حالة وضع إطار عمل للإفصاح في نهاية المطاف من أجل طلبات وكالات إنفاذ القانون، توصي مجموعة العمل بأن يحتوي إطار العمل صراحة على متطلبات يكون من بينها على أقل تقدير: (أ) موافقة مقدم الطلب على الالتزام بكافة القوانين المعمول بها بخصوص حماية البيانات واستخدام أية معلومات تم الإفصاح عنها له وحده لغرض تحديد ما إذا كانت إجراءات إضافية حول المسألة مطلوبة أم لا، أو في إجراءات قضائية فيما يخص المسألة التي تم تقديم الطلب بخصوصها؛ و(ب) إعفاء الإفصاح في الحالات التي يقدم فيها العميل أو يتوصل فيها موفر خدمة الخصوصية/البروكسي معلومات أو حقائق و/أو ظروف توضح بأن الإفصاح سوف يعرض سلامة العميل للخطر.

4. توصيات مجموعة العمل الخاصة بالطلبات المقدمة من جانب أصحاب حقوق الملكية الفكرية

توصي مجموعة العمل باعتماد إطار عمل إفصاح توضيحي من شأنه أن ينطبق على طلبات الإفصاح المبذولة لمقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي من قبل أصحاب الملكية الفكرية (أي العلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر). ويتضمن إطار العمل الموصى به متطلبات تتعلق بطبيعة ونوع المعلومات التي يتم توفيرها من قبل الطالب، وأسباب غير شاملة لرفض هذا الطلب، وتسوية المنازعات. برجاء الرجوع إلى الملحق "ب" للتعرف على النص الكامل لإطار عمل الإفصاح بالكامل.

كما توصي مجموعة العمل بأن يتم إجراء مراجعة لإطار العمل التوضيحي هذا الخاص بالإفصاح في الملحق "ب" في وقت مناسب بعد البدء في البرنامج وبصفة دورية بعد ذلك، من أجل الوقوف على مدى استيفاء التوصيات المنفذة لأهداف السياسة التي وضعت من أجلها. وقد تستند تلك المراجعة إلى القائمة غير الشاملة للمبادئ الإرشادية التي وضعتها مجموعة عمل بيانات ومقاييس وضع السياسات (DMPM) التابعة لـ GNSO، وفقًا لما اعتمده مجلس GNSO ومجلس إدارة ICANN. ووفقًا لما أوضحتها مجموعة

عمل DMPM، فإن المقاييس ذات الصلة قد تحتوي على موارد للصناعة، بالإضافة إلى تعقيبات من المجتمع عن طريق التعليقات العامة أو استطلاعات الرأي أو الدراسات. وفيما يخص استطلاعات الرأي (سواء كان ذلك لموفري الخدمات أو العملاء أو مقدمي الطلبات)، يجب تجهيل مصدر البيانات وتجميعها.

5. توصيات مجموعة العمل حول إشعار العملاء وتوافر الخيارات البديلة

يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين نشر شروط الخدمة الخاصة بهم، بما في ذلك الأسعار (على سبيل المثال على مواقعهم على الويب). بالإضافة إلى ذلك، توصي مجموعة العمل بأنه يتوجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين الإشارة بشكل واضح، في شروط الخدمة الخاصة بهم وعلى مواقعهم على الويب، ما إذا كان العميل: (1) سوف يتم إخطاره عندما يتلقى موفر الخدمة طلب نشر أو إفصاح من طرف ثالث؛ و(2) قد يختار إلغاء تسجيل النطاق الخاص به قبل النشر والإفصاح أو عوضًا عن الإفصاح. وعلى الرغم من ذلك، فإن موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين الذين يقدمون هذا الخيار يجب عليهم رغم ذلك حظر الإلغاء بشكل صريح لأسماء النطاقات التي تخضع للإجراءات الموحدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات.

6. توصيات مجموعة العمل حول إشعار مقدم الطلبات

توصي مجموعة العمل بأنه يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي الإشارة بشكل واضح على مواقعهم على الويب وفي كافة المواد الخاصة بالنشر أو الإفصاح، عن أن مقدم الطلب سوف يتم إشعاره في الوقت المناسب بقرار موفر الخدمة: (1) إخطار العميل بالطلب، و (2) ما إذا كان مزود الخدمة يوافق على أو لا يوافق على الالتزام بطلب الإفصاح أو النشر. وينبغي الإشارة إلى هذا بوضوح أيضًا في جميع المواد المتعلقة بالإفصاح والنشر.

7. توصيات مجموعة العمل حول تصنيف طلبات الجهات الأخرى واستخدام نماذج الطلبات القياسية

توضح مراجعة مجموعة العمل لسياسات موفر خدمة الخصوصية/البروكسي أن موفرًا واحدًا على الأقل لديه سياسات واضحة ومعمول بها في التعامل على وجه الخصوص مع الأنواع المختلفة من الدعاوى المقدم لها طلب الإفصاح، على سبيل المثال قضايا UDRP المرفوعة، وشكاوى انتهاك العلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر، ومذكرات الاستدعاء (المدينة والجناحية). تؤمن مجموعة العمل بأن هذا التصنيف يمكن أن يكون من أفضل الممارسات التطوعية التي يمكن توصية موفري الخدمات بها، لكنها لا توصي بتفويض ذلك باعتباره مطلبًا لبرنامج الاعتماد.

وعلى الرغم من ذلك، توصي مجموعة العمل بأن يشتمل برنامج اعتماد ICANN على مطلب يقضي بقيام جميع موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين بتضمين رابط على مواقعهم على شبكة الإنترنت وفي جميع السياسات والوثائق المتعلقة بالإفصاح، لنموذج طلب تحتوي على مجموعة من المعايير النوعية الإلزامية بالحد الأدنى، أو قائمة مقابلة تضم تلك المعايير، والتي يطالب بها موفر الخدمة من أجل الامتثال لتلك الطلبات (بما في ذلك مع الإشارة إلى إطار عمل الإفصاح المقترح للطلبات ذات الصلة بالملكية الفكرية). كما توصي مجموعة العمل بمطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي تحديد الاختصاص القضائي المعمول بها والذي يجب أن يتم فيه فض المنازعات (بما في ذلك أية منازعات تنشأ بموجب إطار عمل الإفصاح التوضيحي في الملحق "ب") حول أي من النماذج المستخدمة لأغراض الإبلاغ وتقديم الطلبات.

الفئة "ز" - ما أنواع الخدمات التي يجب تغطيتها، وما هي أشكال عدم الالتزام التي يفترض أن تؤدي إلى إنهاء أو تعليق الخدمة؟

ناقشت مجموعة العمل الفروق بين إنهاء اعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي، وإنهاء موفر خدمة الخصوصية/البروكسي لخدمته إلى العملاء (على سبيل المثال بسبب مخالفة العميل لشروط الخدمة الخاصة بموفر الخدمة). كما وضعت مجموعة العمل المبادئ العامة التالية لكي تحكم وضع وتطوير عملية إلغاء الاعتماد التي من شأنها أن تضع في الاعتبار عواقب إلغاء اعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي لعميل، مع إشارة خاصة إلى الحاجة القصوى لضمان وجود الضمانات المعقولة من أجل حماية خصوصية العملاء.

استنتاجات مجموعة العمل:

المبدأ 1: يجب إخطار عملاء خدمات الخصوصية/البروكسي قبل إلغاء اعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي. وتشير مجموعة العمل إلى أن الممارسة الحالية لإلغاء اعتماد أمين السجل تشتمل على إرسال العديد من إشعارات المخالفة بمعرفة شعبة التزام ICANN قبل الخطوة الأخيرة لإنهاء اعتماد أمين السجل. وفي حين أن عملية إلغاء اعتماد موفر خدمة الخصوصية/البروكسي لا تسير بشكل مطابق لعملية إلغاء اعتماد أمناء السجلات، إلا أن مجموعة العمل توصي بأن تقوم ICANN باستقصاء الطرق العملية التي قد يتم فيها إشعار العملاء خلال عملية إشعار المخالفة (أو ما يقابلها) بمجرد إصدار ICANN إشعار إنهاء الاعتماد ولكن قبل أن تصبح عملية إلغاء الاعتماد سارية. وتوصي مجموعة العمل بأن تصبح عملية إلغاء الاعتماد سارية للعملاء الحاليين بعد إشعار الإنهاء بمدة ثلاثين (30) يوماً. كما تشير مجموعة العمل إلى أنه في ضوء الحاجة المشروعة لحماية خصوصية العديد من العملاء، فإن مجرد نشر إشعار مخالفة على موقع ICANN على الويب (كما يتم الآن بالنسبة لإلغاء اعتماد أمناء السجلات) قد لا يكون كافياً ليمثل إشعاراً.

المبدأ 2: كل خطوة في عملية إلغاء الاعتماد يجب أن تصمم بحيث يتم الحد من خطر الإعلان عن المعلومات المعروفة لشخصية العميل.

المبدأ 3: تشير مجموعة العمل إلى أن خطر النشر غير المتعمد لتفاصيل العميل في مسار عملية إلغاء الاعتماد قد تكون أعلى عندما يكون موفر الخدمة المعني غير مرتبط بأي أمين سجل معتمد من ICANN. وعلى هذا النحو، فإن تصميم التنفيذ الخاص بعملية إلغاء الاعتماد يجب أن يضع في الاعتبار السيناريوهات المختلفة التي قد تنشأ عندما يكون موفر الخدمة الذي يجري إلغاء اعتماده مرتبطاً أو غير مرتبط بأي أمين سجل معتمد من ICANN.

بالإضافة إلى المبادئ الثلاثة الموضحة أعلاه، توصي مجموعة العمل على وجه الخصوص أنه في حالة حدوث تغيير للمسجل (كما هو موضح بموجب سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات IRTP) خلال عملية إلغاء الاعتماد لموفر خدمة بروكسي، فيجب على أمين السجل رفع الحظر الإلزامي المحددة بمدة 60 يوماً بموجب الطلب السريع المقدم من المستخدم المنتفع، شريطة أن يتم أيضاً إشعار أمين السجل بعملية إلغاء اعتماد موفر خدمة البروكسي.

توصي مجموعة العمل أيضاً بأن تتضمن المراجعة التالية لسياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات IRTP تحليلاً للتأثير على عملاء خدمات الخصوصية/البروكسي، لضمان توافر الضمانات الكافية فيما يتعلق بحماية خدمات الخصوصية/البروكسي عند نقل ملكية أسماء النطاق وفقاً لعملية IRTP. وفي الحالات التي يطلق فيها عملية خدمات الخصوصية/البروكسي عملية نقل ملكية لاسم نطاق، تترك

مجموعة العمل أن على أي أمين السجل التحلي بنفس المرونة التي لديه في الوقت الحالي من أجل رفض عمليات نقل الملكية الواردة من أي من الأفراد أو الكيانات، بما في ذلك عمليات النقل التي تطق من خلال خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدة. وعلى الرغم من ذلك، توصي مجموعة العمل أنه عند تنفيذ تلك العناصر الخاصة ببرنامج اعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي والتي تتعلق بعمليات نقل ملكية أسماء النطاقات أو تؤثر عليها وبالإضافة إلى التوصيات النوعية الخاصة بها والواردة في هذا التقرير النهائي، يجب على ICANN إجراء "فحص توافقي" عام لكل آلية تنفيذ مقترحة مع سياسة نقل الملكية فيما بين أمناء السجلات الجارية في ذلك الوقت.

ملاحظات مجموعة العمل على الفئة "ز":

فيما يخص إنهاء خدمة الخصوصية/البروكسي من جانب موفر الخدمة للعميل الخاصة به، أشارت مجموعة العمل إلى توصيتها في الفئة "و" بأن موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من المفترض بهم نشر أحكام خاصة عند الحد الأدنى فيما يخص الإفصاح والنشر في شروط الخدمة الخاصة بهم. وقد ناقشت مجموعة العمل لكنها لم تتوصل إلى موقف نهائي حول ما إذا كان هذه التوصيات بالحد الأدنى كافية لضمان الحماية المناسبة لعملاء خدمة الخصوصية/البروكسي في حالة نشر تفاصيل العملاء في WHOIS نتيجة إنهاء خدمة الخصوصية/البروكسي (بما في ذلك الحالات التي يكون ذلك فيها بسبب مخالفة العميل لشروط الخدمة الخاصة بموفر الخدمة). توصيات الفئة "و" ذات الصلة للحد الأدنى من المتطلبات الإلزامية في هذا الصدد كالتالي:

- الأسباب المحددة التي على أساسها يقوم موفر الخدمة بنشر تفاصيل العميل، أو تعليق الخدمة أو إنهاء الخدمة
- المعنى (حسب تعريف مجموعة العمل) للنشر وتبعاته
- هل سيتم إشعار العميل عندما يتسلم موفر الخدمة طلبًا بالإفصاح أو النشر
- هل سيكون للعميل خيار إلغاء تسجيل اسم النطاق الخاص به قبل النشر و عوضاً عنه أم لا

التوصيات والاستنتاجات الأخرى العامة لمجموعة العمل:

كما ناقشت مجموعة العمل ما إذا كان النموذج الحالي لاعتماد وإلغاء أمناء السجلات قد يكون منطبقاً كإطار عمل لموفري خدمات الخصوصية/البروكسي. وافقت مجموعة العمل على أن هناك فوارق كبيرة بين نموذج أمناء السجلات وخدمات الخصوصية/البروكسي، على سبيل المثال، إلغاء/تحويل ملكية أسماء النطاقات ليس هو نفس الشيء بالنسبة لإلغاء/تحويل ملكية خدمة الخصوصية/البروكسي، بالإضافة إلى أن عمليات نقل أسماء النطاقات تخضع لسياسة IRTP (إحدى سياسات إجماع ICANN). وعلى الرغم من ذلك، هناك أيضاً العديد من أوجه التشابه.

خلصت مجموعة العمل إلى أن نموذج أمين السجل مع الخطوات المتعددة التي تنطوي عليها والتي تخضع لأحكام اتفاقية اعتماد أمين السجل، قد لا تكون مناسبة تماماً لخدمات الخصوصية/البروكسي. ومع ذلك، فهي نقطة انطلاق مفيدة يمكن من خلالها تكييف الأجزاء ذات الصلة لتطبيقها لموفري خدمة الخصوصية/البروكسي.

بالإضافة إلى ذلك، توصي مجموعة العمل بأن تقوم ICANN بوضع وتطوير برنامج تواصل عام وتعليمي لأمناء السجلات وموفري خدمات الخصوصية/البروكسي والعملاء (بما في ذلك العملاء المحتملين) من أجل إخطارهم بوجود وإطلاق ومزايا برنامج اعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي.

وتوصي مجموعة العمل أيضًا بأنه يجب مطالبة موفري الخدمات بالحفاظ على إحصائيات لعدد طلبات النشر والإفصاح الواردة بالإضافة إلى عدد ما تم تنفيذه، بالإضافة إلى توفير هذه الإحصائيات في نموذج تجميعي إلى ICANN من أجل النشر الدوري. كما يجب تجميع البيانات بحيث لا يتم إنشاء سوق تكون للمستخدمين الأشرار لنظام أسماء النطاقات القدرة فيه على استخدام المعلومات من أجل العصور على خدمات الخصوصية/البروكسي الأقل احتمالاً في تقديم عمليات الإفصاح.

8. الاستنتاجات والخطوات التالية

توصي مجموعة العمل بأن يعتمد مجلس GNSO كافة توصيات الإجماع الواردة من مجموعة العمل وفقاً لما هو مقدم في هذا التقرير النهائي، وذلك بعد مراجعة المجلس للتقرير وعمليات مجموعة العمل.

الملحق أ - ميثاق مجموعة عمل PDP

ميثاق مجموعة العمل لعملية وضع السياسة تتناول مشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي الناشئة بموجب اتفاقية اعتماد المُسجل لسنة 2013



اسم مجموعة العمل:		مجموعة عمل عملية وضع السياسات لمشاكل اعتماد خدمات الوكيل والخصوصية في اتفاقية اعتماد أمين السجل
القسم 1: تعريف مجموعة العمل		
منظمة (منظمات) التأجير:	مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO)	
تاريخ الموافقة على الميثاق:	سيتم تحديدها	
اسم رئيس مجموعة العمل:	سيتم تحديدها	
اسم (أسماء) جهة (جهات) الاتصال المعينة:	سيتم تحديدها	
رابط ساحة عمل مجموعة العمل:	سيتم تحديدها	
قوائم عناوين البريد الإلكتروني لمجموعة العمل:	سيتم تحديدها	
قرارات مجلس GNSO:	العنوان:	إجراءات اعتماد الميثاق الخاص بمجموعة عمل (WG) عملية وضع السياسات (PDP) لمشكلات اعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي في اتفاقية اعتماد أمين السجل (RAA) لسنة 2013
	رقم المرجع والرابط:	سيتم تحديدها
روابط وثائق مهمة:	•	
القسم الثاني: المهمة، الغرض والمسلمات		
المهمة والنطاق:		
الخلفية		
<p>في اجتماع ICANN المنعقد في داكار في أكتوبر 2011، اعتمد مجلس إدارة ICANN القرار 2011.10.18.32 بخصوص التعديلات على اتفاقية اعتماد أمين السجل ("قرار اتفاقية اعتماد أمين السجل في داكار"). وقد وجه قرار اتفاقية اعتماد أمين السجل في داكار المفاوضات حول تعديل اتفاقية اعتماد أمين السجل (RAA) لسنة 2009 بحيث تبدأ على الفور، كما طالب بإنشاء تقرير مشكلات من أجل تنفيذ عملية وضع السياسات (PDP) لـ GNSO بأسرع ما يمكن من أجل التعامل مع أية بنود باقية لم تتم تغطيتها في المفاوضات والمتناسبة أكثر لعملية PDP. ومع نشر تقرير المشكلات الأولى حول تعديلات اتفاقية اعتماد أمين السجل في ديسمبر 2011، فقد تم نشر تقرير مشكلات GNSO النهائي حول تعديلات اتفاقية اعتماد أمين السجل، بعد قرار اتفاقية اعتماد أمين السجل في داكار في 6 مارس 2012. في 27 يونيو 2013 وافق مجلس إدارة ICANN على اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA الجديدة لسنة 2013 (اتفاقية RAA لسنة 2013). وطبقاً لذلك، يتابع مجلس GNSO الآن إجراءات مع عملية وضع السياسات المطلوبة من جانب</p>		

مجلس الإدارة حول المشكلات المتبقية المحددة في مفاوضات اتفاقية اعتماد أمين السجل التي لم يتم التعامل معها في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، لاسيما، المشكلات ذات الصلة باعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي.

المهمة والغرض

عُهد إلى مجموعة عمل عملية وضع السياسات لاتفاقية RAA مهمة تزويد مجلس GNSO "بتوصيات سياسات فيما يخص المشكلات التي تم تحديدها خلال مفاوضات اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، بما في ذلك التوصيات المقدمة من مجموعة عمل إنفاذ القانون وGNSO، والتي لم يتم تناولها خلال مفاوضات اتفاقية RAA لسنة 2013 والمهياة خلافاً لذلك من أجل عملية PDP، لاسيما، المشكلات ذات الصلة باعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي".

كجزء من مناقشاتها بشأن هذه المسألة، ينبغي على مجموعة عمل عملية وضع السياسة لاتفاقية RAA، كحد أدنى، النظر في تلك المسائل بالتفصيل في [بحث إحاطة فريق العمل](#) المنشور في 16 سبتمبر 2013. وهي كما يلي:

- ما هي أنواع الممارسات القياسية للخدمات، إن وجدت، التي يجب اعتمادها ونشرها من جانب موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN؟
- ما هو الحد الأدنى لعمليات الترحيل والإفصاح القياسية والأساسية، إن وجدت، الذي يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN استخدامه؟
- هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بالكشف عن هويات العملاء لهذا الغرض المحدد؟
- هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN أن يرسلوا إلى العميل كافة ادعاءات الأنشطة غير القانونية التي يتلقونها فيما يخص أسماء نطاقات عميل محدد؟
- ما هي أشكال التصرفات الضارة، إن وجدت، وما هو المعيار الثبوتي الذي يكفي للبدء في عملية الكشف والإفصاح؟ ما الضمانات التي يجب تفعيلها لضمان توافر الحماية المناسبة للخصوصية وحرية التعبير؟
- ما الانتهاكات الخاصة، إن وجدت، التي سوف تكون كافية للبدء في هذا النشر؟ ما الضمانات أو التعويضات التي يجب العمل بها في حال تبين أن النشر لم تتم إجازته؟
- هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بإجراء عمليات فحص دورية للتأكد من دقة معلومات الاتصال الخاصة بالعميل، وإن كان الأمر كذلك، فكيف؟
- ما هي الالتزامات التعاقدية، إن وجدت، التي إذا لم تتحقق تكون مبرراً للوصول إلى العملاء من خلال موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN؟
- ما الحقوق والمسئوليات التي يجب أن تكون لعملاء خدمات الخصوصية/البروكسي؟ ما الالتزامات التي يجب فرضها على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN في إدارة هذه الحقوق والمسئوليات؟ يجب توضيح الطريقة التي يجب من خلالها تطبيق عمليات نقل الملكية وعمليات التجديد وسياسات PEDNR.

- هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بتمييز إيدخلات WHOIS كم أجل توضيح وبيان الوقت الذي يتم فيه إجراء تسجيل من خلال خدمة الخصوصية/البروكسي؟
 - هل يجب المطالبة بتفاصيل اتصال WHOIS الكاملة لموفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN؟ ما المعايير التي يجب اتخاذها من أجل ضمان القدرة على الاتصال والرد من جانب موفري الخدمات؟
 - هل يجب مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين من ICANN بالحفاظ على نقاط اتصال مخصصة من أجل الإبلاغ عن حالات إساءة الاستخدام؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يجب أن تكون الشروط متسقة مع المتطلبات المنطبقة على أمناء السجلات بموجب القسم 3.18 من اتفاقية اعتماد أمين السجل؟
 - ما هي أشكال السلوك الضار، إن وجدت، والمقرر تغطيتها بمعرفة نقطة اتصال معلنة لدى موفر خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمد من ICANN؟
 - ما هي الظروف، إن وجدت، التي تجيز لوكالات إنفاذ القانون الاطلاع على بيانات المسجل؟
 - ما هي العمليات الواضحة والعميل والنافذة والمياريّة التي يجب اعتمادها من جانب خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدة من ICANN من أجل تنظيم هذا الوصول (في حالة إجازة هذا الوصول)؟
 - هل يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين التفريق بين أسماء النطاقات المستخدمة لأغراض التجارية في مقابل الأغراض الشخصية؟ وبشكل محدد، هل استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي مناسب عندما يكون هناك اسم نطاق مسجل لأغراض تجارية؟ هل يجب أن يكون هناك فارق في حقول البيانات المقرر عرضها في حال كان اسم النطاق مسجلاً/مستخدمًا لغرض تجاري، أو من خلال كيان تجاري بدلاً من أن يكون لشخص طبيعي؟
 - هل يجب قصر استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي فقط على المسجلين الذين يكونون أفراداً مخصصين يستخدمون اسم النطاقات من أجل أغراض غير تجارية؟
 - ما أنواع الخدمات التي يجب تغطيتها، وما هي أشكال عدم الالتزام التي يفترض أن تؤدي إلى إنهاء أو تعليق خدمة التسجيلات؟
 - هل يجب على ICANN التفريق بين خدمات الخصوصية والبروكسي لأغراض عملية الاعتماد؟
- كما يجب النظر أيضاً في المشكلات الإضافية التالية بمعرفة مجموعة العمل:
- ما تأثيرات مواصفة خدمة الخصوصية والبروكسي الواردة في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013؟ هل عملت هذه المتطلبات الجديدة على تحسين جودة WHOIS وإمكانية الاتصال بالمسجلين ومدى استخدام الخدمات؟
 - ما الالتزامات التعاقدية التي يجب أن تكون لأمناء السجلات المعتمدين من ICANN فيما يخص موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين؟ هل يجب السماح لأمناء السجلات قبول السجلات على علم في حالة استخدام المسجل لموفري خدمات غير معتمدين والملتزمين على الرغم من ذلك بنفس المعايير الخاصة بموفري الخدمات المعتمدين؟
- لا يلزم تقييد التوصيات النهائية لمجموعة العمل على توصيات سياسة الإجماع؛ فربما تقوم على سبيل المثال بتقديم توصيات مناسبة أكثر يتم تغطيتها من خلال مدونة سلوك أو أفضل الممارسات، أو من خلال آليات أخرى (على سبيل المثال وفقاً لما هو موضح في دليل عملية وضع السياسات لـ GNSO). يجبل على مجموعة العمل أيضاً أن تضع في الاعتبار أن عملية وضع السياسات هذه من

المتوقع أن تنفيذ الخطة الإجرائية المقترحة من ICANN للبدء في برنامج الخصوصية/البروكسي المعتمدة ودعم جهود ICANN المستمرة في تنفيذ التوصيات المقدمة من جانب فريق مراجعة WHOIS. بالإضافة إلى ذلك، يجب على مجموعة العمل أن تأخذ في الاعتبار التوصيات المقدمة من فريق مراجعة نظام WHOIS في مرحلة مبكرة قدر الإمكان، ونتائج دراسة إساءة استخدام خصوصية وبروكسي WHOIS الذي بدأها مجلس GNSO ونشرها للتعليق العام في 24 سبتمبر 2013:

<http://www.icann.org/en/news/public-comment/whois-pp-abuse-study-24sep13-en.htm>

ويجوز لمجموعة العمل أن ترغب في النظر في تشكيل مجموعات فرعية للعمل على مشكلات خاصة أو موضوعات فرعية من أجل تبسيط عملها ومناقشتها.

الأهداف والغايات:

ولوضع تقرير أولي، على أقل تقدير، بالإضافة إلى تقرير نهائي فيما يخص توصيات مجموعة العمل حول المشكلات ذات الصلة باعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي التي تنشأ فيما يخص اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013، والمقرر تسليمها إلى مجلس GNSO، بعد العمليات المشار إليها في الملحق "أ" من لوائح ICANN الداخلية ودليل عملية وضع السياسات لـ GNSO.

النتائج والأطر الزمنية:

تتكرم مجموعة العمل الأطر الزمنية والنتائج وفق ما هو مبين في الملحق أ من لوائح ICANN الداخلية، ودليل PDP. ووفقاً لتوجيهات مجموعة العمل لدى GNSO، تضع مجموعة العمل خطة عمل تبين الخطوات اللازمة والوقت المتوقع لتحقيق إنجازات PDP كما هو مبين في الملحق أ من اللوائح الداخلية لدى ICANN ودليل PDP وتقديم ذلك إلى مجلس GNSO.

القسم الثالث: التشكيل، التوظيف والتنظيم

معايير العضوية:

سوف تكون المشاركة في مجموعة العمل القادمة متاحة أمام جميع الأطراف المعنيين. من المتوقع أن يقوم الأعضاء الجدد الذين انضموا بعد الانتهاء من أجزاء معينة من العمل بمراجعة الوثائق السابقة ومحاضر الاجتماع.

تشكيل المجموعات، والتبعيات، والحل:

سنكون مجموعة العمل هذه قياسية مع مجموعة عمل PDP GNSO. ينبغي على GNSO تعميم "الدعوة للمتطوعين" على أوسع نطاق ممكن لضمان تمثيل واسع النطاق والمشاركة في مجموعة العمل، وتشمل:

- نشر إعلان على مواقع ICANN ذات الصلة على الويب بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر GNSO وغيرها من صفحات الويب الخاصة بمنظمات الدعم اللجان الاستشارية الأخرى
- توزيع الإعلان لمجموعة أصحاب المصالح GNSO، الدوائر الانتخابية وغيرها من منظمات ICANN الداعمة واللجان الاستشارية

دور ووظيفة ومهام مجموعة العمل:

سيقوم موظفو ICANN الداعمين لمجموعة العمل بالدعم الكامل لعمل مجموعة العمل وفق ما هو مطلوب من قبل الرئيس بما في ذلك دعم الاجتماعات، صياغة الوثائق، والتحرير والتوزيع والمساهمات الفنية الأخرى عندما ترى ذلك مناسباً. تعيينات الموظفين لمجموعة العمل:

• سكرتارية GNSO

• أعضاء فريق عمل سياسة ICANN (ماري وونغ)

تسري أدوار ومهام ووظائف مجموعة العمل القياسية وفقاً للأدوار والمهام والوظائف المحددة في القسم 2.2 من مبادئ GNSO التوجيهية لمجموعة العمل.

البيانات التوجيهية لبيانات الفائدة (SOI):

يطلب من كل عضو من مجموعة العمل تقديم بيانات فائدة SOI وفقاً للقسم 5 من إجراءات تشغيل GNSO.

القسم الرابع: قواعد المشاركة**أساليب اتخاذ القرار:**

يكون الرئيس مسئولاً عن تحديد كل موقف مثل تعيين إحدى الحالات الآتية:

- **الإجماع أو التوافق الكامل في الآراء** - حين لا يحدث أحد في المجموعة ضد التوصية الواردة في القراءات الأخيرة. كما يشار إلى ذلك في بعض الأحيان بلفظ **التوافق بالإجماع**.
- **الإجماع** - الحالة التي تختلف عليها الأقلية الصغيرة ويوافق عليها الأغلبية. [ملاحظة: بالنسبة لأولئك الذين لم يعتادوا على استخدام ICANN، فقد تضطر إلى ربط تعريف "الإجماع" بالتعريفات الأخرى والمصطلحات الفنية الأخرى مثل الإجماع التام أو شبه الإجماع. على الرغم من ذلك، يجب ملاحظة أنه، في حالة مجموعة عمل عملية وضع السياسات لـ GNSO، فإن جميع التقارير، خاصة التقارير النهائية، يجب تحديدها بمصطلح "التوافق" حيث أن هذا قد يترتب عليه آثار قانونية.]
- **دعم قوي لكنه معارضة مهمة** - وهو موقف في حين أن معظم مؤيدي التوصيات، هناك عدد كبير من أولئك الذين لا يدعمون ذلك.
- **الاختلاف** (ويشار إليه أيضاً باسم **عدم الإجماع**) - وهو موقف لا يكون فيه دعم قوي لأي موقف معين، ولكن مع وجود العديد من النقاط المختلفة. أحياناً يرجع ذلك إلى خلافات لا يمكن حلها في الرأي، وأحياناً يرجع إلى حقيقة أن لا أحد لديه وجهة نظر قوية بشكل خاص أو مقنعة، ولكن أعضاء الفريق يوافقون على أن الأمر يستحق إدراج هذه المسألة في التقرير على الرغم من ذلك.
- **رأي الأقلية** - تشير إلى اقتراح حيث أن عددًا صغيراً من الناس يؤيدون هذه التوصية. يمكن أن يحدث هذا استجابة إلى **توافق، والتأييد القوي ولكن مع معارضة كبيرة**، أو **بدون إجماع**؛ أو يمكن أن يحدث في الحالات التي لا يوجد بها دعم ولا معارضة للاقتراح الذي يقدمه عدد قليل من الأفراد.

في حالات **توافق الآراء، والدعم القوي مع المعارضة الكبيرة، وبدون إجماع**، بذل جهد لتوثيق الاختلافات في وجهات النظر وتقديم أي توصيات لرأي الأقلية التي ربما قد تحققت. وثائق توصية **رأي الأقلية** يعتمد عادة على نص المقدمة من مقدم (مقدمي) الاقتراح. في جميع حالات **الاختلاف**، ينبغي على رئيس مجموعة العمل التشجيع على تقديم وجهة (وجهات) نظر الأقلية.

الطريقة الموصى بها لاكتشاف مستوى التوافق في الآراء بشأن التوصيات ينبغي أن يكون على النحو التالي:

1. بعد أن ناقشت المجموعة المشكلة بصورة كافية للتعرف على جميع المشكلات التي تمت إثارتها، وفهمها ومناقشتها، يقدم الرئيس أو مساعدي الرئيس تقييم التخصيص مع نشره للمجموعة للمرجعة.
2. بعد أن ناقشت المجموعة تقييم تعيين الرئيس، يجب على الرئيس أو مساعد الرئيس إعادة التقييم ونشر تقييم محدث.
3. الخطوات (1) و(2) يجب أن يستمر حتى يقوم الرئيس ومساعد الرئيس بتقييم مقبول من المجموعة.
4. في حالات نادرة، يجوز للرئيس اتخاذ قرار بأن استخدام استطلاعات الرأي أمر معقول. قد تكون بعض الأسباب لذلك هي:

- يجب اتخاذ القرار في خلال الإطار الزمني الذي لا يسمح للعملية الطبيعية من التكرار والاستقرار على تنفيذ تسوية.
- أصبح من الواضح بعد العديد من التكرارات أنه من المستحيل الوصول إلى تسوية. سوف يحدث ذلك غالباً عند محاولة التمييز بين **الإجماع والدعم القوي مع معارضة قوية** أو بين **الدعم القوي مع معارضة كبيرة والاختلاف**.

يجب توخي الحذر في استخدام استطلاعات الرأي حتى لا تصبح أصوات. المسؤولية من استخدام استطلاعات الرأي هي أن، في الحالات التي يوجد بها **اختلاف أو معارضة قوية**، غالباً ما يكون هناك خلافات حول معاني أسئلة الاستطلاع أو نتائجها.

بناءً على احتياجات مجموعة العمل، يجوز للرئيس توجيه مشاركي مجموعة العمل بعدم ربط اسمهم مباشرة بأي إجماع تام أو وجهات نظر/مواقف بالإجماع. ومع ذلك، في جميع الحالات الأخرى وفي هذه الحالات حيث يمثل أحد أعضاء المجموعة وجهة نظر الأقلية، يجب أن يربط اسمهم بصراحة، خاصة في تلك الحالات التي توضع فيها صناديق الاقتراع.

يجب أن تنطوي دعوات الاتفاق على كامل مجموعة العمل، ولهذا السبب، يجب أن تتخذ مكالماً في القائمة البريدية لضمان أن أعضاء مجموعة العمل لديهم الفرصة للمشاركة التامة في عملية إجماع الآراء. يناط بالرئيس دور تحديد مستوى الإجماع الذي تم الوصول إليه وإعلان هذا القرار إلى مجموعة العمل. يجب أن يكون عضو (أعضاء) مجموعة العمل قادرين على الطعن على قرار الرئيس كجزء من مناقشة مجموعة العمل. ومع ذلك، إذا استمر الخلاف، يجوز لأعضاء مجموعة العمل استخدام العملية المبينة أدناه للطعن في التعيين.

إذا لم يوافق العديد من المشاركين في فريق العمل (انظر الملاحظة 1 أدناه) على تحديد الموقف الذي قام به الرئيس، أو في حالة وجود دعوة لآراء أخرى يمكنهم اتباع مثل هذه الخطوات بالترتيب التالي:

1. إرسال بريد إلكتروني إلى الرئيس ونسخ شرح فريق العمل لسبب الاعتقاد بخطأ القرار.
2. إذا استمر اختلاف الرئيس مع المدعين، يقدم الرئيس التماساً إلى منسق (منسقي) الاتصال من المنظمات القائمة على وضع الميثاق (CO). وهنا ينبغي أن يقوم الرئيس بشرح الحجة التي استند إليها في رده على المشتكين في التقديم لجهة (جهات) التنسيق. إذا كانت جهة (جهات) الاتصالات تدعم موقف الرئيس، فتقدم جهة (جهات) الاتصال ردها على المشتكين. يجب أن تشرح جهة (جهات) الاتصالات الحجة التي استند إليها عند الرد. إذا استمر اختلاف جهة (جهات) التنسيق مع الرئيس، تقوم جهة (جهات) التنسيق بتقديم التماس إلى المنظمة القائمة على إعداد الميثاق. في حالة عدم موافقة جهة (جهات) التنسيق على دعم قرار الرئيس، فيجوز للمدعين تقديم التقدم بالتماس إلى رئيس المنظمة القائمة على إعداد الميثاق أو ممثلها المعين. إذا دعمت CO موقف المشتكين، يجب على CO أن توصي باتخاذ إجراءات علاجية للرئيس.
3. في حالة وجود أي استئناف، سوف يقوم CO بإرفاق بيان الالتزام لمجموعة العمل و/ أو تقرير مجلس الإدارة. ينبغي أن يتضمن البيان جميع خطوات التوثيق الخاصة بكافة الخطوات المتخذة في عملية تقديم الالتزام ويجب أن يتضمن بيان المجلس من CO (انظر الملاحظة 2 أدناه).

ملاحظة 1: يمكن لأعضاء مجموعة العمل رفع دعوى لإعادة النظر، ومع ذلك، سوف يتطلب الاستئناف الرسمي أن ينشر أعضاء فرادى كمية ملائمة من الدعم قبل عملية الاستئناف الرسمي التي يمكن الاستناد إليها. في هذه الحالات، التي يطالب فيها عضو مجموعة العمل بإعادة النظر، سوف يسدي العضو المشورة للرئيس و/ أو جهة الاتصال فيما يتعلق بمشكلاتهم وسوف يعمل الرئيس و/ أو جهة الاتصال مع الأعضاء المعارضين للتحقيق في القضية وتحديد ما إذا كان هناك دعم كاف لإعادة النظر لبدء عملية استئناف أولية رسمية.

ملاحظة 2: يجب ملاحظة أن لدى ICANN آليات تسوية نزاعات أخرى متاحة يمكن النظر فيها في حال عدم رضا الأطراف بنتائج هذه العملية.

تقارير الحالة:

وفق ما طلبه مجلس GNSO، مع الأخذ بعين الاعتبار توصية مجلس جهة (جهات) التنسيق لدى مجموعة العمل.

عمليات حل وتصعيد المشكلة/القضية:

تلتزم مجموعة العمل **بالمعايير المتوقعة للسلوك** وفق ما هو موثق في القسم (و) من إطار عمل ومبادئ المسائلة والشفافية لدى ICANN، يناير 2008.

إذا شعر أعضاء مجموعة العمل أن هذه المعايير سوف يساء استخدامها، يجب على الطرف المتضرر تقديم التماس أولاً للرئيس وجهة الاتصال وفي حالة الحل غير المرضي فالرئيس المنظم القائمة على إعداد الميثاق أو الممثلين المحددين لها. من المهم التأكيد على أن الخلاف المعرب عنه ليس، بنفسه، سبباً للسلوك التعسفي. يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً كنتيجة للاختلافات الثقافية والعوائق اللغوية، قد تبدو البيانات أنها لا تحترم أو غير ملائمة للبعض وليست بالضرورة مقصودة على هذا النحو. ومع ذلك، من المتوقع أن يقوم أعضاء مجموعة العمل بتقديم كافة الجهود لاحترام المبادئ الواردة في معايير سلوك ICANN الموقعة كما هو مشار إليه أعلاه.

يخول الرئيس بالتشاور مع جهة (جهات) التنسيق لدى المنظمة القائمة على وضع الميثاق، بتقييد المشاركة الخاصة بأي شخص يقوم بتعطيل فريق العمل. وستتم مراجعة مثل هذا التقييد من قبل جهة إعداد الميثاق. وبشكل عام سيتم تحذير المشاركين في أول الأمر بصورة شخصية سرية، ثم علنية بعد ذلك قبل أن يتم حدوث مثل هذا التقييد. ويمكن التجاوز عن هذا المطلب في ظروف الضرورة القصوى.

أي عضو في مجموعة العمل يعتقد أن مساهماته/ مساهماتها سوف يتم تجاهلها بشكل منظم أو بأسعار مخفضة أو يريد أن يستأنف قراراً لمجموعة العمل أو CO يجب عليه أولاً مناقشة الظروف مع رئيس مجموعة العمل. في حالة تعذر حل المسألة بصورة مرضية، يجب على عضو مجموعة العمل طلب الحصول على فرصة لمناقشة الوضع مع رئيس منظمة إعداد الميثاق أو ممثلها المعين.

بالإضافة إلى ذلك، إذا كان أي عضو من مجموعة العمل يرى أن أشخاصاً لا يؤديون أدوارهم وفقاً للمعايير المنصوص عليها في هذا الميثاق، يجوز التدرع بنفس عملية الالتماس.

الإغلاق والتقييم الذاتي لمجموعة العمل:

سوف تغلق مجموعة العمل عند استلام التقرير النهائي، ما لم تسند لها مهام إضافية للمتابعة بواسطة مجلس GNSO.

القسم الخامس: تاريخ تسجيل الميثاق

الإصدار	التاريخ	الوصف

Policy-staff@icann.org

البريد الإلكتروني:

ماري وونغ

جهة الاتصال بفريق العمل:

الترجمات: إذا كان سيتم تقديم ترجمة، الرجاء الإشارة إلى اللغات أدناه:

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

الملحق ب - إطار عمل الإفصاح التوضيحي المعمول به على طلبات إفصاح أصحاب حقوق الملكية الفكرية

من خلال تسهيل الاتصال المباشر فيما بين مقدمي الطلبات وموفري الخدمات والعملاء، تعمل هذه السياسة عمل المصلحة العامة وتسعى لتحقيق توازن بين مصالح الأطراف المعنية. وهو يهدف على إعطاء مقدمي الطلبات درجة عالية من التأكد والقدرة على التنبؤ فيما يخص إمكانية وموعد وكيفية حصولهم على الإفصاح؛ وإعطاء موفري الخدمات المرونة وحرية التصرف في الطلبات المقدمة للإفصاح وعدم المطالبة بأن يأتي الإفصاح بشكل تلقائي بعد أي طلب محدد؛ وتضمن الضمانات والإجراءات المعقولة من أجل حماية المصالح المشروعة والحقوق القانونية لعملاء موفري الخدمات. وفي وقت مناسب بعد تنفيذ هذه المعايير الخاصة بالاعتماد وبصفة دورية بعد ذلك، توصي مجموعة العمل بمراجعة من أجل تحديد ما إذا كانت هذه الأهداف الثلاثة قد تم استيفاؤها وموازنتها بشكل منصف أمر لا، وفقاً لما هو محدد ومشار إليه في التوصية رقم 19 من التقرير النهائي لمجموعة العمل.

نطاق السياسة:

تم وضع الإجراءات التالية بمعرفة مجموعة العمل بحيث تسري على الطلبات المقدمة من جانب حاملي حقوق الملكية الفكرية أو ممثليهم المفوضين. لم تقم مجموعة العمل بوضع عملية تفصيلية مماثلة لأنواع الأخرى من مقدمي الطلبات، على سبيل المثال جهات إنفاذ القانون أو وكالات حماية العملاء.

وبالنظر إلى التوازن الذي تحاول هذه السياسة تحقيقه، فإن دليل استخدام قدر كبير من العمليات الإلكترونية المؤتمتة لإرسال طلبات أو ردود على الطلبات (دون مراجعة بشرية) على نظم مقدمي الطلبات أو موفري الخدمات أو العملاء في إجراء أي من الخطوات في العمليات المبينة في هذه السياسة سوف تؤدي إلى قرينة قابلة للدحض بعدم الالتزام بهذه السياسة.

1. عملية موفر الخدمة لاستيعاب الطلبات

- يؤسس موفر الخدمة وينشر نقطة اتصال لتقديم الشكاوى بأن تسجيل أو استخدام اسم نطاق يوفر له موفر الخدمة خدمات الخصوصية/البروكسي ينتهك حقوق التأليف والنشر أو العلامات التجارية الخاصة بمقدم الطلب. وتعمل نقطة الاتصال على تمكين نقل جميع المعلومات التالية (في البند التالي أدناه) إلكترونياً، سواء عن طريق البريد الإلكتروني أو من خلال نموذج تقديم الويب أو وسيلة مماثلة. وقد يتم أيضاً توفير نقطة اتصال هاتفية.
- ولا تحتوي هذه الوثيقة على ما يمنع موفر الخدمة من تنفيذ تدابير من أجل تحسين أو إدارة الوصول إلى عملية تقديم الطلبات. وقد يشتمل ذلك على ما يلي:

1. مطالبة مقدمي الطلبات بتسجيل أنفسهم و/أو المنظمات الخاصة بهم لدى موفر الخدمة.
2. توثيق تقديم الشكاوى بأنها ناشئة من مقدم طلب مسجل (على سبيل المثال، تسجيل الدخول أو استخدام عنوان بريد إلكتروني محدد مسبقاً).
3. تقييم رسوم اسمية قابلة للاستعادة نظير معالجة طلبات الشكاوى، أو الحفاظ على حساب مقدم الطلب طالما أن هذا لا يؤدي إلى حاجز غير معقولة للوصول إلى العملية.
4. تأهيل مقدمي الطلبات الذين يستوفون بعض المعايير الموثوقة باعتبارهم "مقدمي طلبات معتمدين" تخضع طلباتهم لعملية مبسطة.
5. رفض أو حجب وصول مقدم الطلب إلى أداة التقديم بسبب إساءة الاستخدام الفادحة للأداة أو النظام، بما في ذلك تقديم طلبات تافهة أو مضطربة أو مضايقة أو طلبات متعددة متطابقة، أي تخص نفس اسم النطاق، ونفس الملكية الفكرية ونفس مقدم الطلب.

- لا تحتوي هذه الوثيقة على ما يمنع موفري الخدمات من مشاركة المعلومات مع بعضهم البعض فيما يخص مقدمي الطلبات الذين تم رفضهم أو حجبتهم من الأنظمة الخاصة بهم أو من تورطوا في إساءة استخدام بموجب هذه السياسة، بما في ذلك الطلبات التفاهة والمضايقة.
- ولا تحتوي هذه الوثيقة على ما يمنع موفر الخدمة من اعتماد وتنفيذ سياسات من أجل نشر تفاصيل اتصال العملاء في WHOIS، أو من إنهاء خدمة الخصوصية/البروكسي إلى عميل، بسبب مخالفة شروط الخدمة المنشورة من جانب موفر الخدمات، أو للأسباب المقررة في شروط الخدمة المنشورة، حتى وإن كانت المعايير الموضحة في هذه الوثيقة لطلب لم يتم استيفاؤه.

2. نماذج الطلبات المقدمة للإفصاح

أ. في حالة مزاعم بانتهاك اسم نطاق لعلامة تجارية

يوفر مقدم الطلب إلى موفر الخدمة دليلاً قابلاً للإثبات بارتكاب الخطأ، بما في ذلك:

- 1) اسم النطاق الذي يدعى أنه ينتهك العلامة التجارية؛
- 2) دليل على الاستخدام السابق لوظيفة ترحيل (تتوافق مع القسم المعني من معايير الاعتماد فيما يخص الترحيل) لمحاولة الاتصال بالعميل فيما يخص موضوع الطلب، إن وجد، وأي من الردود على ذلك، إن وجدت؛
- 3) الاسم الكامل والعنوان المادي وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف وحامل العلامة التجارية، وبالنسبة للكيانات الاعتبارية، البلد المؤسس أو القائم فيه الكيان؛
- 4) جهة الاتصال القانونية المرخصة لحامل العلامة التجارية واسمه/اسمها، واللقب ومكتب المحاماة، وفي حالة الاستشاري الخارجي، فالعنوان المادي وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف لأغراض الاتصال؛
- 5) العلامة التجارية ورقم تسجيل العلامة التجارية (إذا كان ذلك منطبقاً)، وروابط بالسجل الوطني للعلامات التجارية إذا كانت العلامة مسجلة (أو عينة تمثيلية لهذه السجلات في حالة العلامة المسجلة دولياً)، بما يوضح أن التسجيل سارٍ في الوقت الحالي (إذا كان ذلك منطبقاً)، بالإضافة إلى تاريخ أول استخدام و/أو تطبيق وتسجيل للعلامة
- 6) بالإضافة إلى بيان بحسن النية، سواء بموجب الخضوع لجزاء الحنث في اليمين أو موثق لدى الشهر العقاري أو مصحوب ببيان محلف ("إقرار خطي مؤيد بيمين")، من حامل العلامة التجارية أو من ممثل مفوض لحامل العلامة التجارية، تراعي التالي:

أ. توفير أساس لاعتقاد معقول بأن استخدام العلامة التجارية في اسم النطاق

1. يخالف حقوق صاحب العلامة التجارية

2. وغير قابل للدفاع عنه.

ب. يقر بأن مقدم الطلب سوف يلتزم بجميع قوانين حماية البيانات المعمول بها مع الإبقاء على بيانات اتصال العميل واستخدام تفاصيل اتصال العميل فقط:

1. من أجل تحديد ما إذا كان هناك تفويض بإجراء إضافي من أجل حل المشكلة؛

2. لمحاولة الاتصال بالعميل فيما يخص المشكلة

3. و/أو في الإجراءات القضائية فيما يخص المشكلة

وأيضًا ج) الموافقة على خضوع مقدم الطلب ومالك الحقوق -دون إخلال بالاختصاصات القضائية الأخرى التي قد تكون سارية- للاختصاص القضائي للمحاكم (1) الكائن فيها (أو لعنوان منزله، إن كان فردًا)، و(2) في حالة تحديد موفر الخدمة في نموذج طلبه، فقط للمنازعات التي تنشأ عن عمليات الإفصاح غير المناسبة المزعومة التي تحدث بسبب البيانات المضللة المتعمدة من جانب مقدم الطلب، أو من إساءة استخدام مقدم الطلب و/أو صاحب العلامة التجارية للمعلومات المفصح عنها له ردًا على طلبه.

(7) في حال كان الموقع ليس هو حامل الحقوق، فيجب عليها/عليه الشهادة بأنها/أنه الممثل المفوض لصاحب الحقوق، وله القدرة ومؤهل لتقييم والتعامل مع المسائل المشمولة في هذا الطلب، وأن لديه صلاحية تقديم التعهدات والدعاوى بالنيابة عن مالك الحقوق في الطلب، بما في ذلك صلاحية إلزام مالك الحقوق بقيود على استخدام بيانات العميل بمجرد الإفصاح عنها.⁶⁷

(8) وفي الحالات التي لا يكون فيها صاحب الحق بالتوقيع هو صاحب الحقوق أو مسئول لدى حامل الحقوق (في حالة كيان الشركات) أو محام لحامل الحقوق، وكان لدى موفر الخدمة أساس معقول بالاعتقاد بأن مقدم الطلب غير مرخص له تمثيل حامل الحقوق أو يسعى لتأكيد مقدم طلب جديد أو غير معرفة، فيجوز لمقدم الخدمة المطالبة بالحصول على إثبات كافٍ بالتفويض، ويلتزم مقدم الطلب بتوفير ذلك.

ب. لجوء اسم النطاق إلى موقع ويب حيث يتهم بانتهاك حقوق التأليف والنشر

يوفر مقدم الطلب إلى موفر الخدمة دليلاً قابل للإثبات بارتكاب الخطأ، بما في ذلك:

- (1) رابط URL الفعلي الذي يتهم بأن أعمال الانتهاك أو نشاط الإخلال يتم عليه، أو عينة تمثيلية لموقع وجود هذا العمل أو النشاط؛
- (2) دليل على الاستخدام السابق لوظيفة ترحيل (تتوافق مع القسم المعني من معايير الاعتماد فيما يخص الترحيل) لمحاولة الاتصال بالعميل فيما يخص موضوع الطلب، إن وجد، وأي من الردود على ذلك، إن وجدت. يوصى أيضًا قيام مقدمي الطلبات (ولكنهم غير مطالبين بموجب هذه السياسة) بتقديم دليل على المحاولات السابقة للاتصال بمضيف الويب أو أمين سجل اسم النطاقات فيما يخص موضوع الطلب، إن وجد، وأي من الردود على ذلك، إن وجدت؛
- (3) الاسم الكامل والعنوان المادي وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف وحامل حقوق التأليف والنشر، وبالنسبة للكيانات الاعتبارية، البلد المؤسس أو القائم فيه الكيان؛
- (4) جهة الاتصال القانونية المرخصة لحامل حقوق التأليف والنشر واسمه/اسمها، ومكتب المحاماة، وفي حالة الاستشاري الخارجي، فالعنوان المادي وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف لأغراض الاتصال؛
- (5) معلومات كافية بشكل معقول لتحديد الأعمال المحفوظة بحقوق التأليف والنشر، والتي قد تشمل، متى ما انطبق ذلك، على رقم تسجيل حقوق التأليف والنشر، والبلد المسجل فيها حقوق التأليف والنشر؛
- (6) وإذا أمكن، فعنوان URL الفعلي الذي يوجد به المحتوى الأصلي (إن كان محتوى على الإنترنت) أو في الحالات التي يمكن فيها التثبت من الدعوى
- (7) بالإضافة إلى بيان بحسن النية، سواء بموجب الخضوع لجزاء الحنث في اليمين أو موثق لدى الشهر العقاري أو مصحوب ببيان محلف ("إقرار خطي مؤيد بيمين")، من حامل حقوق التأليف والنشر أو من ممثل مفوض لحامل حقوق التأليف والنشر، تراعي التالي:

أ. توفير أساس لاعتقاد معقول بأن استخدام محتوى حقوق التأليف والنشر على موقع ويب

1. يخالف حقوق صاحب حقوق التأليف والنشر

2. وغير قابل للدفاع عنه.

⁶⁷ مثال على هذه الشهادة بالقسم: "أقر بأنني حامل الحقوق/الممثل المفوض لصاحب الحقوق، ولدي القدرة ومؤهل لتقييم والتعامل مع المسائل المشمولة في هذا الطلب، وأن لدي صلاحية تقديم التعهدات والدعاوى بالنيابة عن مالك الحقوق في هذا الطلب. ويمكن استخدام نفس بيان الشهادة بالقسم في المواقف التي تنشأ بموجب القسم 2.ب(8) والقسم 2.ج(7)، أدناه.

ب. توفير أساس لاعتقاد معقول بأن حماية حقوق التأليف والنشر تمتد إلى المكان الذي يستهدفه موقع الويب

ج. يقر بأن مقدم الطلب سوف يلتزم بجميع قوانين حماية البيانات المعمول بها مع الإبقاء على بيانات اتصال العميل واستخدام تفاصيل اتصال العميل فقط:

1. من أجل تحديد ما إذا كان هناك تفويض بإجراء إضافي من أجل حل المشكلة؛

2. لمحاولة الاتصال بالعميل فيما يخص المشكلة

3. و/أو في الإجراءات القضائية فيما يخص المشكلة

د. الموافقة على خضوع مقدم الطلب ومالك حقوق التأليف والنشر -دون إخلال بالاختصاصات القضائية الأخرى التي قد تكون سارية- للاختصاص القضائي للمحاكم (1) الكائن فيها (أو لعنوان منزله، إن كان فرداً)، و(2) في حالة تحديد موفر الخدمة في نموذج طلبه، فقط للمنازعات التي تنشأ عن عمليات الإفصاح غير المناسبة المزعومة التي تحدث بسبب البيانات المضللة المتعمدة من جانب مقدم الطلب، أو من إساءة استخدام مقدم الطلب و/أو صاحب حقوق التأليف والنشر للمعلومات المفصح عنها له ردًا على طلبه.

8) في حال كان الموقع ليس هو حامل الحقوق، فيجب عليها/عليه الشهادة بأنها/أنه الممثل المفوض لصاحب الحقوق، وله القدرة ومؤهل لتقييم والتعامل مع المسائل المشمولة في هذا الطلب، وأن لديه صلاحية تقديم التعهدات والدعاوى بالنيابة عن مالك الحقوق في الطلب، بما في ذلك صلاحية إلزام مالك الحقوق بقيود على استخدام بيانات العميل بمجرد الإفصاح عنها.

9) وفي الحالات التي لا يكون فيها صاحب الحق بالتوقيع هو صاحب الحقوق أو مسئول لدى حامل الحقوق (في حالة كيان الشركات) أو محام لحامل الحقوق، وكان لدى موفر الخدمة أساس معقول بالاعتقاد بأن مقدم الطلب غير مرخص له تمثيل حامل الحقوق أو يسعى لتأكيد مقدم طلب جديد أو غير معرفة، فيجوز لمقدم الخدمة المطالبة بالحصول على إثبات كافٍ بالتفويض، ويلتزم مقدم الطلب بتوفير ذلك.

ب. لجوء اسم النطاق إلى موقع ويب حيث يتهم بانتهاك حقوق العلامة التجارية

يوفر مقدم الطلب إلى موفر الخدمة دليلاً قابل للإثبات بارتكاب الخطأ، بما في ذلك:

1) المكان الذي يوجد فيه رابط URL الفعلي للمحتوى المتهم بالمخالفة؛

2) دليل على الاستخدام السابق لوظيفة ترحيل (تتوافق مع القسم المعني من معايير الاعتماد فيما يخص الترحيل) لمحاولة الاتصال بالعميل فيما يخص موضوع الطلب، إن وجد، وأي من الردود على ذلك، إن وجدت. يوصى أيضاً قيام مقدمي الطلبات (ولكنهم غير مطالبين بموجب هذه السياسة) بتقديم دليل على المحاولات السابقة للاتصال بمضيف الويب أو أمين سجل اسم النطاقات فيما يخص موضوع الطلب، إن وجد، وأي من الردود على ذلك، إن وجدت؛

3) الاسم الكامل والعنوان المادي وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف وحامل العلامة التجارية، وبالنسبة للكيانات الاعتبارية، البلد المؤسس أو القائم فيه الكيان؛

4) جهة الاتصال القانونية المرخصة لحامل العلامة التجارية واسمه/اسمها، ومكتب المحاماة، وفي حالة الاستشاري الخارجي، فالعنوان المادي وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف لأغراض الاتصال؛

5) العلامة التجارية ورقم تسجيل العلامة التجارية (إذا كان ذلك منطبقاً)، وروابط بالسجل الوطني للعلامات التجارية إذا كانت العلامة مسجلة (أو عينة تمثيلية لهذه السجلات في حالة العلامة المسجلة دولياً)، بما يوضح أن التسجيل سارٍ في الوقت الحالي (إذا كان ذلك منطبقاً)، بالإضافة إلى تاريخ أول استخدام و/أو تطبيق وتسجيل للعلامة

6) بالإضافة إلى بيان بحسن النية، سواء بموجب الخضوع لجزء الحنث في اليمين أو موثق لدى الشهر العقاري أو مصحوب ببيان محلف ("إقرار خطي مؤيد بيمين")، من حامل العلامة التجارية أو من ممثل مفوض لحامل العلامة التجارية، تراعي التالي:

أ. توفير أساس لاعتقاد معقول بأن استخدام العلامة التجارية على موقع ويب

1. يخالف حقوق صاحب العلامة التجارية

2. وغير قابل للدفاع عنه.

ب. يقر بأن مقدم الطلب سوف يلتزم بجميع قوانين حماية البيانات المعمول بها مع الإبقاء على بيانات اتصال العميل واستخدام تفاصيل اتصال العميل فقط:

1. من أجل تحديد ما إذا كان هناك تفويض بإجراء إضافي من أجل حل المشكلة؛

2. لمحاولة الاتصال بالعميل فيما يخص المشكلة

3. و/أو في الإجراءات القضائية فيما يخص المشكلة

ج. الموافقة على خضوع مقدم الطلب ومالك العلامة التجارية -دون إخلال بالاختصاصات القضائية الأخرى التي قد تكون سارية- للاختصاص القضائي للمحاكم (1) الكائن فيها (أو لعنوان منزله، إن كان فردًا)، و(2) في حالة تحديد موفر الخدمة في نموذج طلبه، فقط للمنازعات التي تنشأ عن عمليات الإفصاح غير المناسبة المزعومة التي تحدث بسبب البيانات المضللة المتعمدة من جانب مقدم الطلب، أو من إساءة استخدام مقدم الطلب و/أو صاحب العلامة التجارية للمعلومات المفصح عنها له ردًا على طلبه.

7) في حال كان الموقع ليس هو حامل الحقوق، فيجب عليها/عليه الشهادة بأنها/أنه الممثل المفوض لصاحب الحقوق، وله القدرة ومؤهل لتقييم والتعامل مع المسائل المشمولة في هذا الطلب، وأن لديه صلاحية تقديم التعهدات والدعاوى بالنيابة عن مالك الحقوق في الطلب، بما في ذلك صلاحية إلزام مالك الحقوق بقبول على استخدام بيانات العميل بمجرد الإفصاح عنها.

8) وفي الحالات التي لا يكون فيها صاحب الحق بالتوقيع هو صاحب الحقوق أو مسئول لدى حامل الحقوق (في حالة كيان الشركات) أو محام لحامل الحقوق، وكان لدى موفر الخدمة أساس معقول بالاعتقاد بأن مقدم الطلب غير مرخص له تمثيل حامل الحقوق أو يسعى لتأكيد مقدم طلب جديد أو غير معرفة، فيجوز لمقدم الخدمة المطالبة بالحصول على إثبات كافٍ بالتفويض، ويلتزم مقدم الطلب بتوفير ذلك.

3. إجراءات موفر الخدمة لدى الطلب

عند استلام دليل موثق بالإساءة المشار إليها أعلاه خطيًا، يلتزم موفر الخدمة باتخاذ خطوات معقولة وفورية من أجل التحري والرد بشكل مناسب على الطلب المقدم للإفصاح على النحو التالي:

أ. إشعار العميل على الفور بالشكوى وطلب الإفصاح والمطالبة برد العميل على موفر الخدمة في غضون 15 يومًا تقويميًا. يلتزم موفر الخدمة بإشعار العميل أنه في حالة اعتقد العميل أن هناك سبب (أسباب) شرعية للاعتراض على الإفصاح، فيجب على العميل الإفصاح عن هذه الأسباب إلى موفر الخدمة وتفويض موفر الخدمة بإخطار مقدم الطلب بذلك الشخص (الأشخاص) طالما أن القيام بذلك لن يعرض سلامة العميل للخطر، كما هو موضع في القسم 3(ج)(6)

ب. في غضون 5 أيام اعتبارًا من الحصول على رد العميل، أو في غضون يومي عمل اثنين بعد انتهاء الوقت المحدد لرد العميل، يلتزم موفر الخدمة باتخاذ واحد من الإجراءات التالية:

1. الإفصاح لمقدم الطلب الذي يستخدم قنوات اتصال آمنة عن معلومات الاتصال التي لديه عن العميل والتي تظهر بشكل عادي في WHOIS القابلة للوصول إليها من خلال الجمهور للتسجيل غير البروكسي/الخصوصية

2. أو البيان لمقدم الطلب خطيًا أو عن طريق المراسلات الإلكترونية أسبابه الخاصة لرفض الإفصاح.

وفي الظروف الاستثنائية، في حالة مطالبة موفر الخدمة بوقت إضافية للرد على مقدم الطلب، فيلتزم موفر الخدمة بإشعار مقدم الطلب بسبب التأخير وتحديد تاريخ جديد يلتزم عنده بتوفير رده بموجب هذا القسم.

ج. يجوز رفض الإفصاح بصورة معقولة، لأسباب تتسق مع السياسة العامة الموضحة هنا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي مما يلي:

1. قيام موفر الخدمة بالفعل بنشر تفاصيل الاتصال بالعميل في WHOIS نتيجة إنهاء خدمة الخصوصية/البروكسي؛
 2. أو اعتراض العميل على الإفصاح وتقديم مبرر للاعتقاد بشكل معقول (1) أنه لا ينتهك حقوق الملكية الفكرية المزعومة لمقدم الطلب، و/أو (2) أن استخدام الملكية الفكرية المزعومة قابل للدفاع عنه؛
 3. أو إذا كان لموفر الخدمة ما يحمله على الاعتقاد بشكل معقول أن (1) العميل لا ينتهك حقوق الملكية الفكرية المزعومة لمقدم الطلب، و/أو (2) أن استخدام العميل للملكية الفكرية المزعومة قابل للدفاع عنه؛
 4. في حالة تنازل العميل عن تسجيل اسم النطاق الخاص به عوضًا عن الإفصاح، في حالة تقديم موفر الخدمة هذا الخيار إلى العملاء؛
 5. في حالة تقديم العميل أو إذا توصل موفر الخدمة إلى معلومات وحقائق وظروف محددة أو أي واحدة منها توضح أن شكوى العلامة التجارية أو حقوق التأليف والنشر لمقدم الطلب مجرد ذريعة للحصول على تفاصيل اتصال العميل من خلال إنفاذ إزالة خدمة الخصوصية/البروكسي لغرض ما آخر غير مرتبط بالتعامل مع الانتهاك المزعوم والمشارك إليه في الطلب؛
 6. في حالة تقديم العميل أو إذا توصل موفر الخدمة إلى معلومات وحقائق وظروف محددة أو أي واحدة منها توضح أن الإفصاح لمقدم الطلب سوف يعرض سلامة العميل للحظر
 7. أو في حالة فشل مقدم الطلب في تزويد موفر الخدمة بدليل موثق بارتكاب الأخطاء المشار إليها في القسم الثاني.
- د. لا يمكن رفض الإفصاح فقط بسبب نقص أي مما يلي: (1) أمر محكمة؛ أو (2) أمر استدعاء إلى المحكمة؛ أو (3) إجراءات مدنية معلقة؛ أو (4) إجراءات UDRP أو URS؛ ولا يمكن أن يكون رفض الإفصاح مستندًا فقط إلى حقيقة أن الطلب مبني على ادعاء انتهاك الملكية الفكرية المزعومة في المحتوى على موقع ويب مرتبط باسم النطاق.
- هـ. وبالنسبة لعمليات الرفض التي تتم بما يتفق مع السياسة والمتطلبات المنصوص عليها في هذه الوثيقة، يجب على موفر الخدمة قبول طلبات مقدم الطلب والاهتمام بها من أجل إعادة النظر في رفض الإفصاح.
- و. ويحتوي الملحق 1 التالي على آلية موصى به لحل النزاعات التي يدعى فيها أن موفر الخدمة قد قام بإفصاح مخالف استنادًا إلى تقديم مقدم طلب معلومات مغلوبة.

الملحق 1 على إطار عمل الإفصاح: حل المنازعات التي تنشأ عن عمليات الإفصاح التي تتم نتيجة الطلبات غير الصحيحة المزعومة**ملاحظات:**

لتجنب حدوث أي شك، هذا الخيار غير مخصص لإعاقه أي طرق من الحصول على تعويضات أخرى بقوة القانون.

وبموجب هذه المعايير، لا يكون الإفصاح مخالفاً إلى في حالة إنفاذه بسبب تقديم مقدم الطلب تعهدات زائفة عمداً إلى موفر الخدمة. ولا يكون الإفصاح مخالفاً إذا كان لدى مقدم الطلب أساس مبنى على النية الحسنة للحصول على الإفصاح في وقت تقديم الطلب إلى موفر الخدمة.

وبموجب هذه المعايير، تحدث إساءة الاستخدام فقط عندما يستخدم مقدم الطلب عمداً معلومات الاتصال الخاصة بالعميل والتي كشف عنها له موفر الخدمة لغرض غير الأغراض المحددة والتي تم الاتفاق عليها في استخدام تلك المعلومات (وفقاً لما هو موضح في القسم 2.2 أ(6)، والقسم 2. ب(7) والقسم 2. ج(6) من السياسة).

الاختصاص القضائي:

عند القيام بتقديم طلب للمطالبة بالإفصاح عن معلومات اتصال عملي، يوافق مقدم الطلب ومالك الحقوق على الخضوع -دون إخلال بالاختصاصات القضائية الأخرى التي قد تكون سارية- للاختصاص القضائي للمحاكم (1) الكائن فيها (أو لعنوان منزله، إن كان فرداً)، و(2) في حالة تحديد موفر الخدمة في نموذج طلبه، فقط للمنازعات التي تنشأ عن عمليات الإفصاح غير المناسبة المزعومة التي تحدث بسبب البيانات المضللة المتعمدة من جانب مقدم الطلب، أو من إساءة استخدام مقدم الطلب و/أو صاحب الحقوق للمعلومات المفصح عنها له رداً على طلبه.